الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الزراعة
قسم الاقتصاد الزراعي

تحليل سياسات دعم الإنتاج الزراعي (محصول القطن في محافظة الحسكة)

The Analysis of Agricultural Production Support Polices

(Cotton Crop in Alhassake Governorate)

دراسة أعدت لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الزراعي

إعداد

م. لمى عبد الوهاب الجنيدي

بإشراف:

المشرف العلمي

د. عبد الكريم مقداد

أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد الزراعي

كلية الهندسة الزراعية – جامعة دمشق

المشرف المشارك

أ.د. علي عبد العزيز

أستاذ في قسم الاقتصاد الزراعي

كلية الهندسة الزراعية – جامعة دمشق

العام الدراسي 2014– 2015

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
قائمة الجداول	2
قائمة الأشكال	2
الملخص باللغة العربية	V
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
المقدمة	1
1-1 أهمية الدراسة	2
1-2 مشكلة الدراسة	3
1-3 أهداف الدراسة	4
1-4 منهجية الدراسة	4
الفصل الثاني: الدراسة المرجعية	12
الفصل الثالث: واقع إنتاج محصول القطن في محافظة الحسكة وسورية	
3-1 الملامح العامة لمحافظة الحسكة	16
3-2 تطور مساحة وإنتاج ومردود القطن في سورية	21
3-3 تطور مساحة وإنتاج القطن في محافظة الحسكة ونسبتها من سورية	22
الفصل الرابع: السياسات الزراعية المتبعة لمحصول القطن في سورية	
4-1 آليات الدعم الحكومي لمحصول القطن قبل إحداث صندوق دعم الإنتاج الزراعي	26
4-2 آليات الدعم الحكومي لمحصول القطن من خلال إحداث صندوق دعم الإنتاج الزراعي	38
الفصل الخامس: النتائج و المناقشة	
5-1 الخصائص الشخصية	44
5-2 الخصائص الاقتصادية	45
5-3 الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الكمية في الاستبيان	47
5-4 الخدمات الزراعية المقدمة لمحصول القطن ومشاكل مزارعي القطن ومقترحاتهم لتجاوزها.	48
5-5 أثر صندوق دعم الإنتاج الزراعي في تحسين دخل مزارعي القطن واستدامة زراعة وإنتاج محصول القطن في محافظة الحسكة	52
5-5-1 التكاليف والعوائد الاقتصادية لمحصول القطن	53

5-5-2 أثر مجموعة من العوامل المستقلة في الربح الصافي المتحقق (العامل التابع). 61

ملخص النتائج 67
الاستنتاجات 69
التوصيات 70
المراجع العربية 71
المراجع الأجنبية 74
الملاحق 75
الملخص باللغة الانكليزية 79

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	توزع مزارعي العينة حسب الدائرة الزراعية	5
2	توزع عينة البحث على المناطق الإدارية في محافظة الحسكة	7
3	الأهمية النسبية للأراضي المستثمرة في محافظة الحسكة من إجمالي سورية لعام 2012	21
4	المساحات المروية تبعاً للمصادر المائية في محافظة الحسكة ونسبتها من إجمالي سورية لعام 2012	22
5	توزع المساحات المروية في الحسكة تبعاً للمصادر المائية	23
6	مساحة وإنتاج ومردود القطن في سورية خلال الفترة 1995-2012	24
7	مساحة وإنتاج القطن في محافظة الحسكة ونسبتها من سورية خلال الفترة 1995-2012	25
8	مبالغ الدعم الممنوحة لمحصول القطن خلال سنوات عمل الصندوق	44
9	توزع أفراد العينة تبعاً للتركيب العمري والجنسي في عينة الدراسة	46
10	توزع الحائزين تبعاً لفئات حجم الحيازة في عينة الدراسة	47
11	توزع الحائزين تبعاً لفئات نوع الملكية في عينة الدراسة	48
12	توزع الحائزين تبعاً للمهنة الأساسية التي يعملون بها في عينة الدراسة	48
13	الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الكمية في الاستبيان	49
14	أسباب تدني الإنتاجية لدى مزارعي العينة	51
15	الخدمات الزراعية التي حصل عليها مزارعو العينة	52
16	الخدمات الزراعية المفضلة لدى مزارعي العينة	52
17	مدى ملاءمة مبلغ الدعم لأفراد العينة حسب حجم حيازاتهم	54
18	وسطي التكاليف والعوائد الاقتصادية لمحصول القطن للمساحات المروية بمياه الآبار الجوفية	56
19	وسطي التكاليف والعوائد الاقتصادية لمحصول القطن للمساحات المروية بمياه الآبار السطحية	59
20	وسطي التكاليف والعوائد الاقتصادية لمحصول القطن للمساحات المروية بمياه الأنهار والبحيرات والينابيع	61
21	نتائج تطبيق معادلة الانحدار المتعدد بين الربح الصافي (العامل التابع) والعوامل المؤثرة فيه (العوامل المستقلة)	64

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	توزع أفراد العينة تبعاً للمناطق الإدارية	4
2	الخارطة الاستثمارية الزراعية في محافظة الحسكة وتوزع المناطق الإدارية عليها	5
3	ميزان استعمالات الأراضي في محافظة الحسكة لعام 2012	19
4	توزع الأراضي المستثمرة في محافظة الحسكة لعام 2012	21
5	الأهمية النسبية لمساحة وإنتاج القطن في محافظة الحسكة من إجمالي سورية لمتوسط الفترة 1995-2012	26
6	خط الاتجاه العام لمساحة القطن في محافظة الحسكة خلال الفترة 1995-2012	26
7	خط الاتجاه العام لإنتاج القطن في محافظة الحسكة خلال الفترة 1995-2012	27
8	خط الاتجاه العام لمردود القطن في محافظة الحسكة خلال الفترة 1995-2012	27
9	النسبة المئوية للمستوى التعليمي في عينة الدراسة	47
10	توزع أفراد عينة الدراسة حسب مصدر الري	49
11	النسبة المئوية لرضا الفلاحين عن أسلوب الدفعات المباشرة المقدمة من صندوق دعم الإنتاج الزراعي	53

الملخّص:

هدف البحث " تحليل سياسات دعم الإنتاج الزراعي لمحصول القطن في محافظة الحسكة" إلى التركيز على أثر إحداث صندوق دعم الإنتاج الزراعي في إنتاج محصول القطن وتحسين دخل المزارعين واستمراريتهم في العمل الزراعي، من خلال مقارنة الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل صندوق دعم الإنتاج الزراعي لدعم مزارعي القطن مع الإجراءات المتخذة في مرحلة ما قبل إحداث هذا الصندوق، من خلال دراسة تكاليف إنتاج هذا المحصول على المصادر المائية المختلفة وتأثير مجموعة من العوامل كقيمة الدعم المخصص لمحصول القطن والحصول عليها وأسلوب الدعم وآليته والاستمرار بالعمل الزراعي وتوسيع المساحة المزروعة بالقطن على العائد الاقتصادي لهذا المحصول، أُخذت عينة حصصية من مزارعي هذا المحصول بلغت 220 مزارعاً من 124 قرية موزعة على المناطق الإدارية في هذه المحافظة، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليل الكمي لعينة الدراسة باستخدام برنامج SPSS للوصول إلى نتائج البحث.

بينت نتائج تحليل البحث أن وسطي حجم الحيازة الكلية للمزارعين في عينة الدراسة من الأراضي نحو 21.5 هكتار ووسطي حجم الحيازة المزروعة بمحصول القطن نحو3.5 هكتار ، وكان 92.7% منهم يعمل بالزراعة وأن أعلى نسبة لنوعية الحيازة هي للملكية الخاصة بنسبة 58% وأن المصدر الرئيسي للري بالنسبة لأفراد العينة هو الآبار بنسبة 94.5% و 4.5% يروون من مياه سطحية (أنهار)، كما بلغت أقل تكلفة لدى مزارعي العينة 185000 ل.س/هكتار في حين وصلت إلى 243000 ل.س/هكتار لدى بعضهم وسبب ذلك اختلاف مصادر الري ومستوى العناية بالمحصول، وأن أفضل الخدمات الزراعية ملائمةً لدعم محصول القطن هي تقديم الدعم المباشر وذلك من وجهة نظر 71.8% من أفراد العينة، حيث بلغت نسبة الزيادة في قيمة التكاليف مقارنة ما بين قبل وبعد إحداث الصندوق 31.8% للآبار الجوفية و 37% للآبار السطحية و 25% للأنهار.

وكان الربح الصافي 35547.8 ل.س/هكتار لمزارعي االقطن على الآبار الجوفية وذلك بعد استلام مزارعي القطن قيمة الدعم المقرر لمحصول القطن للمساحات المروية على الآبار التي تضخ بمحركات تعمل على المازوت في حين أدى استلام مزارعي القطن على الآبار السطحية قيمة الدعم المقرر إلى إعطائه ربحاً قدره 42979.7 ل.س/ هكتار وكان الربح الصافي لمزارعي القطن على الأنهار 13963.1 ل.س/هكتار رغم عدم حصولهم على الدعم في ذلك الموسم.

ومن التوصيات الهامة للبحث إجراء الدراسات الميدانية من قبل إدارة صندوق دعم الإنتاج الزراعي بهدف الوصول إلى آلية صحيحة لاستهداف مستحقي الدعم من منتجي محصول القطن من خلال الدراسة الصحيحة لإنتاج المحصول وتكاليفه وبما يحقق الهدف الذي من أجله أحدث هذا الصندوق في تحسين دخول المزارعين ومستوى معيشتهم واستقرارهم في أرضهم وعملهم الزراعي والمحافظة على إنتاج هذا المحصول الاستراتيجي الهام و الاستمرار في دعم محصول القطن على المصادر المائية المختلفة ولكن وفق شرائح تختلف بحسب اختلاف التكاليف لكل مصدر مائي وبما يحقق مستويات ربح صافي متساوية لكافة مزارعي القطن.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

المقدمة

يُعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية في سورية، ويساهم في تأمين الدخل لشريحة كبيرة من السكان، إضافة لدوره الهام في تحقيق الأمن الغذائي، وهو مصدر الرزق الرئيس لعدد كبير من السكان، حيث يشتغل في الزراعة نحو 25% من مجموع القوى العاملة الكلية (السيوفي،2011).

تراجع الناتج المحلي في ظل الأزمة الراهنة إلى النصف، نتيجة لخروج عدد كبير من المعامل والمنشآت الصناعية والزراعية والسياحية من الخدمة، مما انعكس على القطاع الاقتصادي، وتراجعت قيمة الناتج الزراعي من 263 مليار ليرة عام 2011 إلى 254 مليار ليرة عام 2013، وهذا يؤكد حجم الأضرار الذي لحق بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، فانعكس ذلك على نصيب القطاع الزراعي من إجمالي الناتج المحلي، ونتيجة لعدم توفر بيانات عن قيمة الإنتاج الإجمالي على مستوى كافة القطاعات، لم نتمكن من تحديد نسبة مساهمة القطاع الزراعي من الإنتاج الإجمالي لعامي 2011 و2012 (هيئة الأمم المتحدة، 2014).

يشكل الإنتاج النباتي مجالاً واسعا لتشغيل اليد العاملة، وكذلك يقدم المواد الأولية لتشغيل العديد من معامل الصناعات الغذائية، كما أن الطلب على المنتجات النباتية هو في ازدياد مستمر نتيجة لزيادة عدد السكان، وارتفاع مستوى المعيشة وزيادة الدخل لدى الأفراد، حيث يمثل الإنتاج النباتي عنصراً أساسياً في الإنتاج الزراعي، من خلال استثمار الموارد الطبيعية كالأرض والمياه في إنتاج العديد من المحاصيل والخضراوات المروية والبعلية (السيجري، 2010).

تختلف مساهمة قيمة الإنتاج النباتي من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي في سورية من عام الى آخر، نتيجة لاعتماده على كميات الهطل المطري غير المستقرة في كل عام، وقد تراجعت نسبة قيمة الإنتاج النباتي من 63.9% في عام 2000 إلى 43.9% في عام 2010 من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي في سورية (غنوم، 2010).

يؤدي الاهتمام بهذا القطاع نظراً لأهميته إلى زيادة إنتاجية وحدة المساحة والوحدة الحيوانية وتحسين النوعية وتوطين التقانات الحديثة وزيادة توفير فرص العمل وتحسين الدخل وزيادة القيمة المضافة، هذا ومن أهم النجاحات التي حققها القطاع الزراعي خلال الفترة السابقة زيادة المساحات المستثمرة وخاصة المروية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الإستراتيجية في أغلب السنوات، وتوفير فائض للتصدير في العديد منها، وتطور

الناتج الزراعي الإجمالي بمعدل نمو سنوي قدره 2.5% (خلال السنوات الأخيرة) (الخطة الإنتاجية الزراعية، 2013)، وتطور البنى التحتية في المناطق الريفية (طرق – كهرباء – اتصالات – نقل – تخزين)، وتطور الخدمات الموجهة إلى القطاع الزراعي (بحوث – إرشاد – تأهيل – رعاية صحية وبيطرية).

من الضروري تعزيز أهمية الزراعة وتحقيق الفوائد من خلال تلافي معوقات الإنتاج، والتسويق، والتوزيع المحلي، وتطوير بيئة الاستثمار، ووضع برامج تنفيذية واضحة المعالم للسياسات المحلية، بحيث تركز هذه السياسات على خلق البيئة الملائمة التي تساعد على زيادة التكامل بين التجارة وتطور السوق المحلية وزيادة القدرة التنافسية على المدى الطويل، وخاصة بالنسبة للمحاصيل ذات الأهمية الاقتصادية التي تأتي في مقدمة الإنتاج الزراعي النباتي كمحصول القطن، الذي يحتل المرتبة الثانية بعد القمح في الإنتاج النباتي لكونه يمد معامل الحلج والغزل والنسيج ومعامل الزيوت و الأعلاف بالمادة الأولية، والتي بمجملها تؤمن آلاف فرص العمل للمواطنين، كما ويعتبر المحصول الأول من ناحية التصدير الزراعي، لذا أولت الحكومة الاهتمام الخاص والمتميز به، كما تفاعلت الجهات العاملة في زراعته مباشرةً (الهيئة العامة للبحوث الزراعية – مؤسسة إكثار البذار – الإرشاد الزراعي) والجهات التي تساعد في زراعته بشكل غير مباشر (وزارة الري– وزارة الاقتصاد– وزارة الصناعة) كافة، لتحسين وتطوير زراعة القطن كماً ونوعاً، وهنا يأتي دور الدعم لمحصول القطن حيث يلعب دوراً هاماً من خلال انعكاسه بصورة مباشرة على تكاليف الإنتاج وعلى الأسعار وعلى أرباح المستثمرين مما يكون له أهمية في توزيع الموارد الإنتاجية وفي توجيه الاستثمار إلى المجالات الإنتاجية المختلفة، وبما يمكن أن يحققه من تخفيف معاناة مزارعي القطن وتقريب مستويات الدخول وتحقيق نظام التكافل الاجتماعي.

1-1 أهمية الدراسة

يُعد الدعم بأشكاله المختلفة واحداً من أهم أدوات السياسات الحكومية للتدخل والتأثير في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، والدعم غير مرتبط بنظام اقتصادي معين، بل تمارسه ومارسته جميع الأنظمة الاقتصادية بأشكال مختلفة، وتحت مسميات عديدة ولغايات وأغراض شتى، ووجه الدعم ويوجه للإنتاج والمنتجين، أو لدعم الاستهلاك والمستهلكين، أو لدعم التصدير، أو لدعم نشاطات معينة و لغايات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو بيئية، والدعم ليس عملية دائمة بل يجب إعادة النظر به بما يتناسب مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة في المجتمع.

يوجه دعم القطاع الزراعي إلى تشجيع الاستثمار الزراعي (النباتي والحيواني)، واستمرار ممارسة الفلاحين له في المناطق الريفية الزراعية وتحسين دخولهم، مما يؤدي إلى تحسين مستوى حياتهم، فضلاً عن تمكينهم من تحديث وسائل الإنتاج والتوسع باستخدام التقانات الحديثة، والتحول للري الحديث المطور، والتوجه

نحو الزراعات البديلة، واستخدام البذار المحسن لتطوير الإنتاج والإنتاجية والاستخدام المرشد لمستلزمات الإنتاج وللموارد الطبيعية المتاحة للاستثمار (عبيد الناصر, 2007).

تُطوِر برامج دعم القطاع الزراعي في حال نفذت بالشكل الصحيح إنتاجية هذا القطاع وتحسن نوعية المنتجات الزراعية والغذائية، وبالتالي تحسن القدرة التنافسية لهذه المنتجات ومنها محصول القطن موضوع دراستنا، والتي يمكنها الاستفادة من الفرص التي يمنحها التحرير التجاري للأسواق، وتتطلب هذه البرامج نقل التقانات وبناء المقدرات وتطوير البنية التحتية والكفاءة التسويقية، وهذا يؤدي إلى تسهيل استفادة المستهدفين من التقانات الجديدة، وتشجيع التسويق والتصنيع والتدريب، وتطوير البنى التحتية (وخاصة في المناطق الريفية).

2-1 مشكلة الدراسة

بينت التجارب العملية وجود ثغرات في منظومة الدعم الحالية من حيث الاستهداف وتحقيق الغاية من الدعم حيث يتسرب جزء كبير من الدعم وتزداد تكاليفه بشكل لا يتناسب مع ما يتم تحقيقه فعلياً, إذ لايتحقق الاستهداف الجيد لمستحقي الدعم، سواء من ناحية استهداف الفقراء ومحدودي الدخل أو الاستهداف الجغرافي أو استهداف منتجات معينة أو صناعات معينة، حيث أن السائد هو أنظمة الدعم المعممة والمفتوحة والتي يستفيد منها الأغنياء والفقراء على السواء، وأحياناً يستفيد الأغنياء أكثر من الفقراء، وهذا يلقي بأعباء كبيرة على الموازنة العامة للدولة دون تحقيق الغايات المرجوة من الدعم رغم تزايد مبالغه .

هناك العديد من المبررات التي تدعوا إلى إعادة النظر بآلية الدعم الزراعي الحالي لمحصول القطن في محافظة الحسكة وسورية كالتي نتجت عن عدم وجود دراسات سابقة عالجت هذا الموضوع وخاصة في محافظة الحسكة بعد بداية التنفيذ العملي لدعم محصول القطن من خلال صندوق دعم الإنتاج الزراعي، إذ لايتحقق الاستهداف الجيد لمستحقي الدعم من ناحية استهداف أصحاب الحيازات الصغيرة والذين تكون تكاليف إنتاجهم مرتفعة مقارنة بأصحاب الحيازات الكبيرة وبالتالي انخفاض الربح الصافي وماينتج عنه من انخفاض في مستوى معيشتهم ، إضافة إلى أنه يتم منح الدعم بنفس المبلغ للمساحات المروية بمياه آبار تضخ بمحركات تعمل على المازوت دون التمييز بين أعماق هذه الآبار وتكاليف إنتاج الكغ الواحد من القطن عليها، وعدم منح الدعم للمساحات المروية بمياه مصادر الري السطحي التي تضخ بمحركات تعمل على المازوت بالشكل الذي يحقق تساوي بالربح الصافي لكافة مزارعي القطن على اختلاف مصادر الري التي يستخدمونها.

1-3 أهداف الدراسة

الهدف الرئيس للبحث هو تحليل سياسات دعم الإنتاج الزراعي لمحصول القطن في محافظة الحسكة، وتم تحقيق هذا الهدف من خلال دراسة الأهداف الفرعية الآتية:

1- دراسة مدى استهداف أسلوب الدعم الحالي لمحصول القطن للمجموعة الصحيحة من المنتجين.

2- مقارنة أشكال الدعم المعتمدة سابقاً لمحصول القطن مع أسلوب الدعم الحالي (صندوق دعم الإنتاج الزراعي).

3- دراسة مدى صحة آلية الدعم المتبعة لمحصول القطن بحسب تكاليف مصادر الري.

4- معرفة مدى تحقيق صندوق دعم الإنتاج الزراعي لأهدافه في استقرار مزارع القطن وتثبيته في أرضه، وزيادة إنتاجه ودخله.

1-4 منهجية الدراسة (مواد وطرائق الدراسة)

1-4-1 منطقة الدراسة

تم تنفيذ الدراسة خلال فترة ستة أشهر امتدت من تاريخ آذار 2009 ولغاية أيلول 2009، بلغ حجم عينة الدراسة 357 مزارعاً تم إسقاط 137 استمارة (مبحوثاً) لعدم استيفائها البيانات الصحيحة والدقيقة، وزعت بطريقة العينة الحصصية في محافظة الحسكة على أربع مناطق زراعية حيث أن 30.9% من أفراد العينة موجودون في منطقة الحسكة، و 8.2 % منهم في منطقة المالكية، و 23.6% في منطقة رأس العين، و37.3% في القامشلي، وذلك بحسب عدد مزارعي القطن في كل منطقة، توزعوا على 14 دائرة زراعية موزعة على المناطق الإدارية المذكورة سابقاً وكانت أعلى نسبة لهم في دائرتي تل تمر والدرباسية 18.2%، في حين كانت دائرة الجوادية الأقل نسبة 0.9%، وهؤلاء المزارعين تم اختيارهم من 56 وحدة إرشادية ضمت 64 قرية، كما أن الشكل رقم 1 يوضح توزعهم تبعاً للمناطق الإدارية.

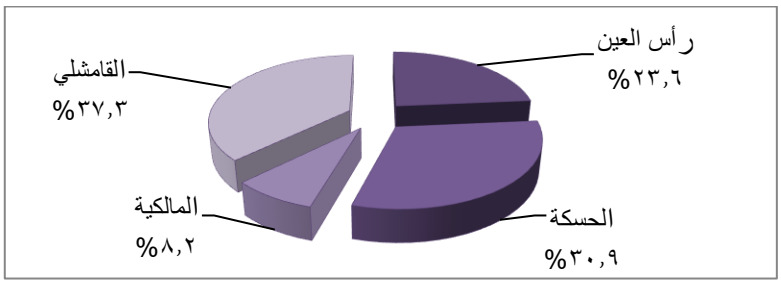

الشكل (1) توزع أفراد عينة الدراسة حسب المنطقة الإدارية.

كما يبين الجدول 1 توزع مزارعي العينة حسب الدوائر الزراعية.

الجدول (1) توزع مزارعي عينة الدراسة تبعاً للدوائر الزراعية في محافظة الحسكة

الدائرة الزراعية	النسبة المئوية %	الدائرة الزراعية	النسبة المئوية %
رأس العين	10.0	**الجوادية**	0.9
أبو راسين	13.6	**اليعربية**	2.7
الحسكة	6.8	**القامشلي**	3.6
تل براك	4.6	**القحطانية**	3.2
الهول	1.4	**تل حميس**	4.6
تل تمر	18.2	**الدرباسية**	18.2
المالكية	4.6	**عامودا**	7.7

المصدر: تحليل عينة البحث، 2009

يستنتج من الشكل رقم 1 والجدول رقم 1 الآتي:

- أن غالبية مزارعي القطن يتوزعون في منطقتي القامشلي والحسكة وهذا يقود إلى التركيز على هاتين المنطقتين في مجال إنتاج القطن وتقديم كافة أشكال الدعم.
- يتواجد مزارعي العينة بأكبر عدد في كل من دائرتي تل تمر والدرباسية بنسبة 18.2% في كل منهما وبنسبة 13.6% في أبو راسين، والشكل 2 يوضح خريطة محافظة الحسكة وتوزع المناطق الإدارية عليها.

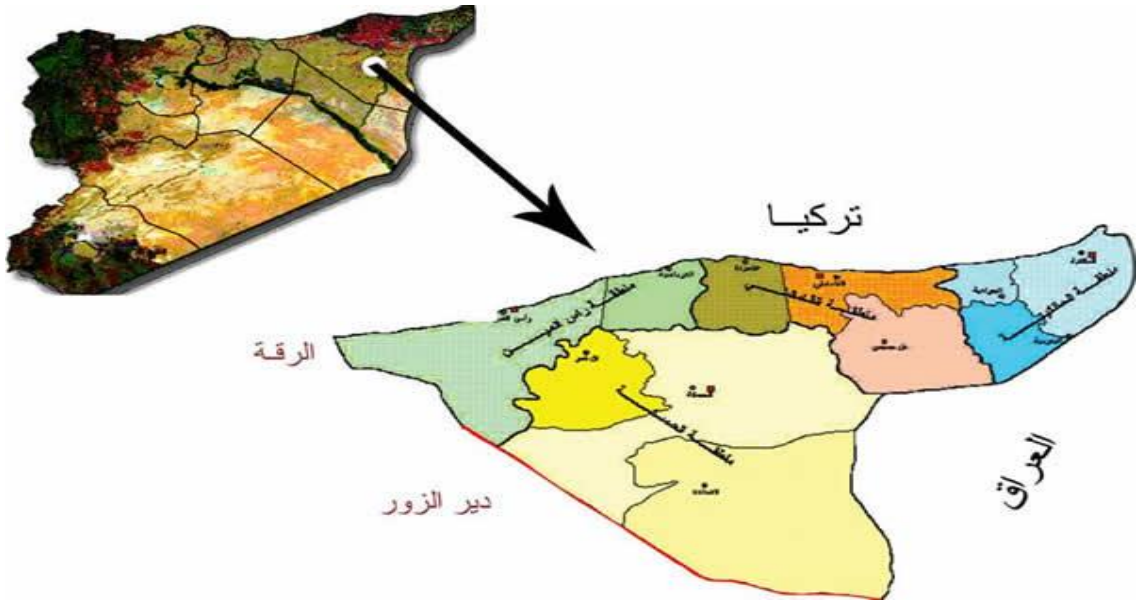

الشكل (2) الخارطة الاستثمارية الزراعية في محافظة الحسكة وتوزع المناطق الإدارية في عينة الدراسة.

1-4-2 البيانات ومصادرها

أ- البيانات الثانوية:

شملت البيانات الثانوية البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي وبعض الجهات الأخرى ذات العلاقة عن كل من مساحة وإنتاج وإنتاجية محصول القطن في محافظة الحسكة وسورية خلال الفترة من 1995 وحتى 2012، بالإضافة إلى الأسعار الرسمية لهذا المحصول وكمية مستلزمات الإنتاج من بذور وأسمدة ومواد مكافحة وغيرها، كما تم جمع البيانات المتعلقة بالمبالغ الممنوحة لمزارعي القطن من قبل صندوق دعم الإنتاج الزراعي من 2008-2012.

ب- البيانات الأولية:

شملت أجوبة المزارعين الذين تم اختيارهم في عينة الدراسة من خلال استمارة الاستبيان التي تم تنفيذها في منطقة الدراسة، وتناولت مجموعة من الأسئلة حول:

_ بعض الخصائص الاجتماعية لمزارعي عينة الدراسة وتضمنت:

- عدد أفراد الأسر الزراعية.
- التركيب الجنسي لأفراد عينة الدراسة
- التركيب العمري لأفراد عينة الدراسة.
- المستوى التعليمي.
- نظام العمل داخل وخارج المزرعة.

_ الخصائص الاقتصادية وتضمنت:

- حجم الحيازة الزراعية.
- أشكال الحيازة الزراعية.
- المساحة المزروعة بمحصول القطن.
- الإنتاجية لوسطي ثلاث أعوام سابقة.
- تكاليف الإنتاج الزراعي.
- سعر الكغ لمحصول القطن.
- مصادر الري.
- الصعوبات والمعوقات في تأمين مستلزمات الإنتاج.
- قيمة الدعم الزراعي الممنوح خلال السنوات السابقة.

1-4-3 عينة ومجتمع الدراسة

تناولت الدراسة كما ذكرنا سابقاً عينة من مزارعي القطن في محافظة الحسكة ومن مناطقها الإدارية، وسحبت هذه العينة من مزارعي القطن الذين بلغ عددهم في محافظة الحسكة 5095 مزارعاً وذلك بطريقة العينة الحصصية من 124 قرية تتبع لأربع مناطق إدارية باعتماد قانون Krejcie and Morgan (1970)، الذي يستخدم المعادلة التالية لحساب وتقدير حجم العينة وفقاً للآتي:

$$S= X^2NP(1-P)/d^2(N-1) + X^2P(1-P)$$

S = حجم العينة.

$\mathbf{X^2}$ = قيمة ثابتة تقدر بـ **3.841** .

N = حجم المجتمع.

P = نسبة المجتمع وهي قيمة ثابتة تقدر بـ **(0.5)**.

d= درجة الدقة وهي قيمة ثابتة تقدر بـ **(0.05)**.

وتبعاً لقانون مورغان فإن حجم العينة بلغ نحو 357 مزارعاً تم إسقاط 137 استمارة (مبحوثاً) لعدم استيفائها البيانات الصحيحة والدقيقة.

الجدول (2) توزع عينة البحث على المناطق الإدارية في محافظة الحسكة.

البيان	القرى		المزارعين	
	العدد	%	العدد	%
الحسكة	34	27.4	68	30.9
المالكية	13	10.5	18	8.2
رأس العين	33	26.6	52	23.6
القامشلى	44	35.5	82	37.3
المجموع	124	100	220	100

المصدر: تحليل عينة البحث

مع الإشارة إلى أنه تم إجراء اختبار سريع لاستمارة الاستبيان لنحو 20 مزارعاً قبل البدء بعملية جمع البيانات واستناداً إلى ذلك تم وضع الاستمارة بصيغتها النهائية.

1-4-4 الأسلوب البحثي

تم تحليل بيانات الاستقصاء الميداني والبيانات الثانوية بالاعتماد على بعض الأنظمة المتاحة كبرامج(SPSS- EXCEL) وذلك لإجراء الأساليب الإحصائية على متغيرات الدراسة للكشف عن نوع العلاقة بين هذه المتغيرات وذلك من خلال اعتماد المعالجات الإحصائية التالية:

1-الإحصاءات الوصفية ومنها: التكرارات، النسب المئوية، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري.

2-معادلة الانحدار الخطي البسيط (Simple liner regression):

تم تطبيق معادلة الانحدار الخطي البسيط لتحديد أثر العامل المستقل (الزمن) في مساحة وإنتاج ومردود القطن، كعوامل مستقلة كل على حدة في محافظة الحسكة، استناداً إلى البيانات الإحصائية الزراعية الثانوية المنشورة في نشرات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، ودائرة الزراعة والإصلاح الزراعي بالحسكة خلال الفترة من 1995 وإلى 2012.

3-التكاليف الإنتاجية والعوائد الاقتصادية:

أولاً- التكاليف الإنتاجية: شملت هذه التكاليف على كل ما يتم إنفاقه على زراعة المحصول من تكاليف بدءاً من الزراعة وانتهاءً ببيع الإنتاج (عبد اللطيف، 1993)، وتشمل هذه التكاليف:

1-التكاليف الثابتة: تشمل حصة من (قيمة الأرض، واهتلاك الآبار والمضخات المائية والآلات الزراعية)، وحصة من رأس المال المستثمر على الأصول المختلفة.

2-التكاليف المتغيرة: تتضمن تكاليف العمليات الزراعية (أجور الحراثات ونثر البذار والتسميد والتسكيب والتعشيب والترقيع والمكافحة والري والحصاد والتعبئة والنقل، وغيرها)، وقيمة مستلزمات الإنتاج (قيمة البذار والسماد ومواد المكافحة ومياه الري(المحروقات والزيوت والصيانة).

3- عائد الأرض: تم حسابها على أساس 15% من وسطي قيمة إنتاجية الهكتار الواحد، استناداً إلى مؤشرات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

4- فائدة رأس المال: تم حسابها على ضوء الفوائد المفروضة على القروض العينية والنقدية الممنوحة للمزارعين من قبل المصرف الزراعي التعاوني، بهدف إنصاف المزارعين ومساواتهم بالمستثمرين لرؤوس الأموال في القطاعات الأخرى، وذلك على أساس توظيف هذه الأموال (قيمة المستلزمات) في الاستثمار الزراعي بواقع 7.5% من إجمالي قيمة مستلزمات الإنتاج.

5-نفقات نثرية: هي المصروفات التي ينفقها المزارع خلال موسم الإنتاج، ولم تدخل في حساب تكاليف الإنتاج، وحسبت على أساس 5% من مجموع التكاليف المتغيرة (تكلفة العمليات الزراعية، وقيمة مستلزمات الإنتاج) .

ثانياً-الناتج الإجمالي (الإيرادات): تضمن إجمالي مبيعات الإنتاج الرئيس القابل للتسويق وقيمة ضمان الأرض ما بعد عملية الحصاد (عبد اللطيف، 1993)، ويتم حسابه وفقاً للأتي:

-الإنتاج الرئيس= كمية الإنتاج الرئيس(كغ/هكتار) × سعر المبيع (ل.س/كغ).

-قيمة ضمان الأرض ما بعد عملية الحصاد= ل.س/هكتار

ثالثاً–الدخل الصافي: ويعني الربح الصافي المحقق من العملية الإنتاجية (سيد عيسى، 2009)، ويتم حسابه وفقاً للآتي: الدخل الصافي (ل.س/هـ)= الإيرادات – التكاليف الإجمالية

رابعاً–تكلفة الكغ: ويتم حسابه وفقاً للأتي:

(ل.س/كغ) = إجمالي التكاليف / الإنتاجية (كغ/هـ)

خامساً–الربحية: ويتم حسابه وفقاً للأتي:

الربحية % =الربح الصافي/ إجمالي التكاليف الكلية (%) (العطوان، ملا خليل، 2009).

سادساً–الكفاءة الاقتصادية: ويتم حسابها وفقاً للأتي:

الكفاءة الاقتصادية =الإيرادات / التكاليف الكلية (العطوان، ملا خليل، 2009).

حيث تم تحديد بنود تكاليف الإنتاج في ظل أشكال دعم محصول القطن السابقة مقارنة مع المبالغ النقدية الممنوحة للمزارعين من قبل صندوق دعم الإنتاج الزراعي.

4–معاملات ارتباط بيرسون لإيجاد العلاقة بين متغيرات الدراسة.

5–النماذج القياسية للانحدار المتعدد تم اعتماد معادلة الانحدار المتعدد لدراسة العلاقة ما بين الربح الصافي (العامل التابع) لمحصول القطن في الهكتار نتيجة الدعم، ومجموعة من العوامل المستقلة، وذلك وفق المعادلة الآتية:

$$Y=a+a_1X_1+a_2X_2+a_3X_3+\ldots..+a_nX_n+u$$

حيث أن :

Y= العامل التابع وهو الربح الصافي لمحصول القطن بالمتوسط لمصادر الري المدروسة (ل.س/ هكتار).

أما : X1 –X2– X3– X4– X5–X6–X7–X8 هي العوامل المستقلة وهي:

1– قيمة الدعم المخصص للهكتار الواحد من محصول القطن (ل.س /هكتار) (X1):

إن قيمة المبلغ المخصص لدعم الهكتار الواحد من محصول القطن بلغت (33000) ل.س/ هكتار لعام 2009.

2– الحصول على الدعم (X2):

تم تحديد هذا العامل من خلال الترميز برقم 0 للمزارعين الذين لم يحصلوا على الدعم المخصص لمحصول القطن، وبرقم 1 للمزارعين الذين حصلوا على هذا الدعم.

3- مدى كفاية قيمة الدعم (X3):

تم تحديد هذا العامل من خلال الترميز برقم 0 للمزارعين الذين وجدوا قيمة الدعم المخصص لمحصول القطن مناسبة، وبرقم 1 للمزارعين الذين أفادوا بأن مبلغ الدعم الممنوح غير كافي.

4- أسلوب الدعم (X4):

تم الترميز بالرقم 0 للمزارعين الذين وجدوا أن أسلوب استلام الدفعات المباشرة لمبلغ الدعم الممنوح هو أسلوب مناسب، في حين تم الترميز بالرقم 1 للمزارعين الذين لم يناسبهم هذا الأسلوب.

5- تقليل المخاطرة (X5):

تم تحديد هذا العامل من خلال الترميز برقم 0 للمزارعين الذين أفادوا بأن مبلغ الدعم المخصص لمحصول القطن الذي حصلوا عليه ساعدهم في التقليل من المخاطر الطبيعية التي تعرضوا لها، وبرقم 1 للمزارعين الذين لم يساعدهم هذا الدعم.

6- آلية استلام الدعم (X6):

أعطي رقم 0 للمزارعين الذين وجدوا أن هناك إجراءات روتينية كثيرة لاستلام مبلغ الدعم، والرقم 1 للذين وجدوا بأن هذه الإجراءات كانت سهلة.

7- الاستمرار بزراعة محصول القطن (x7):

تم ترقيم 0 للمزارعين الذين أفادوا بأنهم سيتوقفون عن زراعة محصول القطن في حال ألغي الدعم عنه، والرقم 1 للذين أفادوا بالاستمرار بزراعة القطن حتى في حال التوقف عن دعم هذا المحصول.

8- تنفيذ خطة المحصول (X8):

تم ترقيم 0 للمزارعين الذين لا يلتزمون بتنفيذ الخطة (المساحات المخططة الفعلية) عند إيقاف منح الدعم، وأعطي الرقم 1 للمزارعين الذين أفادوا بتنفيذ الخطة في حال أوقف هذا الدعم.

الفصل الثاني

الدراسة المرجعية

تعتبر الدراسة المرجعية جزءاً مهماً من مشاريع البحث العلمي، والتي تعمل على إغناء البحث وتطوير جوانبه المختلفة وتساعد الباحث على أن يكون أكثر معرفة بموضوع بحثه وتحدد توجهاته نحو الأهداف المرغوبة، ويستعرض هذا الفصل بعض الدراسات والأبحاث العلمية العربية والأجنبية التي يمكن أن تخدم البحث.

1- أكد ناصر (1999) **في بحث بعنوان "تأثير السياسات الاقتصادية الزراعية في زيادة الإنتاج الزراعي في سورية**" بأنه أصبح من الضروري دراسة الميزة النسبية ومعرفة التركيبة السعرية في ظل ظروف السياسات الزراعية المتبعة ومدى تدخل الدولة في دعم محصول القطن من خلال منح حوافز تشجيعية للمنتجين للتوسع بزراعته والحصول على إنتاج أكبر، أو أن هناك ضرائب مفروضة على إنتاجه وتجارته، ومن المعلوم بأن هناك العديد من مستلزمات الإنتاج يتم استيرادها من خارج القطر(المدخلات القابلة للتجارة)، وبغية الوصول إلى تحديد أثر السياسات العامة على كفاءة استخدام الموارد المحلية، تم استخدام مصفوفة تحليل السياسات.

2- كما أوضح ساريس (2001) في ورقة مرجعية بعنوان "إستراتيجية التنمية الزراعية في سورية" أن أية منافع من دعم أسعار القطن تذهب بشكل رئيسي للمزارعين الكبار، ويؤدي هذا التحليل إلى النتيجة القائلة بأن الفوائد التي يتم تحقيقها من سياسات دعم الأسعار تذهب بشكل رئيسي إلى المزارعين الأكثر ثراءً.

3- أشار ويستلك (2001) في التقرير النهائي حول "قطاع المحاصيل الإستراتيجية" أنه بالرغم من دعم الحكومة للأسعار، فإن الأرباح التي يحققها المنتجون غير مستقرة، فهي تخضع للتباين من عام إلى آخر نظراً لفروقات المراديد الكبيرة.

4- بين هوف (2004) في دراسة بعنوان "بدائل تعديل أدوات سياسات الدعم الزراعي في سورية في إطار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية" أن بعض نواحي برامج الدعم السورية الحالية غير متوافقة مع قوانين منظمة التجارة العالمية كتلك المتعلقة بالقيود الكمية على الاستيراد، أما البرامج الأخرى فمع أنها متوافقة مع القوانين الحالية إلا أنه يجب تحديدها وتخفيضها مع مرور الوقت، وعلاوة على ذلك وبناء على تجربة الدول الأخرى فإن تلك البرامج مثل دعم أسعار السوق ودعم التصدير وبعض خصائص المؤسسات التجارية الحكومية قد لا يكون مسموحاً بها.

5- بين العيسى (2006) في ورقة عمل بعنوان " لمحة عن القطن في سورية " أن محصول القطن يعتبر من أقدم المحاصيل المروية في سورية التي تزرع في فصل الصيف، وتتم زراعته في نحو 20% من المساحة المروية في سورية، ويحتل مع القمح القسم الأكبر من الأراضي المروية المزروعة بالمحاصيل الحقلية.

6- وضح إسبر (2006) في بحث بعنوان "واقع زراعة القطن في سورية (الآفاق والبدائل الممكنة)" أن أهمية القطن تنبع بالإضافة إلى ذلك كونه مصدر رزق لشريحة كبيرة من السكان الزراعيين وغير الزراعيين خلال مختلف المراحل الإنتاجية والتصنيعية والتسويقية والتصديرية، كما يقوم بتأمين فرص العمل للعاملين في القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية والخدمية الأخرى

7- أكدت شويخ (2006) في دراستها "الميزة النسبية للقطن" أن قطاع القطن يعتبر منافساً في ظل السياسات الحالية المطبقة، حيث تبلغ أرباحه 45157 ل.س/طن من ألياف القطن، وبالأسعار الاجتماعية وبدون أي تشوهات تكون الأرباح سلبية -42869 ل.س/طن، مما يعني أنه لا يتمتع بميزة نسبية، ويعود هذا إلى انخفاض الأسعار العالمية المتأثرة بالدعم كما ذكر سابقاً.

8- بين سليمان (2007) في مقالة بعنوان "تحديات الزراعة السورية في إطار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية" أن الاقتصاد السوري سيواجه مجموعة من الاستحقاقات، والتحديات والمصاعب، في القطاع الزراعي شأنه شأن القطاعات الاقتصادية الأخرى المتعلقة بقضايا دعم الإنتاج الزراعي، ودعم التصدير ومنتجاته، والقيود الجمركية المفروضة على مستورداته، والنفاذ إلى الأسواق العالمية، والتي قد تكون في بعض جوانبها ذات آثار سلبية ، وبالوقت نفسه إيجابية في جوانبه الأخرى، وفي كلتا الحالتين، يتطلب الأمر تعديل وتغيير بعض أدوات السياسة الزراعية الحالية كي يتم تعميق الفوائد الإيجابية، وتقليل الآثار السلبية المتوقعة إلى الحدود الدنيا.

9- ذكر الهندي (2007) في دراسة بعنوان "الدعم الزراعي في سورية، أشكاله – انعكاساته) أنه تم تنفيذ مجموعة من تغيرات السياسات وما زالت العديد من التعديلات مستمرة حتى المرحلة الحالية، وشملت بعض التعديلات سياسات الدعم، وتجدر الإشارة إلى اختلاف بعض حالات الدعم المقدمة حسب المفاهيم المعتمدة دولياً وتتجلى بعدة حالات: دعم المستلزمات – دعم أسعار السوق – دعم التصدير – دعم المستهلك – دعم الخدمات العامة والبنية التحتية.

10- كما أكد الهندي (2007) في دراسة عنوانها "الدعم الزراعي في سورية الأدوات والآليات المقترحة وإحداث صندوق دعم الإنتاج الزراعي" أنه إذا تطلبت الضرورة لتنفيذ الاتفاقيات الدولية تعديل آليات الدعم فإن البدائل المتاحة تتجلى فيما يلي: تطبيق خطة "السعرين" حيث يحصل الإنتاج ضمن الخطة (الذي يجب ألا يتجاوز

الإنتاج المحلي) الدعم السعري الأعلى، أما الإنتاج الذي يتجاوز تلك الحصة فيحصل على أسعار المساواة العالمية أو أقل ..... .

11- أشارا غرز الدين وزملاؤه (2008) في دراستهما "الدعم والسياسات الاقتصادية الكلية" إلى أن نظام الدعم يلعب دوراً هاماً في اقتصادنا لسببين اثنين هما:

الأول: انعكاس نظام الدعم بصورة مباشرة على تكاليف الإنتاج وعلى الأسعار وعلى أرباح المستثمرين مما يكون له أهمية في توزيع الموارد الإنتاجية وفي توجيه الاستثمار إلى المجالات الإنتاجية المختلفة.

الثاني: لما يمكن أن يحققه نظام الدعم من تخفيف معاناة الفقراء وتقريب مستويات الدخول وتحقيق نظام التكافل الاجتماعي.

لهذا فإن نظام الدعم، إذا ما صمم بعناية وطبق بطريقة مناسبة، يمكن أن يكون عوناً على تحقيق أهداف التنمية والنمو الاقتصادي.

12- وجد الحكيم وزملاؤه (2008) في دراستهما "نحو منظومة فعالة لتوصيل الدعم إلى مستحقيه من خلال استهداف الفقراء " أنه يجب أن تراعى عدد من الاعتبارات الأساسية، عند تصميم أنظمة الاستهداف، وهي:

إن نجاح برنامج الاستهداف رهناً بضمان وصول منافع البرنامج إلى مستحقيه، مع تقليل تسرب منافع البرنامج إلى القادرين، وإعطاء أهمية كبيرة بتحديد تفاصيل تصميم برنامج الاستهداف والخطوات التنفيذية له، كما تختلف كفاءات آليات الاستهداف المختلفة من دولة إلى أخرى، طبقاً لجودة تصميمها وتنفيذها، وتطوير برامج الاستهداف القائمة يأتي في الأولوية، قبل البدء في برامج استهداف جديدة، وديناميكية النظام، يجب أن يتميز النظام بالتحديث المستمر، بحيث يتضمن ويستبعد الأُسر طبقاً لمدى استحقاقها للدعم، بالإضافة لامركزية أنظمة الاستهداف، بمعنى تطبيق أنظمة فرعية للاستهداف طبقاً للخصائص الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم الجغرافية، وإن جزء من حق إثبات حالة الفقر، ومحدودية الدخل يقع على الأفراد أنفسهم، وإن نجاح نظام الاستهداف، هو مسؤولية مشتركة بين الحكومة و الأفراد، وضرورة التصنيف بين الفقراء ومحدودية الدخل من خلال رسم خريطة واضحة للفقر وأخرى لمحدودية الدخل، وذلك لتصميم برامج الدعم الملائمة لكل فئة، بالإضافة إلى ضرورة مشاركة الجمعيات الأهلية غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني عند تصميم أنظمة الاستهداف نظراً لخبراتها الكبيرة في تحديد الفقراء والوصول إليهم.

13- وجد فاسبندر (2008) في دراسة بعنوان "subsidies in the frame of an efficient economic policy" أنه سيبقى الدعم في سورية وغيرها من البلدان أداة مهمة من أدوات السياسة الاقتصادية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فإن الأسئلة المطروحة والمتعلقة بالسياسات الاقتصادية تتمحور حول كيفية تحسين الاستخدام الفعال للدعم وكيفية إبقاءه في حدوده الدنيا، وكيفية الحد من نسبة تقويضه لأداء القطاع الذي تطبق فيه سياسات الدعم، كما يجب أن يتم تحليل متى تتوفر خيارات أخرى أمام صانعي السياسة الاقتصادية تكون أكثر فعالية من الدعم واتخاذ القرار بشأن ذلك, وتتوفر العديد من التجارب العالمية حول إصلاح نظام الدعم والإعانات يمكن استخدامها في سورية، ولكن يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أن نسخ التجربة بحذافيرها من بلد لآخر غير ممكن. ولذلك فإن خيارات السياسة الاقتصادية المجربة يجب أن تتم مواءمتها مع الوضع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي في البلاد.

14- بين تراوتفتتر(2008) في محاضرة له عن "أدوات دعم الأسعار في نظام الاقتصاد المركزي المخطط" أن تقديم الدعم ممكن في نظام السوق الحر حيث من الممكن أن يخدم الاستثمارات في الشركات أما فيما يخص الدولة فهي قد تستفيد من الدعم لمشاريع البنية التحتية وغيرها من المؤسسات العامة، وتتلقى عادة المناطق المتخلفة اقتصادياً دعماً أكبر من تلك المناطق الأقوى اقتصادياً.

الفصل الثالث

واقع إنتاج محصول القطن في محافظة الحسكة وسورية

تمهيد

تفيد دراسة تطور المساحات المزروعة خلال فترة معينة، في مساعدة المخططين وصناع القرار القيام بعمليات التنبؤ عن التوقعات المستقبلية للمساحات التي يمكن زراعتها في منطقة معينة، وتحديد حجم التغييرات الذي يحدثها عامل الزمن في المساحة المزروعة بأي محصول، وأيضاً التنبؤ بحجم الإنتاج المتوقع تحقيقه خلال السنوات القادمة، وذلك بهدف رسم السياسات الزراعية السليمة للبلاد، وتحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي لمواكبة التزايد المتسارع للسكان.

3-1 الملامح العامة لمحافظة الحسكة

3-1-1 الموقع والمساحة والمناخ والأتربة

1- الموقع والمساحة:

تقع محافظة الحسكة في شرق سورية ويحدها من الشمال تركيا ومن الشرق العراق ومن الغرب محافظة الرقة ومن الجنوب محافظة دير الزور، وتبلغ مساحتها الإجمالية 2333.3 ألف هكتار, تتوزع أراضي هذه المحافظة وفقاً لما يلي (المجموعة الإحصائية، 2012):

أولاً – الأراضي القابلة للزراعة:

تبلغ مساحتها 1583.7 ألف هكتار وتشكل 67.9 % من إجمالي المساحة الكلية, وتتوزع كما يلي :

1- أراضي غير مستثمرة: تبلغ مساحتها 4.7 ألف هكتار وتشكل 0.3 % من إجمالي المساحة القابلة للزراعة.

2- أراضي مستثمرة: تبلغ مساحتها 1579 ألف هكتار وتشكل 99.7 % من إجمالي المساحة القابلة للزراعة, وتتوزع كما يلي:

- أراضي للراحة سبات: تبلغ مساحتها 419.1 ألف هكتار وتشكل 26.5 % من إجمالي الأراضي المستثمرة.
- أراضي مزروعة فعلاً : تبلغ مساحتها 1159.9 ألف هكتار وتشكل 73.5 % من إجمالي الأراضي المستثمرة, وتتوزع إلى ما يلي:

1. أراضي مروية وتبلغ مساحتها 405.2 ألف هكتار وتشكل 34.9 % من إجمالي الأراضي المزروعة فعلاً.
2. أراضي بعلية وتبلغ مساحتها 754.7 ألف هكتار وتشكل 65.1 % من إجمالي الأراضي المزروعة فعلاً.

ثانياً – الأراضي غير القابلة للزراعة:

تبلغ مساحتها 144.5 ألف هكتار وتشكل 6.2 % من إجمالي المساحة الكلية, وتتوزع كما يلي:

1- أبنية ومرافق عامة وتبلغ 83.8 ألف هكتار وتشكل 57.9 % من إجمالي الأراضي غير القابلة للزراعة .

2- أنهار وبحيرات وتبلغ 20.6 ألف هكتار وتشكل 14.3 % من إجمالي الأراضي غير القابلة للزراعة .

3- أراضي صخرية ورملية وتبلغ 40.2 ألف هكتار وتشكل 27.8 % من إجمالي الأراضي غير القابلة للزراعة.

ثالثاً - أراضي المروج والمراعي:

تبلغ مساحتها 512.5 الف هكتار وتشكل 22 % من إجمالي المساحة الكلية.

رابعاً - أراضي الغابات والحراج:

تبلغ مساحتها 92.7 ألف هكتار وتشكل نسبة 3.9 % من إجمالي المساحة الكلية.

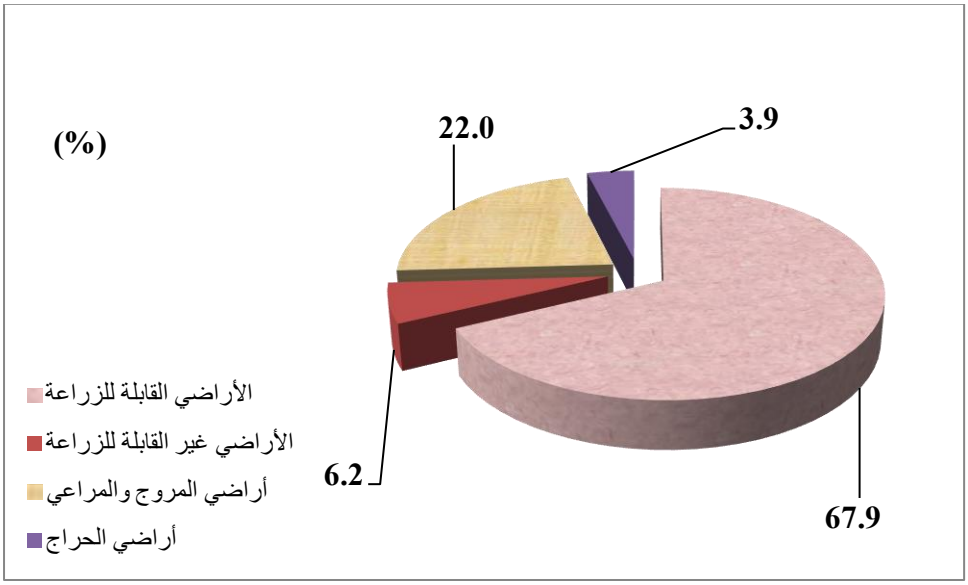

الشكل (3) ميزان استعمالات الأراضي في محافظة الحسكة لعام 2012

2- المناخ:

يسود محافظة الحسكة المناخ الخاص بالبحر الأبيض المتوسط الذي يتصف بشتاء ممطر وصيف جاف يتخللها فصلان انتقاليان قصيران، وقد قسمت على ضوء كميات الهطل المطري إلى خمسة مناطق استقرار زراعية كما يلي:

1- منطقة الاستقرار الأولى : أمطارها أكثر من 350 مم سنوياً وتقسم إلى قسمين :

أ - منطقة معدل أمطارها فوق 550 مم سنوياً .

ب - منطقة أمطارها بين 350-550 مم سنوياً .

2- منطقة الاستقرار الثانية : معدل أمطارها بين 250-350 مم سنوياً .

3- منطقة الاستقرار الثالثة : معدل أمطارها يزيد عن 250 مم سنوياً .

4- منطقة الاستقرار الرابعة : معدل أمطارها بين 200-250 مم سنوياً .

5- منطقة الاستقرار الخامسة : معدل أمطارها أقل من 200 مم سنوياً .

3- الأتربة :

تتوزع أراضي محافظة الحسكة على عدد من الأتربة وهي :

1 - الأتربة الحمراء والبنية الداكنة

2 - الأتربة البنية الصفراء

3 - الأتربة الصحراوية

4- الأتربة الجبسية

3-1-2 السكان

بلغ عدد سكان محافظة الحسكة لعام 2012 والمتواجدون نحو 1572 ألف نسمة منهم 50.4% ذكور و 49.6% إناث، وقد بلغ معدل النمو السنوي للسكان 2.46%، وبلغت نسبة القوى العاملة 6.43% من إجمالي قوة العمل في سورية، أي نحو 356 ألف عامل منهم 77.6 ألف عامل يعملون بالزراعة، وتشكل نسبتهم 21.8%، وتختلف الكثافة السكانية من منطقة لأخرى في المحافظة، حيث تزداد هذه الكثافة في مراكز المدن الرئيسة ومراكز النواحي، في حين تنخفض في الأرياف والبادية والمناطق البعيدة عن مركز المدينة، هذا ويشكل سكان الأرياف نسبة 64% من مجموع السكان في حين يشكل سكان الحضر 36% (المكتب المركزي للإحصاء، 2012).

3-1-3 التقسيم الإداري:

تتوزع أراضي محافظة الحسكة إلى 5 مناطق إدارية تتبع لها 19 ناحية, وعدد مدنها يبلغ نحو 6 مدن يتبع لها 1195 قرية, بالإضافة إلى 1606 مزرعة (المكتب المركزي للإحصاء، 2012).

الجدول (3) الأهمية النسبية للأراضي المستثمرة في محافظة الحسكة من إجمالي سورية لعام 2012.

المساحة : ألف هكتار

البيان	إجمالي سورية	محافظة الحسكة

			%
مجموع المساحة المستثمرة:	5730.8	1579	27.6
1- الأراضي المروية:	1428	405.2	28.4
- سليخ الدورة:	1220.7	403.8	33.1
- المشجر:	207.3	1.5	0.7
2- الأراضي البعلية:	3065.6	754.7	24.6
- سليخ الدورة:	2207.1	754.7	34.2
- المشجر:	858.6	-	-
3- السبات:	1237.2	419.1	33.9

المصدر: حسبت وحللت من واقع المجموعة الإحصائية الزراعية لعام 2012.

يستنتج من الجدول 3 أن النسب التي شكلتها أراضي محافظة الحسكة من مجمل أراضي سورية (تبعاً لكل بند) هي:

- الأراضي المستثمرة 27.6%.
- الأراضي المروية 28.4%، أما المساحات المخصصة لزراعة المحاصيل المروية بلغت 28.3%.
- الأراضي البعلية 24.6%، أما المساحات المخصصة لزراعة المحاصيل البعلية فبلغت 24.6% أيضاً لعدم وجود أراضي بعلية مشجرة ومشاتل ومحمية.

تعتبر هذه النسب كبيرة بالمقارنة مع محافظات أخرى، وهذا مؤشر يدل على ضرورة استثمار هذه الأراضي بمحاصيل تحقق إنتاجية عالية وتعطي بالمحصلة دخولاً جيدة للمزارعين. والشكل رقم 3 يوضح توزع الأراضي المستثمرة في محافظة الحسكة لعام 2012 كنسبة مئوية من إجمالي مساحة الأراضي المستثمرة فيها:

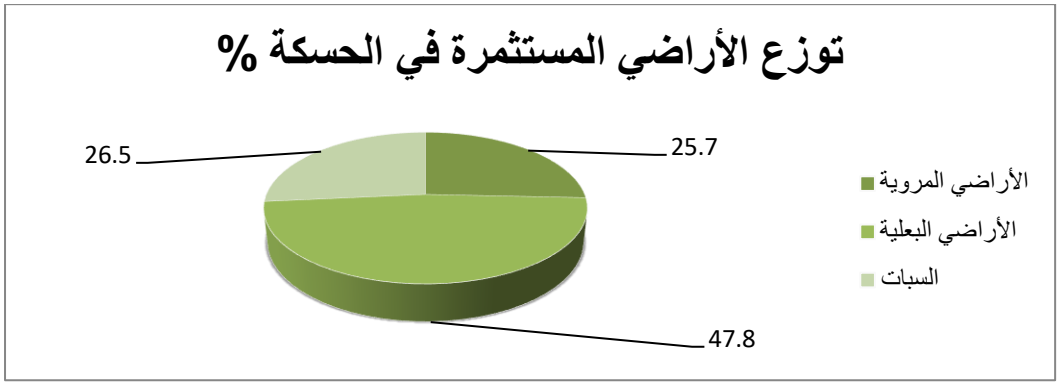

الشكل (4) توزع الأراضي المستثمرة في محافظة الحسكة لعام 2012

3-1-4 المصادر المائية في محافظة الحسكة

تتوزع المصادر المائية التي يعتمد عليها سكان المحافظة في تأمين مياههم للشرب والري إلى :

- الأنهار والسدود: أهم الأنهار دجلة والخابور وجغجغ وينابيع رأس العين، أما السدود فأهمها: سد الشهيد باسل الأسد ومن السدود المقامة على نهر الخابور سد السابع من نيسان وسد الثامن من آذار بالإضافة إلى السدود السطحية ويبلغ عددها سبعة وهي (السفان, الحكمية, المنصورة, باب الحديد, الجوادية, معشوق, الجراحي)
- الآبار حيث بلغ عددها نحو 39115 بئر, أما المساحة المروية عليها فقد بلغت نحو 359.9 ألف هكتار (المجموعة الإحصائية، 2012) وتقسم الآبار إلى :

1- الآبار المرخصة ويبلغ عددها 36632 بئر, وتشكل نسبة 93.7% من إجمالي الآبار وهي نوعين:

أ- آبار ارتوازية ويبلغ عددها 16473 بئر وتشكل نسبة 45% من إجمالي الآبار المرخصة .

ب-آبار سطحية ويبلغ عددها 20159 بئر وتشكل نسبة 55% من إجمالي الآبار المرخصة.

2- الآبار غير المرخصة ويبلغ عددها 2483 بئر, وتشكل نسبة 6.3% من إجمالي الآبار, وهي نوعين :

أ- آبار ارتوازية ويبلغ عددها 788 بئر وتشكل نسبة 31.7% من إجمالي الآبار غير المرخصة.

ب-آبار سطحية ويبلغ عددها 1695 بئر وتشكل نسبة 68.3% من إجمالي الآبار غير المرخصة.

الجدول (4) المساحات المروية تبعاً للمصادر المائية في محافظة الحسكة ونسبتها من إجمالي سورية لعام 2012.

المساحة: ألف هكتار

البيان	إجمالي سورية	محافظة الحسكة	
		المساحة	%
مجموع المساحة المروية:	1428	405.2	28.4
- من الآبار	785.7	359.9	45.8
- من مشاريع الري الحكومية	255.5	-	-
- من الأنهار والينابيع	386.8	45.3	11.7

المصدر: حسبت وحللت من واقع المجموعة الإحصائية الزراعية لعام 2012.

ويستنتج من الجدول 4 ما يلي:

- شكلت الأراضي المروية من الآبار في المحافظة أعلى نسبة حيث بلغت 45.8% من مجمل الأراضي المروية من الآبار في سورية، تلتها المروية من الأنهار والينابيع 11.7% في حين لم ترو أراضي محافظة الحسكة من مشاريع الري الحكومي.

وتشير الإحصاءات الزراعية إلى أن نحو 55.6 ألف هكتار من المساحات المروية في محافظة الحسكة تعتمد على الري بالطرق الحديثة، والجدول رقم 5 يوضح ذلك.

الجدول (5) توزع المساحات المروية في الحسكة تبعاً لطرق الري.

البيان	المساحة/هكتار	النسبة %
إجمالي المساحة المروية	405.2	100
1- المروي بالطرق الحديثة	55.6	13.7
- الرذاذ	51.6	12.7
- التنقيط	4	1
2- المروي بالطرق العادية	349.6	86.3

المصدر: حسبت وحللت من واقع بيانات المجموعة الإحصائية الزراعية لعام 2012.

يستنتج من الجدول 5 ما يلي:

نحو 13.7% من الأراضي المروية في الحسكة تروى بطرق الري الحديثة وهذه نسبة قليلة جداً.

3-1-5 المحاصيل المزروعة

يتم زراعة مجموعة من المحاصيل المروية في محافظة الحسكة ، كالمحاصيل النجيلية والبقولية والخضار بمختلف أنواعها، إلى جانب مجموعة من المحاصيل الصناعية، كالقطن، والذرة الصفراء، والسمسم وغيرها، حيث بلغت المساحة المزروعة بمحصول القمح المروي لعام 2012 نحو289.3 ألف هكتار (مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي بالحسكة،2012)، في حين بلغت المساحة المزروعة بمحصول القطن نحو 54.6 ألف هكتار، وشكلت المساحة المروية بمحصولي القمح المروي والقطن في محافظة الحسكة مانسبته 71.4 % و 13.5% من إجمالي المساحات المروية في محافظة الحسكة و 20.3% و 3.8% من إجمالي المساحات المروية في سورية على التوالي (مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي بالحسكة، 2012).

3-2 تطور مساحة وإنتاج ومردود القطن في سورية

يبين الجدول 6 تطور مساحة وإنتاج ومردود القطن في سورية خلال الفترة 1995-2012، فقد انخفضت المساحة المزروعة من 204.3 ألف هكتار عام 1995 إلى 168.1 ألف هكتار عام 2012، كما انخفض الإنتاج من 600 ألف طن في عام 1995 إلى 592.6 ألف طن في عام 2012، في حين زاد المردود من 2937 كغ/هكتار في عام 1995 إلى 3525 كغ/هكتار في عام 2012.

الجدول (6) مساحة وإنتاج ومردود القطن في سورية خلال الفترة 1995-2012

البيان	المساحة (هكتار)	الإنتاج (طن)	المردود (طن/هكتار)

1995	204338	600100	2.937
1996	219500	760000	3.462
1997	250600	1047355	4.179
1998	274585	1017800	3.707
1999	243835	926096	3.798
2000	270290	1081888	4.003
2001	257063	1009826	3.928
2002	199773	802178	4.015
2003	205360	811026	3.949
2004	234181	1029232	4.395
2005	237768	1021996	4.298
2006	215640	685705	3.180
2007	192790	711497	3.691
2008	176449	697841	3.955
2009	163712	652058	3.983
2010	172414	472485	2.740
2011	175147	671668	3.835
2012	168144	592653	3.525

المصدر: المجموعات الإحصائية الزراعية، للأعوام (1995–2012)، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

3-3 تطور مساحة وإنتاج القطن في محافظة الحسكة ونسبتها من سورية

يتم زراعة القطن في كافة المناطق الإدارية في محافظة الحسكة، على مختلف المصادر المائية، ويبين الجدول التالي انخفاض المساحة المزروعة بالقطن في محافظة الحسكة من 85.3 ألف هكتار في عام 1995، إلى 54.6 ألف هكتار في عام 2012، كما انخفض الإنتاج من 262.6 ألف طن في عام 1995، إلى 254 ألف طن في عام 2012.

الجدول (7) مساحة وإنتاج القطن في محافظة الحسكة ونسبتها من سورية خلال الفترة 1995–2012

البيان	المساحة (هكتار)			الإنتاج (طن)			الإنتاجية (طن/ هكتار)		
	الحسكة	سورية	%	الحسكة	سورية	%	الحسكة	سورية	%

104.762	2.937	3.077	43.8	600100	262622	41.8	204338	85360	**1995**
109.581	3.462	3.794	47.1	760000	358028	43.0	219500	94363	**1996**
107.404	4.179	4.489	44.2	1047355	462926	41.2	250600	103128	**1997**
100.743	3.707	3.734	37.2	1017800	379000	37.0	274585	101494	**1998**
110.139	3.798	4.183	38.6	926096	357808	35.1	243835	85536	**1999**
111.567	4.003	4.466	39.6	1081888	428799	35.5	270290	96021	**2000**
100.021	3.928	3.929	40.8	1009826	411964	40.8	257063	104848	**2001**
114.180	4.015	4.585	42.0	802178	337238	36.8	199773	73555	**2002**
114.295	3.949	4.514	36.3	811026	294312	31.8	205360	65202	**2003**
106.144	4.395	4.665	37.4	1029232	385088	35.2	234181	82547	**2004**
105.505	4.298	4.535	37.9	1021996	387337	35.9	237768	85412	**2005**
110.183	3.180	3.504	35.2	685705	241059	31.9	215640	68802	**2006**
119.716	3.691	4.418	38.4	711497	273072	32.1	192790	61807	**2007**
116.234	3.955	4.597	37.0	697841	258077	31.8	176449	56141	**2008**
110.308	3.983	4.394	33.0	652058	215103	29.9	163712	48959	**2009**
105.944	2.740	2.903	32.7	472485	154334	30.8	172414	53158	**2010**
118.712	3.835	4.552	35.6	671668	239396	30.0	175147	52586	**2011**
131.951	3.525	4.651	42.9	592653	254099	32.5	168144	54635	**2012**

المصدر: المجموعات الإحصائية الزراعية، للأعوام (1995–2012)، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

من الجدول 7 يلاحظ ما يلي:

– انخفاض نسبة مساحة وإنتاج القطن المزروعة في محافظة الحسكة من 41.8% و43.8% في عام 1995، إلى 32.5% و42.9% في عام 2012 لكل من المساحة والإنتاج من إجمالي المساحة وإنتاج القطن في القطر على التوالي، ويستنتج من النسب السابقة، على الرغم من انخفاضها، إلى أهمية إنتاج القطن في محافظة الحسكة، وما تشكله من نسب من حيث المساحة المزروعة والإنتاج المحقق، وتشير هذه النسب إلى ضرورة المحافظة على هذه النسب وعدم التوسع بزراعة هذا المحصول، إلا بعد دراسة تكاليف إنتاجه، وتحديد المقننات المائية اللازمة لريه، والشكل 5 يوضح الأهمية النسبية لمساحة وإنتاج القطن في محافظة الحسكة من إجمالي سورية لمتوسط الفترة 1995-2012.

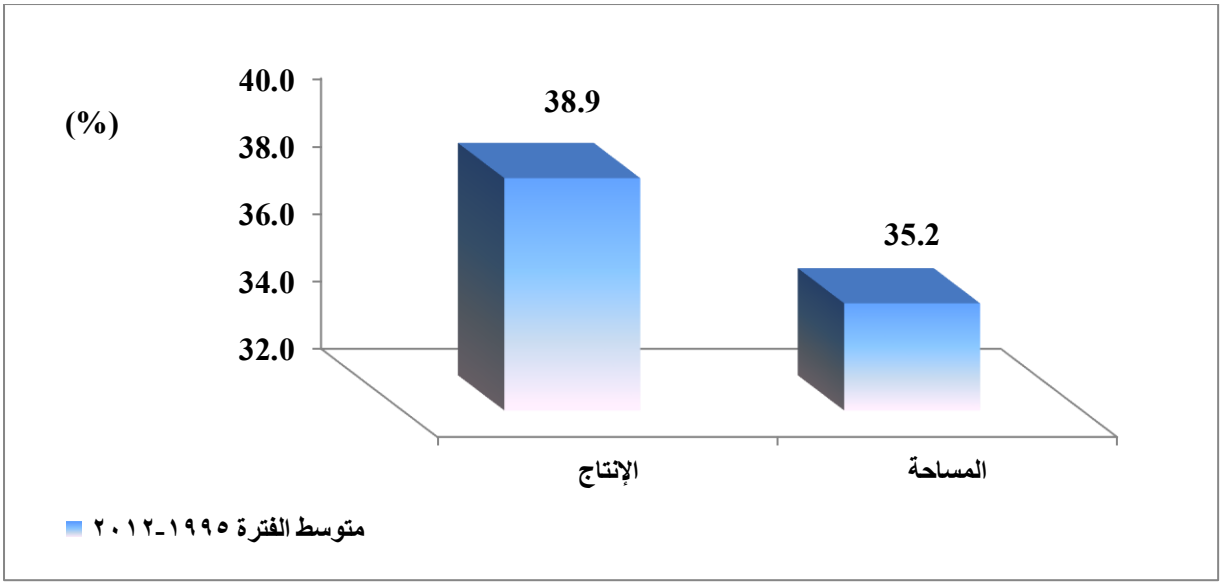

الشكل (5) الأهمية النسبية لمساحة وإنتاج القطن في محافظة الحسكة من إجمالي سورية لمتوسط الفترة 1995-2012.

استناداً إلى بيانات الجدول 7 وبغية دراسة خط الاتجاه العام لتطور مساحة القطن في محافظة الحسكة خلال الفترة 1995-2012، تم إيجاد المعادلة الخطية التالية:

$$\hat{y} = -3104.1\ t + 105797$$

بلغ معامل الارتباط (r = −0.861)، وهو ارتباط معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 5%، أما معامل التحديد فبلغ (R2 =0.741) وهذا يعني أن الزمن يفسر نحو 74% من التغير في مساحة القطن، حيث تنخفض المساحة سنوياً نحو 3104 هكتار، والشكل رقم 6 يوضح خط الاتجاه العام لمساحة القطن.

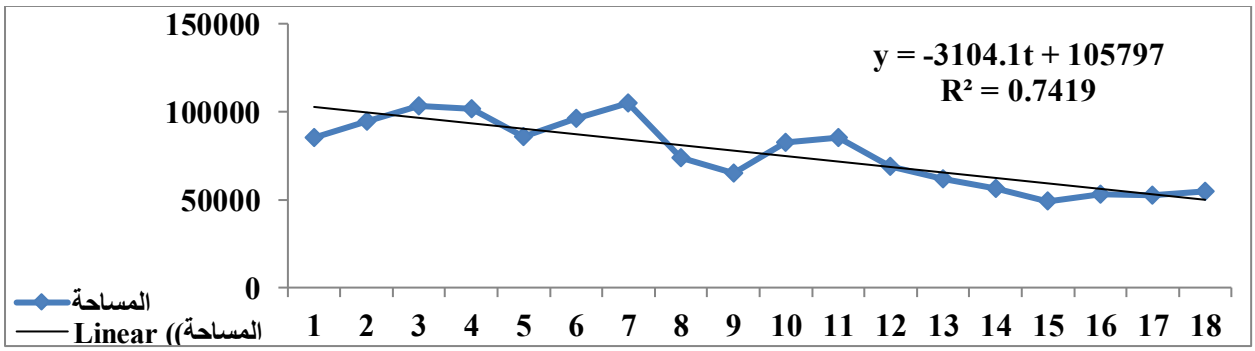

الشكل (6) خط الاتجاه العام لمساحة القطن في محافظة الحسكة خلال الفترة 1995 –2012.

وبغية دراسة خط الاتجاه العام لتطور إنتاج القطن في محافظة الحسكة خلال الفترة 1995–2012، تم إيجاد المعادلة الخطية التالية:

$$\hat{y} = -23225\ t$$

بلغ معامل الارتباط (r = −0.647)، وهو ارتباط معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 5%، أما معامل التحديد فبلغ (R2 =0.452) وهذا يعني أن الزمن يفسر نحو 45.2% من التغير في إنتاج القطن، حيث ينخفض الإنتاج سنوياً نحو 23225 طن، والشكل 7 يوضح خط الاتجاه العام لإنتاج القطن:

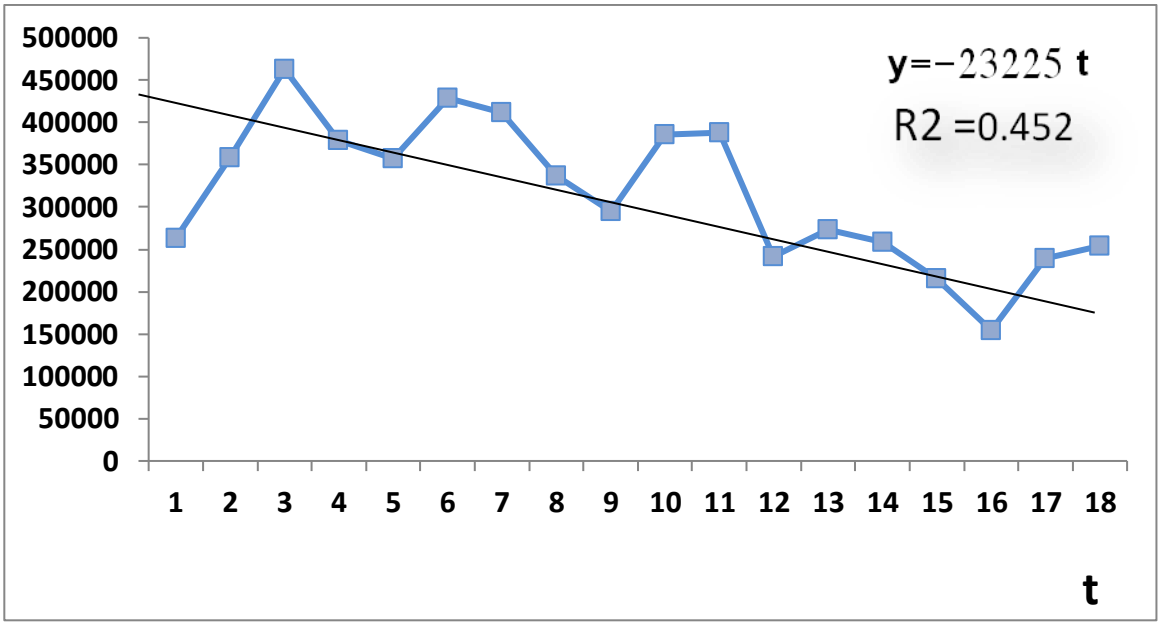

الشكل (7) خط الاتجاه العام لإنتاج القطن في محافظة الحسكة خلال الفترة 1995 –2012.

وبغية دراسة خط الاتجاه العام لتطور مردود القطن في محافظة الحسكة خلال الفترة 1995–2012، تم إيجاد المعادلة الخطية التالية:

$$\hat{y} = 26.875t + 3910.8$$

بلغ معامل الارتباط (r = 0.260)، وهو ارتباط غير معنوي إحصائياً، وبلغ معامل التحديد (R2 =0.0678) وبالتالي فإن الزمن لايؤثر معنوياً في إنتاجية محصول القطن.

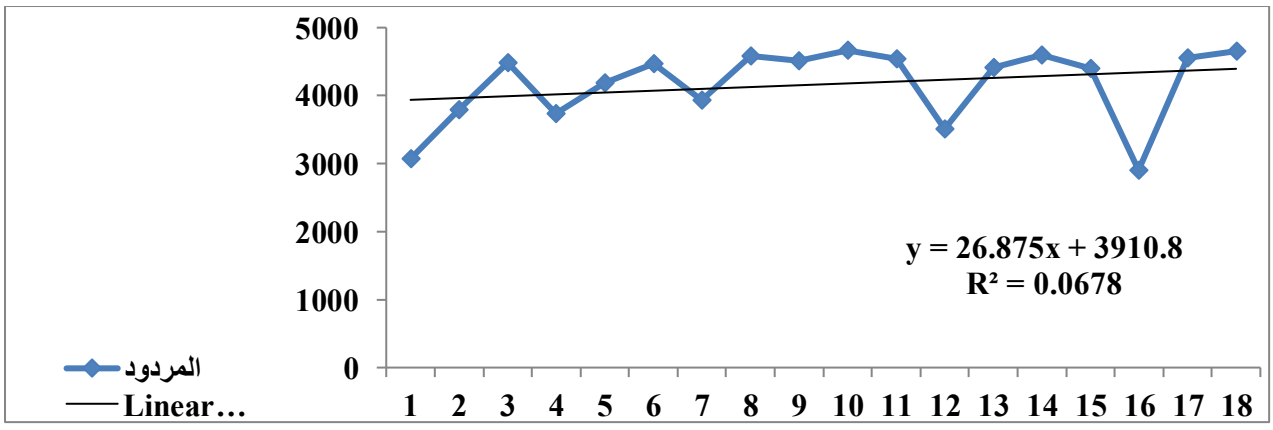

الشكل (8) خط الاتجاه العام لمردود القطن في محافظة الحسكة خلال الفترة 1995 –2012 .

السياسات الزراعية المتبعة لمحصول القطن في سورية

لابد من التوصل إلى تحديد دور وأهمية آليات الدعم الحكومي لمحصول القطن في زيادة إنتاجه وتحسين المستوى المعيشي للمزارعين المتمثل في زيادة عوائدهم الاقتصادية، وذلك استناداً إلى إجراء المقارنة مابين أشكال الدعم قبل إحداث صندوق دعم الإنتاج الزراعي وبعد إحداثه.

4-1 آليات الدعم الحكومي لمحصول القطن قبل إحداث صندوق دعم الإنتاج الزراعي:

قبل الخوض في موضوع سياسة دعم الإنتاج الزراعي لمحصول القطن يجب أن يتم توضيح لمحة مختصرة عن السياسات الزراعية العامة في سورية وكذلك المتعلقة بمحصول القطن وأهم التغيرات التي طرأت عليها حتى وقتنا هذا.

تعتمد سورية اجتماعياً واقتصادياً على الزراعة بشكل كبير، وتبلغ المساحة الإجمالية لسورية نحو 185 ألف كيلو متر مربع أي مايعادل 18.5 (مليون هكتار) تضم فيها مساحة أكثر بقليل من 5.5 مليون هكتار من الأراضي التي يحتمل أن تكون مناسبة للإنتاج الزراعي و 26% منها أي نحو 1.4 مليون هكتار يمكن ريها (Spc، 2009).

ولقد تراوحت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي 20-24% خلال الفترة 2004-2008، وتعتبر الزراعة المصدر الرئيسي لفرص العمل والدخل لنحو 17% من قوة العمل و35-47% من السكان الريفيين (Spc، 2009).

في سورية وبعد عقود من استراتيجيات التخطيط المركزي الصارم وسيطرة الدولة على الإنتاج الزراعي والتسويق الذي كان الهدف منه السعي وراء تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الإستراتيجية والدعم الاجتماعي في المناطق الريفية ، بدأت الحكومة ومنذ عام 1986-2000 بالإصلاحات الزراعية التدريجية وتسارعت أكثر بعد عام 2000 وذلك بهدف معالجة التحديات المعقدة لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية للقطاع الزراعي وتشجيع الاستخدام الأكثر استدامة للموارد المائية المتناقصة بسرعة وضمان الاكتفاء الذاتي الغذائي الوطني في المحاصيل الرئيسية ودعم الدخل في المناطق الريفية والرفاه الاجتماعي.

حيث انتقل القطاع الزراعي بشكل تدريجي من التخطيط المركزي إلى تخطيط تأشيري منذ عام 1986، أي منذ إعداد الخطة الخمسية السادسة، كما تم اعتماد النهج التشاركي بإطاره العام وخضعت سياسات التسويق الزراعي لمجموعة من التطورات، حيث فسح المجال للقطاع الخاص بالدخول بشكل أوسع في العملية التسويقية،

واقتصر حصر التسويق والتصنيع بمؤسسات القطاع العام لمحاصيل القطن و الشوندر السكري والتبغ، وكذلك تصدير القمح، في حين زادت مساهمة القطاع الخاص في مجال تسويق وتصنيع و تصدير المنتجات الأخرى، كما أن مشاركة ذلك القطاع في توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي مثل الأسمدة والمواد الكيميائية في تزايد مضطرد، واستمر منح القروض للغايات التي منحت من أجلها.

تحول القطاع الزراعي من سوق مغلقة نسبياً إلى مناخ أكثر انفتاحاً، وسوف تؤدي الإصلاحات الأخيرة إلى زيادة هذا الانفتاح وسرعة الاندماج في الاقتصاد العالمي، وفي الواقع فقد تم تبسيط نظام رسوم الدخول بشكل كبير وذلك من خلال دمج الكثير من الرسوم السابقة في رسم واحد ((جدول التعريفة المنسقة)) وتبسيط نظام أسعار الصرف بشكل تدريجي باتجاه توحيدها بسعر موحد، كما تم إلغاء ضريبة تصدير المنتجات الزراعية وفك الارتباط بشأن تمويل الاستيراد من عوائد التصدير وكذلك الإجراءات الأخيرة بتمويل المصدرين.

تقدمت سورية بطلب الانضمام الرسمي إلى منظمة التجارة العالمية في 2001، وتم تسلم الطلب رسمياً عام 2003 (اجتماع كانكون لوزراء التجارة في الدول الأعضاء) مع العلم بأن سورية هي إحدى الدول المؤسسة للغات في عام 1947، وسوف يكون لعملية الانضمام انعكاسات على عملية إصلاح السياسات الزراعية نظراً لمتطلبات التوافق مع قواعد منظمة التجارة العالمية، في هذا المناخ يجب أن يتم توجيه الدعم والمساعدة المقدمين للقطاع الزراعي باتجاه تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية التي يمكنها الاستفادة من الفرص التي يمنحها التحرير التجاري, ويمكن للدعم والمساعدة تسهيل الاستفادة من التقانات الجديدة وتشجيع التسويق والتصنيع والتدريب وتطوير البنى التحتية (وخاصة في المناطق الريفية).

في السياسة التسعيرية واجهت سورية منذ عام 1965 مرحلتين أساسيتين في سياستها السعرية المطبقة على المنتجات الزراعية، ففي الفترة الواقعة بين عامي 1965 و 1986 كانت مسؤولية إدارة سياسات تخطيط الأسعار موزعة بين عدد من الوزارات، حيث منح المرسوم التشريعي رقم /158/ لعام 1969 وزارة التموين والتجارة الداخلية مهمة وضع الأسعار على أساس تحليل تكاليف الإنتاج التي تقوم بدراستها وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، وحتى عام 1986 لم تكن دراسة التكاليف دقيقة ولم تكن هناك سياسات دقيقة لتحديد هوامش الربح لتضاف إلى التكلفة (شلس ونصر الله – 1993).

منذ عام 1987 وحتى الآن تغيرت العديد من الأمور، ففي عام 1988 وضع القرار رقم /16/ عملية تحديد الأسعار من خلال الاعتماد على دراسة ميدانية لتكاليف الإنتاج على مستوى المزرعة، كما تضمنت هذه الأسعار هامش ربح يضمن تحقيق دخل جيد للمزارعين، وهكذا ازداد الهامش الربحي بمقدار 30–60% مقارنة

بمستوى الأسعار السابق، ولتنفيذ هذه الآلية شكل المجلس الزراعي الأعلى لجنة حساب التكاليف التي كانت تعمل تحت إشراف وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، حيث تقوم هذه اللجنة اعتماداً على تقديرات دورية لتكاليف المزرعة وتقديرات سنوية للتغيرات في التكلفة بالتحديد السنوي لمتوسط تكلفة وحدة الإنتاج المتوقعة لكل محصول من المحاصيل المشرف عليها من قبل الدولة وذلك على مستوى القطر. وتتكون هذه اللجنة من أعضاء من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، وزارة التموين والتجارة الداخلية (والتي انضمت لاحقاً لوزارة الاقتصاد والتجارة)، مكتب الفلاحين القطري، الإتحاد العام للفلاحين، نقابة المهندسين الزراعيين والمصرف الزراعي التعاوني، وبعد حل المجلس الزراعي الأعلى عام 2001 أصبح تسعير المنتجات الزراعية من مهام مجلس الوزراء.

كانت السياسة التسعيرية جزءاً من سياسات دعم الإنتاج الزراعي والتي تجلت في عدة حالات من دعم المستلزمات ودعم أسعار السوق ودعم التصدير ودعم المستهلك ودعم الخدمات العامة والبنية التحتية، وقد انخفض الدعم في بعض أشكاله في السنوات الأخيرة حيث قامت الحكومة بتخفيض الدعم بشكل كبير على المدخلات الزراعية الرئيسية مثل الوقود والأسمدة، كما طرأت على مصادره وأشكال منحه وآلياتها عدة تغيرات كان آخرها إحداث صندوق دعم الإنتاج الزراعي الذي سنشرح عنه بالتفصيل في الفصل الخامس من البحث.

4-1-1 تحليل إجراءات دعم محصول القطن قبل إحداث صندوق دعم الإنتاج الزراعي في محافظة الحسكة:

يزرع القطن في سورية في محافظات الحسكة والرقة، دير الزور، حلب، حماه، إدلب، حمص، ومنطقة الغاب وهو من المحاصيل الصيفية المروية ويحتل نحو 20% من المساحة المروية في القطر، ويستهلك نحو 3-4 مليار متر مكعب من المياه وهو ما يعادل نحو 25% من المياه المحلية المتاحة سنوياً (وزارة الزراعة، 2009).

تم تخفيض مساحة القطن خلال السنوات القليلة الماضية من أعلى مساحة بلغت 275 ألف هكتار عام 1998 إلى 238 ألف هكتار عام 2005 ونحو 163.700 ألف هكتار عام 2009 وهذا يعود إلى سياسة الحكومة لتخفيض مساحات القطن لتتلاءم مع استطاعة المحالج وكمية المياه المحلية المتاحة.

تصل نسبة مساحته إلى 5.8% من مجموع الأراضي الزراعية في محافظة الحسكة منطقة الدراسة التي تبلغ 2333.3 ألف هكتار.

تتركز زراعته في المناطق التي تتوفر فيها المياه حيث تختلف احتياجاته من المياه وفقاً للظروف البيئية (الرطوبة وهطول الأمطار، نوعية التربة، إلخ) ويصل احتياجه المائي في محافظة الحسكة إلى 12408 متر مكعب/الهكتار ويختلف هذا الاحتياج داخل المحافظة وفقاً للاختلاف في فترة النمو ونوعية التربة (وزارة الزراعة،2009).

منذ عام 1960 اعتمد تدخل الحكومة السورية في الزراعة على منهج الخطط الخمسية المدعومة بالخطط السنوية التنفيذية، ويكمن الهدف الأساسي للخطط السنوية في توجيه المزارعين لاستخدام الأراضي بالشكل الأمثل لتحقيق الأهداف الوطنية، ونظراً لأهميته يعتبر القطن جزءاً أساسياً من الخطة الزراعية في سورية.

هناك العديد من الأدوات التي تستطيع الحكومة من خلالها تنفيذ الخطة، وأهم الأدوات المستخدمة في قطاع القطن هي تحديد الأسعار الرسمية والتحكم بالإنتاج الكلي من خلال نظام التراخيص.

ارتفعت الأسعار الرسمية إلى مستويات أتاحت الفرصة للمزارعين للحصول على هوامش ربحية جيدة، بينما سمحت للحكومة بتحقيق مكاسب إضافية من خلال تصدير الفائض لفترة زمنية معينة وذلك نظراً لظروف القطن المفضلة في الأسواق العالمية حيث كانت أسعار القطن العالمية مازالت مرتفعة، وقد تم رفع سعر القطن الأساس في التسعينات بشكل تدريجي من 18.25 ل.س في عام 1992 إلى 30.75 ل.س في عام 1996، ومع ذلك استمرت الحكومة في حصولها على بعض الدخل من تصدير القطن حيث أن السعر العالمي للقطن كان مازال أعلى من السعر المحلي الرسمي.

تسببت هذه السياسة التي ترافقت مع إدخال أصناف جديدة من القطن مع زيادة توفر مياه الري في تحقيق زيادة كبيرة في المساحة المزروعة بالقطن (Westlek −2001).

حالياً تغيرت ظروف السوق العالمية بشكل جوهري مما جعل هذه السياسة مكلفة للحكومة السورية حيث فاقت الأسعار المحلية الرسمية للقطن سعره العالمي فمثلاً في عام 2009 كان سعر القطن المدعوم على مستوى المزرعة أعلى بنحو 115% من سعره المكافئ، وتسبب الإبقاء على هذه السياسة إلى زيادة العبء على ميزانية الحكومة مع تأثيرات سلبية على قطاع صناعة الغزل والنسيج المحلي المجبر على أن يشتري القطن ومنتجاته بالسعر الرسمي مضافاً إليه هامش ربح.

لقد طرأت مشكلة أخرى بسبب الزيادة في إنتاج القطن وهي ناتجة عن كون القطن من المحاصيل المستهلكة للمياه بشكل كبير في الوقت الذي تشكل فيه مشكلة نقص المياه قلقاً متزايداً في سورية حيث تشير

التقديرات الحالية اعتماداً على البيانات المتاحة في عام 2009 إلى أن العائد الاقتصادي للمتر المكعب الواحد من المياه المستهلكة لمحصول القطن سلبي ولكافة أساليب الري وأنواع الطاقة المستخدمة، وأحدثت مجموعة التأثيرات تلك نقاشاً واسعاً حول إمكانية الاستمرار في هذه السياسة وقادت إلى مجموعة من التغيرات، كما يتوقع إجراء الكثير من التعديلات في المستقبل، و تندرج البنود التالية في الإطار العام للسياسة المطبقة على محصول القطن في سورية حالياً بما فيها محافظة الحسكة (منطقة الدراسة) وهي:

4-1-1-1 سياسات تنظيم وتخطيط إنتاج القطن:

تعتمد زراعة القطن في سورية استناداً للمرسوم التشريعي 59 لعام 2005 على الخطة الإنتاجية السنوية التي تعدها وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي مع الجهات المعنية الأخرى، والتي يتم بموجبها تحديد وتنظيم الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في الجمهورية العربية السورية، وهي الوسيلة الأساسية التشغيلية لنظام التخطيط الوطني في القطاع الزراعي، ولتحديد الدعم بالنسبة لجميع المحاصيل بما فيها محصول القطن الذي ينظم وفق المرسوم رقم 222 لعام 1958 المعروف باسم "قانون تنظيم زراعة القطن"، والذي يهدف إلى توجيه المزارعين نحو نمط معين من استخدام الأراضي الذي يعتبره واضعوا السياسات كأفضل طريقة لتحقيق الأهداف الوطنية حيث لايسمح لمزارعي القطن بزراعة أكثر من المساحة المخصصة والمرخصة لهم بموجب أنظمة الترخيص للحصول على السعر الرسمي المدعوم المعتمد لمحصول القطن; تعتبر الخطة بمثابة إطار للعمل في بداية كل سنة محصولية للاسترشاد بها في تقديم القروض والمدخلات وغيرها من الخدمات للمزارعين مباشرة وكذلك تستخدم كدليل لتخطيط خدمات الدعم.

4-1-1-2 سياسات تنفيذ الخطة الزراعية:

تقوم مديريات الزراعة بمتابعة تنفيذ الخطة الإنتاجية من خلال الدوائر الزراعية والوحدات الإرشادية وذلك لضبط المخالفات المرتكبة حيث تنظم بها محاضر ضبوط وفق أنموذج معتمد من وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي يتضمن نوع المخالفة ونسبتها من كامل المساحة المنظمة رقماً وكتابة ويعاقب بغرامة محددة كل من يرتكب مخالفة وتضاعف العقوبة في حال تكرار المخالفة في العام التالي لها.

4-1-1-3 سياسات الإقراض:

يعتبر المصرف الزراعي التعاوني مصدر الإقراض الرسمي الوحيد للمزارعين في سورية وتعتمد عليه الحكومة في تنفيذ العديد من السياسات الزراعية المتعلقة بالمحاصيل الإستراتيجية والتي يعتبر القطن من أهمها، حيث تقديم القروض المدعومة العينية كالبذور والأسمدة والنقدية يتم بشكل أسهل نسبياً بناء على الترخيص الممنوح للمزارع، وعند تأخر السداد تفرض عقوبة تصل إلى 12%، كما تعاد جدولة القروض من دون فوائد التأخير في حال الجفاف وسوء الأحوال الجوية، وهذا يشجع المزارعين الذين لديهم مشكلة في التمويل على زراعة محصول القطن، ويقدم المصرف منذ عام 2008 قروضاً مدعومة قصيرة ومتوسطة الأجل بمعدل فائدة 6% للقطاعين العام والتعاوني والأعضاء و8% للقطاعين الخاص والمشترك، في حين يتراوح معدل الفائدة للقروض طويلة الأجل بين 8% للقطاعين العام والتعاوني و9% للأعضاء و10% للقطاع الخاص والمشترك.

4-1-1-4 سياسات التسعير:

كان تحديد سعر القطن من صلاحيات المجلس الزراعي الأعلى بناء على ضوء دراسة تكاليف الزراعة من قبل لجنة مكونة من عدة أعضاء من عدة جهات لها علاقة بالموضوع (وزارة الزراعة، وزارة المالية، وزارة الاقتصاد، وزارة الصناعة، هيئة تخطيط الدولة)، إلا أن تحديد الأسعار قد أصبح من صلاحيات رئاسة مجلس الوزراء بعد أن تم حل المجلس الزراعي الأعلى في عام 2001، يتم الإعلان عن أسعار الدعم الحكومي لمحصول القطن قبل بداية الموسم وحسابها يعتمد على التكلفة زائد هامش ربح، و تزايدت إدارة الحكومة لأسعار الإنتاج بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية فتزايدت أسعار القطن حسب التوجهات الأخيرة في أسعار الحكومة بنسبة 40% خلال الفترة من 2007-2012 ولا يمكن لمزارعي القطن بيعه إلا بالأسعار المدعومة المحددة فقط والجهة المشترية الوحيدة هي المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان.

4-1-1-5 سياسات التسويق والتجارة:

يتوجب على مزارعي القطن تسليم إنتاجهم للمؤسسة العامة لتسويق وحلج الأقطان التي تستلم كامل إنتاج القطر من القطن فهو لا يسوق خارج نطاق الحكومة حيث تشتري المؤسسة التي يتبع لها 16 محلج القطن من المزارعين مباشرة بعد الحصاد وبعد ذلك تقوم بتصنيع مخزونها من بذور القطن الناتجة الخام على مدى نحو 10 أشهر وبعدها تقوم المؤسسة ببيع 30% من منتجاتها من القطن المحلوج إلى المغازل المحلية وتقوم بتصدير الباقي 70%، و خضعت هذه السياسات باستمرار لمجموعة من التغيرات وما زالت هذه التعديلات مستمرة حتى المرحلة الحالية وقد شملت بعض هذه التعديلات سياسات دعم محصول القطن، وفيما يلي لمحة عن أشكال الدعم المقدم لمحصول القطن:

4-1-2 أشكال الدعم الحكومي المقدم لمحصول القطن قبل إحداث الصندوق:

4-1-2-1 دعم مستلزمات الإنتاج والخدمات المساعدة للإنتاج:

تم تقديم الدعم بأشكال مختلفة لمستلزمات الإنتاج الزراعي وإلى جانب الخدمات المساعدة المقدمة لمحصول القطن، ويتجلى أهمها بما يلي :

1. المحافظة على أسعار بيع الأسمدة المحلية والمستوردة للمنتجين الزراعيين والتي تم تحديدها اعتباراً منذ موسم 1992 – 1993، رغم تباين أسعارها صعوداً أو هبوطاً في السوق العالمية، وحيث أن الأسعار العالمية للأسمدة تميزت بالارتفاع الملموس في السنوات الأخيرة مما رتب بعض العجوزات على المؤسسات الحكومية التي تقوم بتأمينها وهذا ما يندرج في إطار الدعم.
2. الاستفادة من البدلات المخفضة لخدمات الري على شبكات الري الحكومية علماً أن المساحة المروية من خلال شبكات الري الحكومية بحدود 30% من المساحات المروية.
3. دعم الكهرباء بالنسبة للمشروعات الزراعية علماً أن نسبة المحركات الكهربائية على الآبار المرخصة بحدود 34% من إجمالي عدد المحركات المرخصة والبالغ 705 ألف محرك أي ما يعادل 240 ألف محرك وتروي 16% من إجمالي المساحات المروية يوجد منها 383 ألف في محافظة الحسكة منطقة دراستنا وتروي (47%) من إجمالي المساحات المروية فيها.
4. الدعم غير المباشر من خلال فوائد القروض الزراعية والتي تتراوح بين 6 – 10 %.
5. دعم قيمة المحروقات التي لاتقتصر على القطاع الزراعي بل تستفيد منها كافة القطاعات.
6. تقديم الخدمات المجانية عن طريق البحوث العلمية الزراعية ، الإرشاد الزراعي ، وقاية النبات ، بنية تحتية ..... وغيرها.

انخفض دعم المستلزمات في السنوات الأخيرة عما كان عليه في التسعينيات وجرى العديد من الإصلاحات على آليات الدعم لمستلزمات الإنتاج والخدمات وذلك نتيجة توجه السياسة الحالية للحكومة نحو استبدال دعم أسعار المدخلات بدعم الدخل المباشر وأهم هذه التعديلات:

1. تخفيض الدعم الذي كان يستفيد منه الإنتاج الزراعي في التسعينيات بشكل واضح مثل دعم الأسمدة حيث تم تحرير هذه الأسعار في عام 2009، وأصبح الدعم المقدم للبذور يغطي 30-35% من تكاليفها، وتم رفع رسوم الري على الشبكات الحكومية، وكذلك فارق سعر الصرف للقطع عن استيراد

المستلزمات، كذلك الأمر بالنسبة للمحروقات حيث ارتفع سعرها في العام 2009 ليبلغ 20 ل.س للتر الواحد من المازوت.

2. ارتفاع قيمة الخدمات الوسيطة التي يدفعها المنتج لتوفير المستلزمات ونفقات التسويق والعبوات وتصريف الإنتاج في أسواق الجملة، التي تؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وتخفيض العوائد للمنتجين.
3. انخفض دعم الإقراض الزراعي بعد تعديل أسعار الفوائد في المصارف الزراعية حيث ارتفعت في العام 2008 لتتراوح بين 6-10%.
4. منح دفعات مباشرة للدونم الواحد المزروع بمحصول القطن كتعويض عن تحرير أسعار الأسمدة وارتفاع أسعار المازوت.

4-1-2-2 دعم أسعار السوق لمنتجات القطن:

يقدم القسم الأكبر من الدعم الزراعي في سورية لمحصول القطن على شكل دعم سعري مقدم من خلال برامج الشراء الحكومية، وقد تباين دعم أسعار السوق في السنوات الأخيرة وذلك حسب الأسعار العالمية وبعض حالات تخفيض قيمة العملة، وبقيت أسعار المنتج دون تغيير وبالتالي فقد تفاوت مستوى السعر حسب السلع، وإن السعر المحلي لمحصول القطن هو أعلى من السعر المكافئ (السعر العالمي)، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى الدعم الذي تقدمه الدول الأخرى (خاصة المتقدمة) للإنتاج الزراعي، والذي يؤدي إلى تدني أسعارها العالمية وتظهر من خلاله أن الأسعار المحلية أعلى من الأسعار العالمية، وتجدر الإشارة إلى أن الدعم الذي تقدمه الدول الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان كان السبب الرئيسي في فشل الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في كانكون بالمكسيك خلال عام 2003، حيث تشترط هذه الدول لإعادة النظر بمستويات الدعم قيام الدول النامية بتخفيض الرسوم على السلع الصناعية.

تأخذ عملية التسعير المركزي لمحصول القطن بعين الاعتبار تكاليف الإنتاج بالإضافة إلى هامش ربح، حيث يحظى محصول القطن الذي يتم شراؤه من خلال برامج الشراء لدعم خسارة المؤسسات التجارية الحكومية عند بيع المنتجات التي تقوم المؤسسات الحكومية بشرائها بأسعار مدعومة، ولم تطال تعديلات سياسة الدعم السعر الرسمي لشراء محصول القطن كأحد المحاصيل الإستراتيجية منذ عام 1996 رغم ارتفاع التكاليف في كافة البنود المعتمدة وفق المعايير النمطية المحددة حيث استمر السعر المدعوم الذي تقدمه الدولة بالارتفاع.

4-1-2-3 دعم التصدير:

يشكل القطن السلعة التصديرية الرئيسية، ويحظى بدعم عند تصديره حيث أن أسعاره المحلية تفوق الأسعار العالمية حيث كان في العام 2010 السعر العالمي /32/ ل.س للكغ واستلمته الدولة ب /42/ ل.س (يقدر

الدعم التصديري حسب منظمة التجارة العالمية بأنه الفارق بين الأسعار العالمية والمحلية حتى لو كانت هذه الأسعار مشوهة نتيجة الدعم المقدم من الدول المتقدمة) ويغطي دعم التصدير بعض التكاليف المتعلقة بالنقل /شحن، عمالة ووقود/، وتم إنشاء صندوق تنمية الصادرات لدعم الصادرات الزراعية وكان ضمن الميزانية المقترحة للصندوق /5/ مليار ليرة سورية للقطن المغزول و/5.3/ مليار ليرة سورية للنسيج.

4-1-2-4 دعم الخدمات العامة والبنية التحتية:

تم إلغاء الكثير من الرسوم والضرائب خلال السنوات الأخيرة مثل ضريبة الإنتاج الزراعي عند التصدير حيث كانت تفرض بنسبة تتراوح بين 9.5 – 12 % على القطن والتي تم إلغاؤها في عام 2001 ، ومن المهم الإشارة إلى أن قطاع التسويق والتصنيع الزراعي يتصف بأنه غير كفء وغير حديث ومشتت وأن محدودية التنافس في ذلك أدت إلى عدم وجود الحافز لتطوير الأداء، كما أن التعريفة المرتفعة والتي تبلغ بالمتوسط 14.7% على بعض مستلزمات الإنتاج المستوردة تؤدي إلى زيادة التكاليف، بالإضافة إلى أن هوامش التسويق الكبيرة (أسعار التجزئة – أسعار أرض المزرعة) تؤثر سلباً على المنتجين والمستهلكين على حد سواء، وتؤدي إلى نفس فعل الضرائب على الإنتاج الزراعي، **وقد مكنت هذه الأشكال من دعم محصول القطن منذ عام 1970 ولغاية 2009/4/1 بما يلي:**

1. ضمان شراء وتسويق المحصول كونه من المحاصيل الإستراتيجية من قبل الجهات العامة المختصة.
2. توفير الأسمدة الرئيسية اللازمة لكافة المساحات المزروعة وبيعها بأسعار مدعومة.
3. دعم أجور الصيانة والاستثمار بمرسوم الري المحددة على شبكات الري الحكومية.
4. البحث العلمي الزراعي للإنتاج النباتي الذي يقدم مجاناً.
5. إنتاج البذار المحسن وبيعه للفلاحين بأسعار أقل من التكلفة.
6. الإرشاد الزراعي والندوات والنشاطات الإرشادية والحقول الإرشادية المجانية.
7. المكافحات العامة للإصابات والآفات الضارة بشكل مجاني.
8. الطاقة التي تقدم بشكل مدعوم.
9. تقديم القروض الزراعية الميسرة بأسعار فائدة منخفضة.
10. تأجير أراضي أملاك الدولة بأسعار رمزية.
11. تقديم قروض التحول للري الحديث.
12. تقديم منحة تصل إلى 50% من سعر الشبكة للفلاحين الراغبين بتحويل المساحات المروية إلى الري الحديث.

13. إعادة جدولة ديون الفلاحين المستحقة للمصرف الزراعي التعاوني والإعفاءات من فوائد وغرامات التأخير.
14. الاستمرار بالتمويل المصرفي للفلاحين بغض النظر عن المديونية.

4-1-3 انعكاسات الدعم الزراعي لمحصول القطن في سورية:

4-1-3-1 انعكاسات دعم مستلزمات الإنتاج:

يشير دعم مستلزمات الإنتاج إلى توفير مستلزمات الإنتاج المختلفة (مثل الأسمدة وبعض المبيدات الزراعية والقروض والمياه) بأسعار أقل من أسعار السوق حيث تدفع الدولة تكلفة الفارق بين أسعار السوق وتكاليف المنتج، ويتم توفير معظم الأسمدة وجزء هام من المواد الكيماوية من قبل المؤسسات الحكومية بناء على الكميات المحددة كجزء من الخطة وخاصة للمحاصيل الإستراتيجية وعلى رأسها محصول القطن، أما القطاع الخاص فيوفر المستلزمات المتبقية، وتقدم القروض من خلال المصرف الزراعي التعاوني بأسعار فائدة تقل عن الأسعار التي تدفعها القطاعات غير الزراعية. وتشكل القروض القصيرة الحصة الأكبر من القروض المقدمة ويذهب معظمها إلى منتجي المحاصيل الإستراتيجية وخاصة القطن والمحاصيل الأخرى، أما الرسم المدفوع مقابل تشغيل وصيانة شبكات الري الحكومية فيشكل نحو نصف التكلفة الفعلية.

- **المزايا:**
  - الخبرة الطويلة التي تتمتع بها سورية في هذا المجال نظراً لتطبيقه منذ فترة طويلة.
  - قبول عام من قبل الدولة والجهات المعنية لاستخدام ذلك الدعم.
  - إن إدارة دعم المستلزمات من أسهل أنواع الدعم التي يمكن تقديمها وهذا اعتبار هام نظراً لعدد المزارعين الكبير في سورية وعدم توفر الخبرة في إدارة برامج أخرى بالنسبة للمؤسسات القائمة.
  - من منظور منظمة التجارة العالمية فإن هذه الأنواع من الدعم تشكل مثالاً عن حسابات إجمالي إجراءات الدعم في الدول النامية مثل سورية.

وحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يشكل مالكو الأراضي المستفيدين الأساسيين من القسم الأكبر من دعم المحاصيل، ولكن دعم المستلزمات يوفر قدراً أقل من الفائدة لتلك الشريحة من دعم أسعار السوق أو الدفعات المباشرة.

- **العيوب:**
  - إن دعم المستلزمات هو أحد أنواع الدعم الأكثر تشويهاً للتجارة والإنتاج.

- لا يتمتع بنفس كفاءة الدعم المرتبط بزيادة إنتاج السلع، وهي الأقل كفاءة في تحويل الدخل إلى الأسر الزراعية حيث تكون شريحة المستفيدين الأساسيين هي شريحة موردي المستلزمات والمالكين الكبار.

4-1-3-2 انعكاسات دعم أسعار السوق:

إن برامج دعم أسعار السوق مشابهة للبرامج التي يتم تنفيذها على السلع الإستراتيجية، ويتم تقديم الدعم من خلال تقديم أسعار محلية تفوق الأسعار العالمية، وتتم المحافظة على الأسعار المحلية من خلال شراء كل ما يعرض على المؤسسات العامة والتي تترافق مع التعريفة المرتفعة على الاستيراد أو قيود الاستيراد، ويتم بيع السلع المشتراة من قبل المؤسسات الحكومية من خلال استخدام دعم التصدير أو دعم المستهلك.

- **المزايا:**
- يعد أكثر الوسائل فاعلية في زيادة إنتاج السلع (مقارنة بدعم المستلزمات أو الدفعات المباشرة غير المرتبطة بالإنتاج).
- تعتبر إدارة هذه البرامج أكثر سهولة من أي نوع آخر من البرامج وخاصة مع عدد المؤسسات التجارية الحكومية في سورية التي تقوم بهذه المهمة حالياً.
- تسمح اتفاقية منظمة التجارة العالمية حول الزراعة للدول النامية بحساب خسائر المؤسسات التجارية الحكومية.
- **العيوب:**
- تعد هذه الأنواع من البرامج أقل الوسائل فعالية في تحويل الدخل إلى الأسر الزراعية الفقيرة والتي تمتلك مساحات صغيرة.
- تصنف هذه البرامج على أنها ضمن الصندوق "البنفسجي" حسب اتفاقية منظمة التجارة العالمية حول الزراعة والذي يتضمن القسم الأكبر من إجراءات الدعم المحلي التي يعتبر أنها تشوه الإنتاج والتجارة ويحدد سقف الإنفاق على تلك الإجراءات على نسبة 36% مع الالتزام بتخفيضها حتى 10% كحد أقصى لذا فإن الدفعات في ظل هذا النوع من البرامج يجب ألا يتجاوز 10% وسوف يتوقع أن تخضع للتخفيض إذا كانت أعلى من ذلك.

- يجب أن يترافق هذا البرنامج مع برامج أخرى لحماية الإنتاج الوطني مثل التعريفة الجمركية أو حصص الاستيراد وهذا النوع من البرامج يخضع للمناقشة في المفاوضات الجارية في منظمة التجارة الدولية حول الزراعة وقد يصبح خاضعاً للتخفيضات.
- لا يعمل هذا النوع من البرامج بشكل جيد في حال السلع التصديرية القابلة للتلف مثل القسم الأكبر من الخضار والفواكه.

4-1-3-3 انعكاسات دعم البنية التحتية والخدمات العامة:

1- دعم البنية التحتية:

ينفذ هذا النوع من البرامج من قبل عدة وزارات في سورية مثل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ووزارة الري ووزارة النقل، وتضم أنواع البرامج إقامة الطرقات وشبكات الري والمرافق وبرامج استصلاح الأراضي وغيرها، وبشكل عام فإن هذا النوع من الدعم متاح لجميع المستخدمين.

- **المزايا:**
- تكمن مزايا دعم البنية التحتية في أنها تعتبر غير مشوهة للإنتاج وتحقق تحويلاً فعالاً للدخل إلى المنتجين.
- يمكن تقديمه باستمرار نظراً لاستثنائه من حسابات إجراءات الدعم الكلي.
- **العيوب:**
- لا يعتبر المنتج أن دعم البنية التحتية بأنه دعم بالمعنى التقليدي.

2- الخدمات العامة:

تنفذ هذه الأنواع من البرامج لمصلحة المنتجين من قبل عدة وزارات في سورية مثل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ووزارة الري والاقتصاد وغيرها، وهي تضم برامج مثل البحوث والإرشاد والفحص والتسويق والمعلومات.

- **المزايا:**

- تعتبر غير مشوهة للتجارة وتشكل وسيلة فعالة لنقل الدخل إلى المنتجين وتستثنى من حسابات إجراءات الدعم الكلي وهي تعتبر من "البرامج الخضراء" التي تعني تقديم دعم غير محدود حالياً وليس هناك أي التزامات بأي تخفيض.

- تم تقدير هذه البرامج على أنها تحقق أكبر قدر من الفائدة، وظهر أن عوائد الاستثمارات في هذه البرامج تؤدي إلى تشجيع كبير للإنتاج وتساعد في توجيه الاستثمارات، وبينت العديد من الدراسات أن عوائد البحوث تتجاوز 100% من العوائد الاقتصادية.
- **العيوب:**
- تتمثل عيوب الخدمات العامة في أن الكثير من المنتجين لا ينظرون إليها على أنها إجراءات دعم.

4-2 آليات الدعم الحكومي لمحصول القطن من خلال إحداث صندوق دعم الإنتاج الزراعي

انسجاماً مع السياسات الزراعية المقرة والقاضية بتقديم الدعم بآليات وأساليب تتوافق مع المعمول به في الدول الأخرى ورغبة في تقديم الدعم بما يحقق الفائدة للمنتجين الزراعيين دون أن يشوه الأسعار وذلك من خلال تقديم الدعم بطرق قد تختلف بعض آلياتها مع المعمول به وفق ما ذكرنا سابقاً واختيار واحد أو أكثر من السيناريوهات التي توجه بها الحكومة هذا الدعم فقد تم إحداث صندوق واحد وتضمينه العديد من البرامج التي تحددها الحكومة وذلك بالمرسوم التشريعي /29/ لعام 2008 القاضي بإحداث مديرية في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي تسمى مديرية صندوق دعم الإنتاج الزراعي بغية مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي و الكفاءة الاقتصادية للعملية الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية للإنتاج الزراعي.

4-2-1 التعليمات التنفيذية:

صدرت بالقرار رقم 83/ت تاريخ 2008/5/18 والتي تضمنت ما يلي:

4-2-1-1 أهداف صندوق الدعم

1. المساهمة بتحقيق الأمن الغذائي والكفاءة الاقتصادية للعملية الإنتاجية.
2. تعزيز القدرة التنافسية للإنتاج الزراعي.
3. تحقيق السياسات المقررة بالخطة الخمسية الحادية عشر.
4. تشجيع الاستثمار الزراعي (النباتي والحيواني).
5. استقرار الفلاحين بالاستثمار الزراعي واستمرار ممارستهم له في المناطق الريفية الزراعية.
6. تمكين الفلاحين من تحديث وسائل الإنتاج والتوسع باستخدام التقانات الحديثة والتحول للري الحديث المطور.
7. التوجه نحو الزراعات البديلة.

8. استخدام البذار المحسن لتطوير الإنتاج و الإنتاجية.
9. الاستثمار المرشد لمستلزمات الإنتاج وللموارد الطبيعية المتاحة للإستثمار.

4-2-1-2 مهام صندوق الدعم

يتولى الصندوق مهام تقديم مبالغ الدعم المخصصة اعتماداتها في الموازنة العامة للدولة لتحقيق السياسات الزراعية التي يتم تحديدها من قبل مجلس الوزراء سنويا (مواد –مبالغ أشخاص) بناءً على اقتراح مجلس الإدارة.

يقوم مجلس الإدارة باقتراح تحديد المبالغ المخصصة للمستفيدين (شخص عادي أو اعتباري) ويحدد الطرق المناسبة لمنحها لهؤلاء المستفيدين ويتم تصنيف المحاصيل المشمولة بصندوق الدعم وفق الدورات الزراعية المنفذة وحاجة الأمن الغذائي و الاستهلاك الداخلي منها وتكوين المخزون الاستراتيجي والسلع التصديرية ذات الأهمية والتي يمكن تعديلها بما يتوافق مع الضرورات التي يراها مجلس إدارة صندوق دعم الإنتاج الزراعي **ويتم ذلك** على النحو الآتي:

أ – في حال كانت مستلزمات الإنتاج المقرر دعمها توزع من قبل إحدى المؤسسات أو الشركات أو الجهات العامة ، تحول هذه المبالغ لحسابها المصرفي أو لحساب الجهة التي أمنت التمويل، وتمثل هذه المبالغ الفرق بين أسعار البيع المحددة من قبل الجهات المخولة بذلك ومبالغ تكلفتها الفعلية مع هامش الربح المحدد لهذه الجهة أو من دونه حسب الحال، وتدقق التكاليف من الجهاز المركزي للرقابة المالية.

وتحدد المجالات التي يقدم بها الدعم بهذه الطريقة كما يلي :

- البذار المحسن الموزع من قبل الجهات العامة .
- الغراس بأنواعها المختلفة: (المثمرة، الحراجية، الرعوية) الموزعة من قبل الجهات العامة.
- الأعلاف المخصصة لدعم الثروة الحيوانية الموزعة من قبل الجهات العامة .
- الأدوية البيطرية والتلقيح الاصطناعي واللقاحات المستخدمة لتطوير الثروة الحيوانية ومعالجة الأمراض الوبائية والجائحات التي تهدد الثروة الحيوانية.
- المكافحات العامة ضد الجائحات التي تهدد الإنتاج الزراعي .

ب-المحاصيل الإستراتيجية التي تتسوقها مؤسسات الدولة:

يتم تحديد أسعارها بما يتناسب وأهمية المحصول للأمن الغذائي أو التصدير أو كأعلاف للثروة الحيوانية وغيره وبما يضمن تطبيق التقانة وتشجيع الإنتاج وتحقيق السياسات الزراعية المقررة والكفاءة الإنتاجية والاقتصادية وتسليمها لمؤسسات الدولة .

وبهذه الطريقة يتم دعم محصول القطن موضوع الدراسة، بالإضافة إلى الدعم المباشر لوحدة المساحة، ويحدد ضمن آلية عمل الصندوق في دعم محصول القطن ما يلي:

4-2-1-3 المستفيدون من الدعم

يستفيد من الدعم المنتجون الزراعيون الذين ينفذون الخطة الإنتاجية الصادرة عن وزارة الزراعة والمقرة من مجلس الوزراء استناداً للمرسوم التشريعي /59/ لعام 2005 القاضي بتنظيم الإنتاج الزراعي وفق خطة سنوية.

ويقسم المنتجون الزراعيون حسب التنظيم الزراعي ومدى استفادتهم من صندوق دعم الإنتاج الزراعي إلى:

1- منتج مخطط ومرخص له ومنفذ للخطة كاملة: الاستفادة من صندوق الدعم كاملة.

2- منتج مخطط ومرخص له ومخالف للخطة مع تنفيذ كامل المساحة: الاستفادة من صندوق الدعم كاملة، ويطبق بحقه المرسوم /59/ لعام 2005 بتحديد المخالفات حسب نوعها.

3- منتج مخطط ومرخص له ومخالف للخطة بمساحة زائدة: يستفيد من الدعم عن المساحة المرخصة له فقط ، ويطبق بحقه المرسوم /59/ .

4- منتج مخطط ومرخص له ومخالف للخطة بمساحة أقل من المرخص: يستفيد من الدعم عن المساحة المنفذة فقط ويطبق بحقه المرسوم /59/ .

5- منتج غير مخطط له ومنفذ لأي نوع من الزراعة: لا يستفيد من الدعم نهائياً.

- تقوم مديريات الزراعة والإصلاح الزراعي في المحافظات بتحديد المستفيدين المستحقين للدعم ويتم تجهيز قوائم اسمية مصدقة على مستوى المستفيد للمساحات والمردود المخططين والمنفذ منهما وإرسالها إلى المحالج وفرع صندوق الدعم في المحافظة المعنية.

– تقوم فروع مديرية الصندوق بإجراء المطابقة بين جداول مديرية الزراعة وجداول مؤسسة التسويق وحلج الأقطان المتضمنة الكميات المستلمة من القطن من كل مزارع للتأكد من دقتها ومطابقتها للأصول واعتمادها.

4-2-1-4 آليات تحديد وتقديم الدعم للمستفيدين من دعم محصول القطن:

- يقوم الصندوق بدراسة الأسعار العالمية وكيفية اعتمادها سواء كانت حقيقية أو مشوهة نتيجة الدعم المقدم من الدول الأخرى أو نتيجة العرض والطلب أو المنافسة أو غيرها .
- تقوم اللجنة المكلفة بدراسة التكاليف بحساب التكاليف الفعلية لإنتاج المحاصيل المذكورة أعلاه متضمنة هامش الربح ورفعها للصندوق.
- يقوم الصندوق بالمقارنة بين التكاليف الفعلية والأسعار العالمية واقتراح قيمة الدعم الذي سيقدم في حال الحاجة لذلك، وبما يتناسب مع أهمية المحصول سواء للأمن الغذائي أو لاستخدامه كأعلاف وغيرها وبما يضمن استمرار إنتاجه وتسويقه لمؤسسات الدولة وإقراره أصولاً .
- تكلف الجهات العامة بتسويق المنتج بموجب السعر المحدد (السعر العالمي للمحصول الذي لا يترتب عليه أي خسارة للجهات المسوقة + قيمة الدعم) .
- تقوم الجهات العامة التي سوقت المحصول بعد انتهاء موسم التسويق بإرسال البيانات التفصيلية للصندوق متضمنة الكميات المسوقة على مستوى المحصول والمحافظة موضحاً فيه قيمة الدعم المقدم .
- يقوم الصندوق بعد إجراء المطابقات والتدقيق بتعويض الجهات العامة المسوقة للمحاصيل المذكورة بمبالغ الدعم المقدمة .
- تمسك مديرية الصندوق دفاتر محاسبية يدوية وترحل على الحاسب ووفق برنامج محاسبي يعتمد القيد المزدوج وتوزع حساباته إلى (حسابات الاستخدام – حساب الإعانات) ويعد حساب متاجرة لكل مادة.
- يفتح حساب لكل مستفيد يسجل فيه المبالغ المستحقة والمدفوعة له والرصيد وتجري المطابقات اللازمة مع المصرف ربعياً.
- تنظم المديرية حسابات ختامية إجمالية وميزان مراجعة بنهاية العام.
- تنظم أوامر صرف بنفقات المديرية الجارية وبنفقات الدعم تدقق وتصفى وتصرف أصولاً.

4-2-1-5 آلية منح التعويض للمستفيد :

يتم تحديد المستحق لدعم محصول القطن وفق الآلية الآتية:

1- يتم تعبئة بيانات المستفيد بالوحدة الإرشادية من سجل الحائز.

2- يتم التحقق الميداني من المساحة المنفذة والإنتاج قبل شهر من الحصاد / الجني وتقدير الإنتاج المتوقع.

3- يتم اعتماد العينة العشوائية المنفذة من الوزارة والمكتب المركزي للإحصاء واتحاد الفلاحين أساساً في تحديد الكميات على مستوى وحدة المساحة.

4- يتم منح سند استحقاق مع شهادة المنشأ لمركز التسويق لمنحه الدعم على الإنتاج.

5- يتم منح سند استحقاق للمستفيد لمنحه الدعم على أساس المساحة من المصرف.

6- يتم تحديد تكاليف الإنتاج دون إضافة هامش ربح ويتم حساب الدعم وفقاً لذلك، ويتم تحديد هوامش الربح في مجلس الوزراء.

وقد تم إدراج محصول القطن ضمن المحاصيل المشمولة بصندوق الدعم للأسباب الآتية:

- تأمين حاجة معامل الحلج والغزل والنسيج والبذور الزيتية والكسبة الناتجة عنها كأعلاف للثروة الحيوانية.
- تأمين القطع من تصديره بشكل خام أو مصنع أو تصدير اللنت.
- محصول اجتماعي يوفر فرص تشغيل قوى عاملة بالريف.

وعليه تم منحه دعم ناتج عن تحرير أسعار الأسمدة والمازوت من قبل الصندوق خلال فترة عمله وفقاً للمبالغ الواردة في الجدول 8.

الجدول (8) مبالغ الدعم الممنوحة لمحصول القطن من صندوق دعم الإنتاج الزراعي خلال سنوات عمله

البيان	السماد ل.س/هكتار	المازوت		مبالغ الدعم لمحصول القطن في محافظة الحسكة مليون ليرة سورية	المبالغ الإجمالية لدعم محصول القطن في سورية مليون ليرة سورية
		الآبار ل.س/هكتار	مياه مصادر سطحية (أنهار – بحيرات – ينابيع) ل.س/هكتار		
2009	8000	25000	-	960.95	1586.27

2010	–	28000	12500	746.73	1835.61
2011	–	21000	9500	547.11	1436.04
2012	–	32000	14000	704.96	767.11

المصدر : وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي،2008-2012

إلى جانب الدعم السعري، يقوم الصندوق بتعويض المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان بفارق السعر بين سعر الشراء المدعوم وبين الأسعار العالمية، والذي تدفعه المؤسسة المذكورة للفلاحين استناداً إلى السعر المدعوم الذي يتم تحديده من قبل رئاسة مجلس الوزراء.

بعد استعراض واقع إنتاج محصول القطن في محافظة الحسكة والأهمية النسبية للمساحة والإنتاج من إجمالي سورية، وتوزع المساحات المروية تبعاً للمصادر المائية، واستعراض آليات الدعم الحكومي لمحصول القطن قبل إحداث صندوق دعم الإنتاج الزراعي، وتحليل الإجراءات المتعلقة بذلك وتحليل السياسات الزراعية المطبقة على محصول القطن كسياسات التخطيط والترخيص والإقراض والتسعير والتسويق وغيرها، إلى جانب توضيح الانعكاسات الاقتصادية لدعم مستلزمات الإنتاج الزراعي، وانعكاسات دعم أسعار السوق والخدمات العامة والبنية التحتية، بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لعينة الدراسة سوف يتم التوصل إلى تحقيق أهدافها.

الفصل الخامس

النتائج والمناقشة

تمهيد:

إن نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لعينة الدراسة التي شملت مزارعي القطن (المبحوثين)، والتي تضمنت أهم النتائج للخصائص الاقتصادية والاجتماعية، وإفادات المزارعين حول شكل الدعم الممنوح من صندوق دعم الإنتاج الزراعي، والتي تمثلت في مدى كفاية هذا الدعم في تغطية بعض النفقات لإنتاج محصول القطن، وتحسين العائد الاقتصادي للمزارعين ومقترحاتهم لتطوير عمل الصندوق، سوف تساعد في التوصل إلى تحديد أثر المبالغ الممنوحة للمزارعين من قبل صندوق الدعم المذكور في زيادة إنتاج محصول القطن وبالتالي

زيادة الربح الصافي للمزارعين وعلى مستوى المصادر المائية المختلفة في محافظة الحسكة، وكانت نتائج تحليل البيانات كالتالي:

5-1 الخصائص الشخصية

5-1-1 التركيب العمري والنوعي:

استناداً إلى نتائج المسح الميداني أمكن تقسيم الأفراد في عينة الدراسة تبعاً للتركيب العمري إلى ثلاث فئات، وتم تقسيمهم تبعاً للجنس أيضاً، وبينت نتائج التحليل أن عدد الأفراد في عينة الدراسة بلغ 1540 فرداً منهم 880 ذكراً أي بنسبة 57.1%من مجمل عدد الأفراد، و660 أنثى أي بنسبة 42.9%، كما بلغ وسطي حجم الأسرة 7 أفراد، وفيما يخص التركيب العمري بلغت للفئة العمرية15 سنة > نحو 20.8% في حين بلغت للفئة العمرية15-65 سنة نحو70.5% وبالنسبة للفئة العمرية أكبر من 65 سنة نحو 8.7%، والجدول 9 يوضح ذلك.

الجدول (9) توزع الأفراد تبعاً للتركيب العمري والجنسي في عينة الدراسة

البيان	العدد	(%)
عدد الأفراد	1540	-
ذكور	880	57.1
إناث	660	42.9
المجموع	**1540**	**100.0**
وسطي حجم الأسرة	7	-
اقل من 15 سنة	320	20.8
بين 15-65 سنة	1086	70.5
أكبر من 65 سنة	134	8.7
المجموع حسب الفئات العمرية	**1540**	**100.0**

المصدر: تحليل عينة البحث، تصنيف المكتب المركزي للإحصاء.

يستنتج من الجدول 9 ارتفاع نسبة أفراد الفئة العمرية 15-65 سنة التي يقع على عاتقها القيام بالعمليات الزراعية، وعلى ضوء ذلك أمكن تحديد حجم العمالة المتاحة في المزرعة لتأمين حاجة محصول القطن منها.

5-1-2 الأسرة والحالة التعليمية:

بينت نتائج تحليل بيانات الاستبيان أن نسبة التعليم لدى أفراد العينة بلغت(77.3%)، أما الأميين فكانت نسبتهم (22.7%) وكانت أعلى نسبة للملمين (30%) وأقل نسبة للجامعيين (3.6%) والشكل9 يبين ذلك.

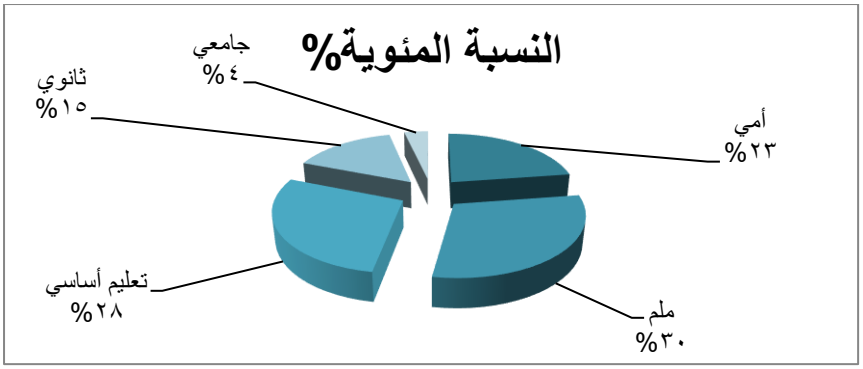

الشكل(9) النسبة المئوية للمستوى التعليمي في عينة الدراسة.

يستنتج من الشكل (9) تدني مستوى التعليم بين أفراد العينة حيث كانت نسبة الملمين أعلى نسبة وبلغت 30% من أفراد العينة.

5-2 الخصائص الاقتصادية

5-2-1 مساحة الحيازة

بلغ وسطي حجم الحيازة الكلية للمزارعين في عينة الدراسة من الأراضي نحو (21.5) هكتار ووسطي حجم الحيازة المزروعة بمحصول القطن نحو(3.5) هكتار.

الجدول(10) توزع الحائزين تبعاً لمساحة الحيازة في عينة الدراسة حسب الفئات

المساحة: هكتار

البيان	العدد مزارع	النسبة المئوية %
1.5>	36	16.4
من 1.5 – 2.5	52	23.6
من 2.6 – 5	78	35.5
>5	54	24.5
المجموع	**220**	**100**

المصدر: تحليل عينة البحث، تصنيف المكتب المركزي للإحصاء.

يستنتج من الجدول 10 أن 16.4% من المزارعين حيازاتهم كانت أقل من 1.5 هكتار، و24.5% منهم كانت فوق 5 هكتار وبلغت النسبة 59.1% لمن تراوحت حيازتهم بين 1.5–5 هكتار وبالتالي فإن النسبة الكبيرة هم من أصحاب الحيازات المتوسطة وعليه يتوجب توجيه الدعم إلى أصحاب الحيازات الصغيرة وذلك نظراً لارتفاع تكاليف إنتاجهم مقارنة لأصحاب الحيازات المتوسطة والكبيرة وانخفاض دخولهم نتيجة لذلك.

5-2-2 نوع الحيازة

بينت النتائج أن أعلى نسبة لنوعية الحيازة هي للملكية الخاصة بنسبة (58%) من مزارعي عينة الدراسة في حين بلغت أقل نسبة لمن يعملون في أراضي أملاك الدولة بنسبة (1%)

الجدول(11) توزع الحائزين تبعاً لنوع الحيازة في عينة الدراسة

البيان	العدد مزارع	النسبة المئوية %
ملكية خاصة	128	58
مستأجرة	48	22
مختلطة	2	1
منتفع من الإصلاح الزراعي	40	18
أملاك دولة	2	1
المجموع	**220**	**100**

المصدر: تحليل عينة البحث

يستنتج من الجدول 11 أن هناك خمسة أنواع من أنظمة الحيازة (ملكية خاصة، استئجار حيازة من الغير، انتفاع من الإصلاح الزراعي، مختلطة، وأملاك دولة)، ولكن نظام الملكية الخاصة للأراضي هو السائد في منطقة الدراسة بنسبة 58%، وهذا يفيد في استقرار المزارعين في قراهم والاهتمام بأرضهم.

5-2-3 المهنة الأساسية

كان 92.7% منهم يعمل بالزراعة فقط و5.5% منهم هم موظفون ويعملون بالزراعة ثانوياً في حين أن 1.8% يقومون بأعمال حرة إلى جانب العمل الزراعي

الجدول(12) توزع الحائزين تبعاً للمهنة الأساسية التي يعملون بها في عينة الدراسة

البيان	العدد مزارع	النسبة المئوية %
العاملين في الزراعة فقط	204	92.7
الموظفين العاملين بالزراعة	12	5.5
أصحاب الأعمال الحرة العاملين بالزراعة	4	1.8
المجموع	**220**	**100**

المصدر: تحليل عينة البحث

يستنتج من الجدول 12 أن 92.7% من أفراد العينة يعملون بالزراعة فقط وهذا يبين ضرورة الاستمرار بدعمهم وتحسين مستواه لمساندتهم في الحفاظ على مصدر الرزق الوحيد.

5-2-4 مصدر الري

بينت نتائج المسح الميداني أن المصدر الرئيسي للري بالنسبة لأفراد العينة هو الآبار بنسبة 95.5% و 4.5% يروون من مياه سطحية (أنهار) ، والشكل 10 يوضح ذلك.

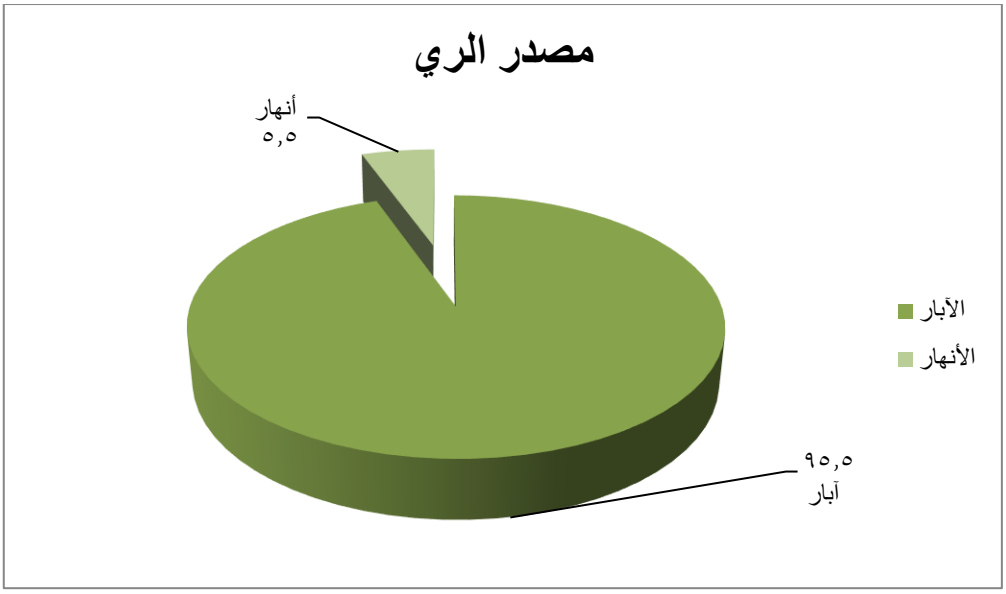

الشكل(10) توزع أفراد عينة الدراسة حسب مصدر الري

يستنتج من الشكل 10 أن معظم مزارعي العينة يستخدمون الآبار كمصدر أساسي للري وبالتالي ارتفاع في تكاليف الري.

3-5 الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الكمية في الاستبيان

بينت نتائج التحليل أن عدد المحاصيل المزروعة من قبل مزارعي عينة الدراسة كحد أقصى 5 محاصيل من ضمنها محصول القطن، مع الإشارة أن هناك نسبة من المزارعين يقومون بزراعة محصول القطن فقط كحدأدنى، كما بلغت أقل تكلفة لدى مزارعي العينة 185000 ل.س/هكتار في حين وصلت إلى 243000 ل.س/هكتار لدى بعضهم وسبب ذلك اختلاف مصادر الري ومستوى العناية بالمحصول، وعليه تراوحت إنتاجية القطن بين 1000 كغ/هكتار كحد أدنى و6250 كغ/هكتار كحد أقصى، وهذا يعود أيضاً إلى اختلاف مناطق الزراعة والخدمات المقدمة للمحصول، و بلغت أعلى نسبة تكلفة لمستلزمات الإنتاج 67% للمازوت من إجمالي التكلفة وأقلها لمواد المكافحة 10%.

الجدول (13) الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الكمية في الاستبيان

البيان	الوحدة	وسطي البيانات
عدد المحاصيل التي تزرعها بالإضافة إلى القطن	محصول	5-1
مردودية القطن	كغ/ هكتار	6250-1000
تكلفة القطن	ل.س/ هكتار	243000-185000

تكلفة كغ القطن	ل.س	55-27
سعر مبيع كغ القطن	ل.س	45-32
تكلفة المازوت من إجمالي التكلفة	%	67-43
تكلفة المكافحة	%	10-5
عدد العمال في المزرعة	عامل	7-1
العاملين في إنتاج القطن	عامل	7-1

المصدر: نتائج عينة البحث.

من الجدول 13 يستنتج الآتي:

- كان أقل سعر حصل عيه المزارعين 32 ل.س/كغ وذلك للكميات المسلمة عن المساحات المخالفة في حين بلغ أعلى سعر 45 ل.س وذلك للشريحة الأولى.
- اعتماد بعض مزارعي عينة الدراسة على أفراد الأسرة في تقديم الخدمات لمحصول القطن، نظراً لارتفاع عدد افرادهم لحوالي 7 أفراد وسطياً.

5-4 الخدمات الزراعية المقدمة لمحصول القطن ومشاكل مزارعي القطن ومقترحاتهم لتجاوزها

أفاد مزارعو عينة الدراسة من خلال مجموعة من الأسئلة بأهم مقترحاتهم حيال الحصول على الدعم المخصص لهذا المحصول، بالإضافة إلى مقترحاتهم حول زيادة المساحة المزروعة به ومدى استمرارهم في زراعته عند توقف الدعم، ولاسيما في ظل ظروف ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج (وخاصة أسعار المحروقات)، وارتفاع تكلفة مياه الري على ضوء ذلك، حيث أن محصول القطن يشغل مساحات كبيرة من الأراضي المروية.

5-4-1 أسباب تدني الإنتاجية لدى مزارعي العينة

بلغت نسبة أفراد العينة الذين تدنت إنتاجية القطن لديهم نتيجةً للظروف الطبيعية 83.6%، كما أن ارتفاع أسعار المستلزمات الزراعية كان له أثر كبير على تدني الإنتاجية لدى 73.6% من أفراد العينة، أما بقية العوامل الأخرى فقد كان تأثيرها منخفض نسبياً حيث بلغت نسبة أفراد العينة الذين تدنت إنتاجية القطن لديهم نتيجةً لظروف شخصية 11.8%، ونسبة 12.3% نتيجة لعدم توفر المستلزمات الزراعية في وقتها، وما

نسبته 32.7% كان نتيجةً لأسباب أخرى ذكرها الفلاحون مثل عمق المياه المستخدمة في الري، تدني نوعية الأصناف المنتجة، أوجود إصابات حشرية أو دودية بالإضافة إلى إصابة المحاصيل بأمراض أخرى، .... إلخ.

الجدول (14) أسباب تدني الإنتاجية لدى مزارعي العينة

البيان		العدد مزارع	النسبة المئوية %
أسباب تدني الإنتاجية	ظروف طبيعية	184	83.6
	ظروف شخصية	26	11.8
	عدم توفر المستلزمات الزراعية في وقتها	27	12.3
	ارتفاع أسعار المستلزمات الزراعية	162	73.6
	أسباب أخرى	72	32.7

المصدر: نتائج عينة البحث.

يستنتج من الجدول 14 أن الظروف الطبيعية تملك أكبر تأثير في تدني إنتاجية المزارعين في حين ان الظروف الشخصية كان تأثيرها ضعيف وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج أثرت بشكل كبير وبالتالي وجوب المساعدة في تأمينها.

5-4-2 الخدمات الزراعية التي حصل عليها مزارعو العينة

تشير نتائج التحليل إلى أن الحكومة تمكنت من دعم 85% من أفراد العينة بالمستلزمات الزراعية، وزودت 80.9% منهم بالإرشاد الزراعي اللازم، بينما قدمت قروضاً لما يعادل 70.9%، أما الدعم الحكومي المباشر فقد استفاد منه 50.5% فقط من أفراد العينة قبل إحداث صندوق الدعم.

ومن الجدير بالذكر أن المعلومات التسويقية كانت أدنى الخدمات الزراعية المقدمة من قبل الحكومة إذ بلغت نسبة من حصل عليها 46.36% والجدول 15 يوضح ذلك.

الجدول (15) الخدمات الزراعية التي حصل عليها مزارعو العينة

البيان		العدد مزارع	النسبة المئوية %
الخدمات الزراعية التي حصلت عليها	إرشاد زراعي	178	80.9
	مستلزمات زراعية	187	85
	إقراض حكومي	156	70.9
	معلومات تسويقية	94	42.7
	دعم حكومي مباشر	111	50.5

المصدر: نتائج عينة البحث.

يستنتج من الجدول 15 أن كافة الخدمات الزراعية المقدمة من الحكومة تساعد في دعم المزارع وتأمين مستلزمات العمل الزراعي وهو الإجراء الأكثر فعالية في هذا الدعم الحكومي.

5-4-3 الخدمات الزراعية المفضلة لدى مزارعي العينة:

تشير نتائج التحليل إلى أن أفضل الخدمات الزراعية ملائمةً لدعم محصول القطن هي تقديم الدعم المباشر وذلك من وجهة نظر 71.8% من أفراد العينة، يليها الإقراض الحكومي من وجهة نظر 56.4% من أفراد العينة ، ثم المستلزمات الزراعية 48.6%، والإرشاد الزراعي 24.1%.

أما المعلومات التسويقية فقد كانت أدنى الخدمات الزراعية التي يحتاجها الفلاحون إذ بلغت نسبتهم 15.9% من أفراد العينة والجدول 16 يبين ذلك.

الجدول (16) الخدمات الزراعية المفضلة لدى مزارعي العينة

البيان		العدد مزارع	النسبة المئوية %
أفضل الخدمات الزراعية مناسبة	خدمة الإرشاد الزراعي	53	24.1
	خدمة المستلزمات الزراعية	107	48.6
	خدمة الإقراض الحكومي	124	56.4
	المعلومات التسويقية	35	15.9
	خدمة الدعم الحكومي المباشر	158	71.8

المصدر: نتائج عينة البحث.

يستنتج من الجدول 16 أن تقديم الدعم المباشر على شكل دفعات نقدية هو شكل الدعم الأكثر تفضيلاً والأكثر جدوى من وجهة نظر مزارعي القطن، كما بينت نتائج التحليل أن 65.5% أفادوا بأن الدفعات المباشرة التي اعتمدها الصندوق كانت أسلوباً ملائماً لدعم محصول القطن، بينما يرجع السبب في عدم رضا النسبة المتبقية من أفراد العينة 34.5% عن هذا الأسلوب إلى أن قيمة الدفعات المباشرة كانت قليلة لم تتناسب مع ارتفاع سعر السماد والمازوت وزيادة تكلفة الجرار واليد العاملة اللازمة لزراعة محصول القطن والشكل 11 يوضح نسبة رضا الفلاحين عن أسلوب الدفعات المباشرة.

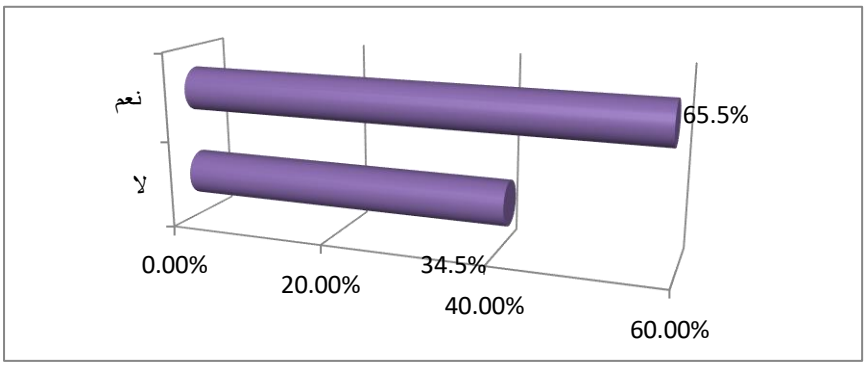

الشكل (11) النسبة المئوية لرضا الفلاحين عن أسلوب الدفعات المباشرة المقدمة من صندوق دعم الإنتاج الزراعي.

يستنتج من الشكل 11 أن مزارعي القطن يفضلون أسلوب صندوق دعم الإنتاج الزراعي بتقديم دفعات مباشرة كدعم لمحصول القطن وبالتالي العمل على زيادة هذه الدفعات وتحسين آلية منحها.

5-4-4 مدى ملاءمة مبلغ الدعم حسب حجم الحيازة:

تشير نتائج التحليل إلى أن 5% من أفراد العينة ممن يملكون حيازات صغيرة والذين بلغ عددهم 36 حائزاً وجدوا أن مبلغ الدعم مناسب لهم، في حين أن 72% من أصحاب الحيازات الكبيرة وعددهم 54 حائز وجدوا المبلغ مناسباً.

الجدول (17) مدى ملاءمة مبلغ الدعم لأفراد العينة حسب حجم حيازاتهم

مساحة الحيازة هكتار	عدد المزارعين بحسب مساحة حيازتهم	النسبة المئوية للمزارعين حسب ملاءمة المبلغ %
1.5 >	36	5
من 1.5 – 2.5	52	33
من 2.6 - 5	78	54
5<	54	72
المجموع	**220**	**-**

المصدر: نتائج عينة البحث.

يستنتج من الجدول 17 أن أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة هم الفئة الأقل استفادة من مبلغ الدعم ويجب زيادة هذا المبلغ بحيث يؤمن ربحاً صافياً من وحدة المساحة مماثل لما يحققه أصحاب الحيازات الكبيرة.

5-4-5 مقترحات أفراد العينة لتطوير عمل صندوق دعم الإنتاج الزراعي

فيما يخص أهم مقترحات تطوير آليات عمل صندوق الدعم وحسب أولوية هذه المقترحات حسب وجهة نظر مزارعي القطن، فإن 55% منهم اقترحوا زيادة مبلغ الدعم، وجاء في الترتيب الثاني مقترح منح الدعم قبل البدء بزراعة المحصول بنسبة 25%، و كان منح الدعم للمساحات المروية بمياه الأنهار ثالث أهم المقترحات وبنسبة 15%، وكان 5% قد اقترحوا تحسين آلية منح الدفعات من خلال تخفيف الإجراءات المحددة لذلك.

5-5 أثر صندوق دعم الإنتاج الزراعي في تحسين دخل مزارعي القطن واستدامة زراعة وإنتاج محصول القطن في محافظة الحسكة

بعد استعراض واقع زراعة ومساحة وإنتاج محصول القطن في محافظة الحسكة وأهميته النسبية من سورية من حيث المساحات المزروعة والإنتاج المحقق واستناداً إلى نتائج المسح الميداني لشريحة من مزارعي القطن والتي تناولت الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لهؤلاء المزارعين، إلى جانب تحديد آليات وأشكال دعم محصول القطن خلال الفترة السابقة لإحداث صندوق دعم الإنتاج الزراعي وبعد إحداثه، تم التوصل إلى توضيح أثر إحداث صندوق دعم الإنتاج الزراعي في إنتاج هذا المحصول واستمرارية زراعته بهدف تحسين دخول

المزارعين واستقرارهم في الأرض التي يعملون بها، وذلك من خلال مقارنة أشكال الدعم الحكومي السابق لهذا المحصول مع ما يقدمه صندوق دعم الإنتاج الزراعي، وقياس العلاقة بين مجموعة من المتغيرات المستقلة مع الربح الصافي الذي يحققه المزارعين في ظل هذا الدعم.

5-5-1 التكاليف والعوائد الاقتصادية لمحصول القطن

بدأ صندوق دعم الإنتاج الزراعي بتقديم القيم النقدية الممنوحة لمزارعي القطن لهذه المحافظة في عام 2009 والتي بلغت 25000 ل.س/هكتار للمساحات المرخصة المزروعة والمروية بمياه آبار (جوفية – سطحية) تضخ بمحركات تعمل على الديزل بالإضافة إلى مبلغ 8000 ل.س/هكتار لقاء تحرير أسعار الأسمدة، مع الإشارة إلى أن هذا الصندوق قام بتقديم الدعم في الأعوام 2010- 2011- 2012 لمزارعي القطن وذلك للمساحات المرخصة المزروعة والمروية بمياه مصادر سطحية (أنهار- بحيرات- ينابيع) تضخ بمحركات تعمل على الديزل.

استناداً إلى ذلك تم تحديد التكاليف الإنتاجية لهذا المحصول والعوائد الاقتصادية المحققة للمزارعين للموسم الزراعي (2007-2008) قبل إحداث صندوق الدعم مقارنة مع الموسم الزراعي (2008-2009).

5-5-1-1 التكاليف والعوائد الاقتصادية للمساحات المروية من الآبار الجوفية:

يبين الجدول 18 ارتفاع قيمة إجمالي تكاليف إنتاج القطن المروي من الآبار الجوفية من 130099.1 ل.س/هكتار (قبل إحداث صندوق دعم الإنتاج الزراعي) إلى 171472.2 ل.س/هكتار بعد (إحداث صندوق دعم الإنتاج الزراعي)، بزيادة قدرها 41373.1 ل.س/هكتار، وبنسبة 31.8%.

الجدول (18) وسطي التكاليف والعوائد الاقتصادية لمحصول القطن للمساحات المروية بمياه الآبار الجوفية

الوحدة: ل.س/هكتار

البيان		قبل الدعم (2006-2007)		بعد الدعم (2008-2009)		الفرق	
		القيمة	%	القيمة	%	القيمة	*(%)
العمليات الزراعية	الحراثات	4210	3.2	5500	3.2	1290	30.6
	نثر البذار	2050	1.6	3095.5	1.8	1045.5	51
	تسميد كيماوي	1100	0.8	1661	1.0	561	51

	تخطيط وتسكيب	1550	1.2	2100	1.2	550	35.5
	تفريد وترقيع	7500	5.8	8600	5.0	1100	14.7
	أجور ري	8550	6.6	10200	5.9	1650	19.3
	عزق وتعشيب	7000	5.4	9800	5.7	2800	40
	مكافحة	450	0.3	679.5	0.4	229.5	51
	الجني	20725	15.9	22495	13.1	1770	8.5
	تعبئة وتحميل	2350	1.8	2750	1.6	400	17
	نقل القطن	3523.3	2.7	3783.25	2.2	260	7.4
مجموع تكلفة العمليات الزراعية		59008.3	45.4	70664.3	41.2	11656	19.8
مستلزمات الإنتاج	البذار	945	0.7	1175	0.7	230	24.3
	السماد	6540	5.0	7800	4.5	1260	19.3
	مواد مكافحة	945	0.7	1450	0.8	505	53.4
	الشلول	4642.4	3.6	5235.2	3.1	592.8	12.8
	قيمة الري**	28600	22.0	47300	27.6	18700	65.4
مجموع قيمة المستلزمات		41672.4	32.0	62960.2	36.7	21287.8	51.1
فائدة رأس المال		3125.4	2.4	4722.0	2.8	1596.6	51.1
نفقات نثرية أخرى		5034.0	3.9	6681.2	3.9	1647.2	32.7
مجموع التكاليف المتغيرة		108840.1	83.7	145027.7	84.6	36187.6	33.3
أجور الأرض		17409.0	13.4	22699.5	13.2	5290.5	30.4
الاهتلاك		3850	3.0	3745	2.2	-105	-2.7
مجموع التكاليف الثابتة		21259.0	16.3	26444.5	15.4	5185.5	24.4
إجمالي التكاليف		130099.1	100.0	171472.2	100.0	41373.1	31.8
الإيرادات	الإنتاجية/كغ/هـ	4145		4090		-55	-1.3
	السعر ل.س/كغ	28		37		9	32.1
	ضمان المحصول	7890		11345		3455	43.8
	قيمة الإيرادات	123950		162675		38725	31.2
مجموع الإيرادات		131840		174020		42180	32
الربح الصافي		1740.9		2547.8		806.9	46.4
قيمة الدعم	بدل سماد	0		8000		8000	-
	بدل مازوت	0		25000		25000	-
إجمالي الدعم		0		33000		33000	-
إجمالي الربح الصافي		1740.9		35547.8		33806.9	81.7
الربحية		1.34%		20.7%		81.7%	256.9%
الكفاءة لاقتصادية		1		1		1	1

المصدر: حسبت من واقع نتائج استمارات عينة البحث لعام2009، محافظة الحسكة.

* %نسبة الفرق في القيمة بعد إحداث الصندوق على القيمة قبل إحداثه.

**شملت قيمة المحروقات والصيانة والزيوت والاهتلاك .

ويتضح من الجدول 18 ارتفاع أجور العمليات الزراعية نحو11656 ل.س/هكتار، وبلغت نسبة الزيادة 19.8%، وجاءت هذه الزيادة نتيجة لارتفاع سعر المازوت الذي انعكس على كافة تكاليف العمليات الزراعية، وقد قدرت قيمة المياه لري الهكتار الواحد استناداً إلى كمية المازوت المستهلك وتكاليف الصيانة والزيوت والتكاليف التشغيلية للساعة الواحدة (بلغ سعر الليتر الواحد من المازوت وسطياً 7.5 ل.س للفترة الأولى و20 ل.س للفترة الثانية، أي بنسبة ارتفاع في السعر 166%)، واستناداً إلى ذلك بلغت نسبة الزيادة في قيمة مياه

الري 65.4%، مع الإشارة إلى أنه بلغت قيمة مياه الري لوسطي الفترة الأولى 28600 ل.س و47300 ل.س لوسطي الفترة الثانية.

كما تبين ارتفاع التكاليف الأخرى (أجور الأرض وفائدة رأس المال والنفقات النثرية والاهتلاك) نحو8429.3 ل.س/هكتار بنسبة زيادة 28.7%، وجاءت هذه الزيادة نتيجة لارتفاع سعر المازوت الذي انعكس على كافة تكاليف العمليات الزراعية وقيمة المستلزمات مقارنة بالفترة قبل ارتفاع الأسعار، مع الإشارة إلى أن معدل فائدة رأس المال بلغ وسطياً 4.5% للفترة الأولى، و7.5% للفترة الثانية من قيمة مستلزمات الإنتاج، وقدرت عائدية الأرض 15% من الإنتاج/هكتار والنفقات النثرية 5% من قيمة النفقات لوسطي الفترتين.

كما أن نسبة الزيادة في قيمة التكاليف بلغت مقارنةً ما بين قبل وبعد إحداث الصندوق 31.8%، وبلغت نسبة الزيادة في سعر شراء القطن من المنتجين 32.1%، كما ارتفعت قيمة المستلزمات نحو21287.8 ل.س/هكتار، وبلغت نسبة الزيادة 51.1%، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج جميعها، حيث ارتفع سعر بذار القطن بنسبة 24.3%، وبلغت نسبة الزيادة في قيمة الأسمدة 19.3% نتيجة لارتفاع أسعارها، وفي قيمة مواد المكافحة 53.4% نتيجة لارتفاع أسعار المبيدات، كما ارتفعت قيمة الشلول خلال فترتي الدراسة، حيث ارتفع سعر الشل الواحد وسطياً من 130 إلى 137 ل.س/شل (وسطي أسعار باب المزرعة).

ويتضح أيضاَ انخفاض إنتاجية الهكتار الواحد بنسبة 1.3%، وهذه النتيجة تستدعي تحديد أسباب انخفاض الإنتاجية والتوصية إلى زيادة مبلغ الدعم لمزارعي القطن على الآبار الجوفية مقارنة بمصادر الري الأخرى ليصبح الربح الصافي متساوياً لجميع المصادر نظراً لارتفاع تكاليف الإنتاج وخاصة مياه الري، كما بلغت نسبة الزيادة في قيمة الناتج الإجمالي نحو 31.9%، وجاءت هذه الزيادة نتيجة لارتفاع سعر شراء الكيلو غرام الواحد من القطن، على الرغم من انخفاض كمية الإنتاج في الهكتار.

وكان الربح الصافي للمزارع قدره 1740 ل.س/هكتار قبل إحداث الصندوق، في حين بلغ بعد إحداثه 35547.8 ل.س.

واستناداً لما سبق يتضح بأن تحرير أسعار بعض مستلزمات الإنتاج أدى إلى زيادة في أسعارها فاق ثلاث أضعاف تقريباً الزيادة في أسعار شراء القطن من المنتجين قبل إحداث صندوق دعم الإنتاج الزراعي، وهذه النتيجة تستدعي وجوب الاستمرار في منح الدعم لمزارعي القطن من خلال هذا الصندوق.

5-5-1-2 التكاليف والعوائد الاقتصادية للمساحات المروية من الآبار السطحية:

ارتفعت قيمة إجمالي تكاليف إنتاج القطن بالضخ من آبار سطحية من 116977.6 ل.س/هكتار قبل إحداث الصندوق إلى 160280.4 ل.س/هكتار بعد ارتفاع الأسعار وبزيادة قدرها 43302.8 ل.س/هكتار، حيث بلغت نسبة الزيادة في قيمة التكاليف مقارنة ما بين قبل وبعد إحداث الصندوق 37%، و ارتفعت أجور العمليات الزراعية من 57032.9 ل.س/هكتار قبل إحداث الصندوق إلى 69555.5 ل.س/هكتار بعد إحداثه وبزيادة قدرها 12522.6 ل.س/هكتار، وبلغت نسبة الزيادة 22%، وجاءت هذه الزيادة نتيجة لارتفاع سعر المازوت الذي انعكس على كافة تكاليف العمليات الزراعية مقارنة بالفترة قبل ارتفاع الأسعار، كما ارتفعت قيمة المستلزمات من 32490.9 ل.س/هكتار قبل ارتفاع الأسعار إلى 54589.4 ل.س/هكتار بعد ارتفاع الأسعار وبزيادة قدرها 22098.5 ل.س/هكتار، وبلغت نسبة الزيادة 68%، وذلك نتيجة لارتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج حيث ارتفعت تكلفة بذار القطن من 940 ل.س/هكتار لوسطي الفترة الأولى إلى 1025 ل.س/هكتار لوسطي الفترة الثانية أي بنسبة ارتفاع في السعر 9%، علماً بأن وسطي معدل البذار المستهلك بلغ 87 و90 كغ/هكتار لوسطي الفترتين على التوالي، وبلغت نسبة الزيادة في قيمة الأسمدة 16.4% نتيجة لارتفاع أسعارها، ونسبة الزيادة في قيمة مواد المكافحة 46.7% نتيجة لارتفاع أسعار المبيدات، بالإضافة إلى نسبة الزيادة في قيمة الشلول 14.5% نتيجة ارتفاع أسعارها مع ارتفاع الإنتاجية بين الفترتين، ونسبة الزيادة أيضاً في قيمة مياه الري حيث بلغت 16.9% من إجمالي التكاليف الكلية لوسطي الفترة الأولى و24.8% لوسطي الفترة الثانية، كما بينت نتائج التحليل أيضاً ارتفاع التكاليف الأخرى من 27393.8 ل.س/هكتار قبل إحداث الصندوق إلى 36135.4 ل.س/هكتار بعد إحداثه وبزيادة قدرها 8741.6 ل.س/هكتار، وبلغت نسبة الزيادة 31.9%، وجاءت هذه الزيادة نتيجة لارتفاع سعر المازوت وتحرير أسعار الأسمدة الذي انعكس على كافة تكاليف العمليات الزراعية وقيمة المستلزمات مقارنة بفترة ماقبل ارتفاع الأسعار وإحداث صندوق دعم الإنتاج الزراعي والجدول 19 يوضح ذلك.

الجدول (19) وسطي التكاليف والعوائد الاقتصادية لمحصول القطن للمساحات المروية بمياه الآبار السطحية

الوحدة: ل.س/هكتار

البيان		قبل الدعم (2006-2007)		بعد الدعم (2008-2009)		الفرق	
		القيمة	%	القيمة	%	القيمة	*(%)
العمليات الزراعية	الحراثات	4140	3.5	5525	3.4	1385	33.5
	نثر البذار	1950	1.7	3000	1.9	1050	53.9
	تسميد كيماوي	1120	1.0	1625	1.0	505	45.1
	تخطيط وتسكيب	1525	1.3	1989	1.2	464	30.4
	تفريد وترقيع	7450	6.4	8350	5.2	900	12.1
	أجور ري	7800	6.7	10300	6.4	2500	32.1
	عزق وتعشيب	7125	6.1	9900	6.2	2775	39
	مكافحة	425	0.4	650	0.4	225	52.9
	الجني	19870	17.0	21890	13.7	2020	10.2

	تعبئة وتحميل	2250	1.9	2645	1.7	395	17.6
	نقل القطن	3377.9	2.9	3681.5	2.3	303.6	9
مجموع تكلفة العمليات الزراعية		57032.9	48.8	69555.5	43.4	12522.6	22
مستلزمات الإنتاج	البذار	940	0.8	1025	0.6	85	9
	السماد	6400	5.5	7450	4.6	1050	16.4
	مواد مكافحة	900	0.8	1320	0.8	420	46.7
	الشلول	4450.9	3.8	5094.4	3.2	643.5	14.5
	قيمة الري**	19800	16.9	39700	24.8	19900	100.5
مجموع قيمة المستلزمات		32490.9	27.8	54589.4	34.1	22098.5	68
فائدة رأس المال		2436.8	2.1	4094.2	2.6	1657.4	68
نفقات نثرية أخرى		4476.2	3.8	6207.2	3.9	1731.1	38.7
مجموع التكاليف المتغيرة		96436.8	82.4	134446.4	83.9	38009.6	39.4
أجور الأرض		16690.8	14.3	22089.0	13.8	5398.2	32.3
الاهتلاك		3850	3.3	3745	2.3	-105	-2.7
مجموع التكاليف الثابتة		20540.8	17.6	25834.0	16.1	5293.2	25.8
إجمالي التكاليف		116977.6	100.0	160280.4	100.0	43302.8	37
الإيرادات	الإنتاجية/كغ/هـ	3974		3980		6	0.2
	السعر ل.س/كغ	28		37		9	32
	ضمان المحصول	8100		11500		3400	42
	قيمة الإيرادات	119372		158760		39388	33
مجموع الإيرادات		127472		170260		42788	33.6
الربح الصافي		10494.4		9979.6		-514.8	-4.9
قيمة الدعم	بدل سماد	0		8000		8000	-
	بدل مازوت	0		25000		25000	-
إجمالي الدعم		0		33000		33000	-
إجمالي الربح الصافي		10494.4		42979.7		32485.3	75
الربحية		9%		26.8%		75%	202%
الكفاءة الاقتصادية		1.1		1.1		1	0.9

المصدر: حسبت من واقع نتائج استمارات عينة البحث لعام2009، محافظة الحسكة.

%*نسبة الفرق في القيمة بعد إحداث الصندوق على القيمة قبل إحداثه.

**شملت قيمة المحروقات والصيانة والزيوت والاهتلاك .

يستنتج من الجدول 19 الآتي:

-ارتفعت إنتاجية الهكتار الواحد من 3974 كغ/هكتار لوسطي الفترة الأولى إلى 3980 كغ/هكتار لوسطي الفترة الثانية .

- ارتفعت قيمة الناتج الإجمالي من 127472 ل.س/هكتار قبل ارتفاع الأسعار إلى 170260 ل.س/هكتار بعد ارتفاع الأسعار وبزيادة قدرها 42788 ل.س/هكتار، وبلغت نسبة الزيادة 33.6%، وجاءت هذه الزيادة نتيجة لارتفاع سعر شراء الكيلو غرام الواحد من القطن، إضافة لزيادة كمية الإنتاج في الهكتار.

– انخفضت قيمة الربح الصافي من 10494.4 ل.س/هكتار قبل ارتفاع الأسعار وإحداث الصندوق إلى 9979.6 ل.س/هكتار بعد ارتفاع الأسعار وإحداث الصندوق، أي تعرض المزارع أيضاً لخسارة قدرها 514.8 ل.س/هكتار، وقد أدى استلام المزارع قيمة الدعم المقرر للمازوت والأسمدة البالغ 33000 ل.س/هكتار إلى إعطاءه ربحاً قدره 32485.3 ل.س/ هكتار.

– ارتفعت كلفة الكغ الواحد من 29.4 ل.س قبل ارتفاع الأسعار وإحداث الصندوق إلى 40.3 ل.س بعد ارتفاع الأسعار وإحداث الصندوق وذلك بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج في حين كان الارتفاع طفيف في الإنتاجية.

واستناداً لما سبق يتضح بأن تحرير أسعار بعض مستلزمات الإنتاج أدى إلى زيادة في أسعارها فاق ثلاث أضعاف تقريباً الزيادة في أسعار شراء القطن من المنتجين قبل إحداث صندوق دعم الإنتاج الزراعي، وهذه النتيجة تستدعي وجوب الاستمرار في منح الدعم لمزارعي القطن من خلال هذا الصندوق ولكن بمبلغ أقل مقارنة مع مزارعي القطن على الآبار الجوفية بحيث يتساوى الربح الصافي لكافة مزارعي القطن على مختلف المصادر المائية بعد منح الدعم.

5-5-1-3 التكاليف والعوائد الاقتصادية للمساحات المروية من الأنهار والبحيرات والينابيع:

ارتفعت قيمة إجمالي تكاليف إنتاج القطن المروي من الأنهار من 97922.5 ل.س/هكتار قبل ارتفاع الأسعار إلى 122441.9 ل.س/هكتار بعد ارتفاع الأسعار وبزيادة قدرها 24519.4 ل.س/هكتار، بلغت نسبة الزيادة في قيمة التكاليف مقارنة ما بين قبل ارتفاع الأسعار وإحداث الصندوق وبعد الارتفاع وإحداث الصندوق 25%، كما ارتفعت أجور العمليات الزراعية من 50821 ل.س/هكتار قبل ارتفاع الأسعار وإحداث الصندوق إلى 63722.6 ل.س/هكتار بعد ارتفاع الأسعار وإحداث الصندوق وبزيادة قدرها 12901.6 ل.س/هكتار، وبلغت نسبة الزيادة 25.4%، وجاءت هذه الزيادة نتيجة لارتفاع سعر المازوت الذي انعكس على كافة تكاليف العمليات الزراعية مقارنة بالفترة قبل ارتفاع الأسعار، والجدول 20 يوضح ذلك.

الجدول (20) وسطي التكاليف والعوائد الاقتصادية لمحصول القطن للمساحات المروية بمياه الأنهار

الوحدة: ل.س/هكتار

البيان		قبل الدعم (2006-2007)		بعد الدعم (2008-2009)		الفرق	
		القيمة	%	القيمة	%	القيمة	*(%)
العمليات الزراعية	الحراثات	4075	4.2	6500	5.3	2425	59.5
	نثر البذار	1869	1.9	2900	2.4	1031	55.2
	تسميد كيماوي	1110	1.1	1650	1.3	540	48.7
	تخطيط وتسكيب	1500	1.5	1650	1.3	150	10
	تفريد وترقيع	7400	7.6	8100	6.6	700	9.5
	أجور ري	7680	7.8	9700	7.9	2020	26.3

	عزق وتعشيب	7000	7.1	9800	8.0	2800	40
	مكافحة	400	0.4	750	0.6	350	87.5
	الجني	15100	15.4	16857.5	13.8	1757.5	11.6
	تعبئة وتحميل	2120	2.2	2980	2.4	860	40.6
	نقل القطن	2567.0	2.6	2835.1	2.3	268.1	10.4
مجموع تكلفة العمليات الزراعية		50821.0	51.9	63722.6	52.0	12901.6	25.4
مستلزمات الإنتاج	البذار	1050	1.1	1075	0.9	25	2.4
	السماد	5900	6.0	6890	5.6	990	16.8
	مواد مكافحة	980	1.0	1225	1.0	245	25
	الشلول	3382.4	3.5	3923.2	3.2	540.8	16
	قيمة الري**	13600	13.9	17800	14.5	4200	30.9
مجموع قيمة المستلزمات		24912.4	25.4	30913.2	25.2	6000.8	24.1
فائدة رأس المال		1868.4	1.9	2318.5	1.9	450.1	24.1
نفقات نثرية أخرى		3786.7	3.9	4731.8	3.9	945.1	25
مجموع التكاليف المتغيرة		81388.5	83.1	101686.1	83.0	20297.6	25
أجور الأرض		12684.0	13.0	17010.8	13.9	4326.75	34.1
الاهتلاك		3850	3.9	3745	3.1	-105	-2.7
مجموع التكاليف الثابتة		16534.0	16.9	20755.8	17.0	4221.8	25.5
إجمالي التكاليف		97922.5	100.0	122441.9	100.0	24519.4	25
الإيرادات	الإنتاجية/كغ/هـ	3020		3065		45	1.5
	السعر ل.س/كغ	28		37		9	32
	ضمان المحصول	8100		11500		3400	42
	قيمة الإيرادات	92660		124905		32245	34.8
مجموع الإيرادات		100760		136405		35645	35.4
الربح الصافي		2837.5		13963.1		11125.6	392.1
قيمة الدعم	بدل سماد	0		0		0	-
	بدل مازوت	0		0		0	-
إجمالي الدعم		0		0		0	-
إجمالي الربح الصافي		2837.5		13963.1		11125.64	45.4
الربحية		2.9%		11.4%		45.4%	182%
الكفاءة الاقتصادية		1		1.1		1.5	1.4

المصدر: حسبت من واقع نتائج استمارات عينة البحث لعام2009، محافظة الحسكة.

%*نسبة الفرق في القيمة بعد إحداث الصندوق على القيمة قبل إحداثه.

**شملت قيمة المحروقات والصيانة والزيوت والاهتلاك .

من الجدول 20 يستنتج الآتي:

– ارتفعت قيمة المستلزمات من 24912.4 ل.س/هكتار قبل ارتفاع الأسعار إلى 30913.2 ل.س/هكتار بعد ارتفاع الأسعار وبزيادة قدرها 6000.8 ل.س/هكتار، وبلغت نسبة الزيادة 24.1%، **وذلك للأسباب التالية:**

1. بلغت نسبة الزيادة في قيمة الأسمدة 16.8% نتيجة لارتفاع أسعارها، وبلغت نسبة الزيادة في قيمة مواد المكافحة 25% نتيجة لارتفاع أسعار المبيدات، كما زادت قيمة الشلول بسبب زيادة الإنتاجية خلال فترتي الدراسة.

2. شكلت قيمة مياه الري نسبة 13.9% من إجمالي التكاليف الكلية لوسطي الفترة الأولى و14.5% لوسطي الفترة الثانية، وبلغت نسبة الزيادة في قيمتها نحو 30.9%.
3. ارتفعت التكاليف الأخرى من 22189.1 ل.س/هكتار قبل ارتفاع الأسعار وإحداث الصندوق إلى 27806.1 ل.س/هكتار بعد ارتفاع الأسعار وإحداث الصندوق وبزيادة قدرها 5617 ل.س/هكتار، وبلغت نسبة الزيادة 25.3%.
4. زادت إنتاجية الهكتار الواحد زيادة طفيفة من 3020 كغ/هكتار لوسطي الفترة الأولى إلى 3065 كغ/هكتار لوسطي الفترة الثانية، أي بنسبة زيادة قدرها 1.4% وهو ارتفاع طفيف.
5. ارتفعت قيمة الناتج الإجمالي من 100760 ل.س/هكتار قبل ارتفاع الأسعار إلى 136405 ل.س/هكتار بعد ارتفاع الأسعار وبزيادة قدرها 35645 ل.س/هكتار، وبلغت نسبة الزيادة 35.4%، وجاءت هذه الزيادة نتيجة لارتفاع سعر شراء الكيلو غرام الواحد من القطن، مع الزيادة الطفيفة في كمية الإنتاج في الهكتار.
6. ارتفعت قيمة الربح الصافي من 2837.5 ل.س/هكتار قبل ارتفاع الأسعار وإحداث الصندوق إلى 13963.1 ل.س/هكتار بعد ارتفاع الأسعار وإحداث الصندوق، أي زاد ربح المزارع نحو 11125.6 ل.س/هكتار مع الإشارة إلى أنه في هذا الموسم لم يحصل مزارعي القطن على الأنهار على الدعم من الصندوق بعد إحداثه.
7. ارتفعت كلفة الكغ الواحد من 28 ل.س قبل ارتفاع الأسعار وإحداث الصندوق إلى 37 ل.س بعد ارتفاع الأسعار وإحداث الصندوق وذلك بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وزيادة الإنتاجية زيادة قليلة أيضاً. واستناداً لما سبق يتضح بأن الزيادة في أسعار المازوت فاق أكثر من ضعف الزيادة في أسعار شراء القطن من المنتجين على هذا المصدر المائي.

5-5-2 أثر مجموعة من العوامل المستقلة في الربح الصافي المتحقق (العامل التابع):

بينت نتائج التحليل استناداً إلى ما أفاد به مزارعي عينة الدراسة مدى مساهمة الدعم المقدم لمحصول القطن في زيادة العائد الاقتصادي للمزارعين من خلال مجموعة من الأسئلة المتعلقة بأهم مقترحاتهم حيال الحصول على الدعم المخصص لهذا المحصول (قيمته وأسلوبه وآلية توزيعه)، بالإضافة إلى مقترحاتهم حول زيادة المساحة المزروعة بهذا المحصول ومدى استمرارهم في زراعته عند توقف الدعم.

تم اعتماد معادلة الانحدار المتعدد لدراسة العلاقة ما بين الربح الصافي (العامل التابع) لمحصول القطن في الهكتار نتيجة الدعم بالمتوسط لمصادر الري المدروسة، ومجموعة من العوامل المستقلة والتي تم ذكرها سابقاً في منهجية البحث، وذلك وفق المعادلة الآتية:

$$Y=a+a_1X_1+a_2X_2+a_3X_3+\ldots..+a_nX_n+u$$

حيث أن :

Y= العامل التابع وهو الربح الصافي لمحصول القطن بالمتوسط لمصادر الري المدروسة (ل.س/ هكتار).

أما : X1 –X2– X3– X4– X5–X6–X7–X8 هي العوامل المستقلة ((X1) قيمة الدعم المخصص للهكتار الواحد من محصول القطن (ل.س /هكتار)، (X2) الحصول على الدعم، (X3) مدى كفاية قيمة الدعم، (X4) أسلوب الدعم، (X5) تقليل المخاطرة ، (X6) آلية استلام الدعم، (x7) الاستمرار بزراعة محصول القطن، (X8) تنفيذ خطة المحصول).

كما تم دراسة المتغيرات المستقلة كل على حدا باستخدام نموذج (Stepwise) لتحديد التغيرات التي حصلت على المتغير التابع والتحقق من وجود علاقة ارتباط بين كل من هذه المتغيرات المستقلة سواء أكانت كمية أو ثنائية القيمة وبين المتغير التابع الكمي والجدول 21 يوضح ذلك.

الجدول (21) نتائج تطبيق معادلة الانحدار المتعدد بين الربح الصافي (العامل التابع) والعوامل المؤثرة فيه (العوامل المستقلة)

العوامل المستقلة	الرمز	R	R^2	Sig	B	t	المعادلة
قيمة الدعم (ل.س /هكتار)	X1	0.865	0.749	0.000	0.86	25.491	$Y=8714.2+0.86\ X_1$
الحصول على الدعم	X2	0.884	0.781	0.000	27466.3	27.874	$Y=9817.5+27466.3\ X_2$
مدى كفاية قيمة الدعم	X3	0.157	0.025	0.019	3909.7	2.355	$Y=34503.4+3909.7\ X_3$

أسلوب الدعم	X4	0.387	0.15	0.000	7297.5	6.201	$Y=29828.8+7297.5\ X_4$
تقليل المخاطرة	X5	0.768	0.589	0.000	20978.1	17.688	$Y=16347+20978.1\ X_5$
آلية استلام الدعم	X6	0.155	0.024	0.021	3664.7	2.324	$Y=34470.2+3664.7\ X_6$
الاستمرار بالزراعة	X7	0.375	0.14	0.000	6937.9	5.969	$Y=30211.5+6937.9\ X_7$
تنفيذ خطة المحصول	X8	0.722	0.521	0.000	18741.3	15.4	$Y=18595.3+18741.3\ X_8$

المصدر: نتائج تحليل عينة الدراسة.

نستنتج من الجدول 21 الآتي:

- العلاقة بين الربح الصافي ومبلغ الدعم:

تم دراسة العلاقة بين مبلغ الدعم الذي تم منحه للمساحات المنظمة والمزروعة والمروية بمياه آبار تضخ على المازوت وبين الربح الصافي الذي يحصل عليه هؤلاء المزارعون.

بينت النتائج أن معامل الارتباط R= 0.865 كان معنوياً بين العامل المستقل (مبلغ الدعم) والربح الصافي مما يدل على وجود ارتباط قوي بين الربح الصافي ومبلغ الدعم، وكان معامل التحديد R^2= 0.749 أي أن 74.9 % من التباينات تفسرها العلاقة الخطية للنموذج، أي أن مبلغ الدعم يفسر 74.9% من الربح الصافي، وأن 25.1% من التباينات تعود إلى عوامل أخرى.

ويتبين من المعادلة أن 8714.2 يمثل الجزء الثابت من الربح الصافي بصرف النظر عن تأثير مبلغ الدعم، أي أن المزارع سيحصل على ربح صافي قدره 8714.2 حتى لو كانت قيمة مبلغ الدعم صفر، وأن ثابت الانحدار معنوي عند درجة معنوية 5% (t=8.126: p- value< 0.05) ويختلف معنوياً عن الصفر وأن معامل الانحدار معنوي (t=25.491 : p- value< 0.05) مما يؤكد وجود علاقة معنوية بين المتغيرين حيث أن زيادة مبلغ الدعم بمقدار **1** ل.س/ هكتار سيؤدي لزيادة الربح الصافي نحو 0.9 ل.س/هكتار.

- العلاقة بين الربح الصافي والحصول على الدعم:

تم دراسة العلاقة بين حصول مزارعي العينة على الدعم والربح الصافي المحقق لهم.

بينت النتائج أن معامل الارتباط R=0.884 كان معنوياً بين العامل المستقل (الحصول على الدعم) والربح الصافي مما يدل على وجود ارتباط قوي بين الربح الصافي والحصول على الدعم، وكان معامل التحديد

R^2= 0.781 أي أن 78 % من التباينات تفسرها العلاقة الخطية للنموذج، أي أن الحصول على مبلغ الدعم تفسر 78% من الربح الصافي، وأن 22% من التباينات تعود إلى عوامل أخرى.

ويتبين من المعادلة أن 9817.5 يمثل الجزء الثابت من الربح الصافي بصرف النظر عن تأثير الحصول على مبلغ الدعم، أي أن المزارع سيحصل على ربح صافي قدره 9817.5 حتى لو كانت قيمة مبلغ الدعم صفر، وأن ثابت الانحدار معنوي عند درجة معنوية 5% (t=10.398: p- value< 0.05)، ويختلف معنوياً عن الصفر، وأن معامل الانحدار معنوي (t=27.874 : p- value< 0.05)، مما يؤكد وجود علاقة معنوية بين المتغيرين، حيث أن زيادة العامل (الحصول على مبلغ الدعم) بمقدار **وحدة** سيؤدي لزيادة الربح الصافي نحو 27466.3 ل.س/هكتار.

- العلاقة بين الربح الصافي ومدى كفاية قيمة الدعم:

تم دراسة العلاقة بين مدى مناسبة قيمة الدعم وبين الربح الصافي الذي يحصل عليه هؤلاء المزارعون.

بينت النتائج أن معامل الارتباط R=0.157 كان معنوياً بين العامل المستقل (مدى مناسبة مبلغ الدعم) والربح الصافي ولكنه كان ارتباطاً ضعيفاً بين الربح الصافي ومدى مناسبة مبلغ الدعم، وكان معامل التحديد R^2= 0.025 أي أن 2.5 % من التباينات تفسرها العلاقة الخطية للنموذج، أي أن الحصول على مبلغ الدعم تفسر 2.5% من الربح الصافي، وأن 97.5 % من التباينات تعود إلى عوامل أخرى.

ويتبين من المعادلة أن 34503.4 يمثل الجزء الثابت من الربح الصافي بصرف النظر عن تأثير مدى مناسبة مبلغ الدعم، أي أن المزارع سيحصل على ربح صافي قدره 34503.4 حتى لو كانت مدى مناسبة مبلغ الدعم صفر، وأن ثابت الانحدار معنوي عند درجة معنوية 5% (t=56.275: p- value< 0.05) ويختلف معنوياً عن الصفر، وأن معامل الانحدار معنوي (t=2.355 : p- value< 0.05) مما يؤكد وجود علاقة معنوية بين المتغيرين، حيث أن زيادة العامل (مدى مناسبة مبلغ الدعم) بمقدار **وحدة** سيؤدي لزيادة الربح الصافي نحو 3909.7 ل.س/هكتار.

- العلاقة بين الربح الصافي وأسلوب الدعم:

تم دراسة العلاقة بين أسلوب الدعم وبين الربح الصافي الذي يحصل عليه هؤلاء المزارعون.

بينت النتائج أن معامل الارتباط R=0.387 كان معنوياً بين العامل المستقل (أسلوب الدعم) والربح الصافي ولكنه كان ارتباطاً ضعيفاً، وكان معامل التحديد R^2= 0.15 أي أن 15 % من التباينات تفسرها العلاقة الخطية للنموذج، أي أن الحصول على مبلغ الدعم تفسر 15% من الربح الصافي، وأن 85% من التباينات تعود إلى عوامل أخرى.

ويتبين من المعادلة أن 29828.8 يمثل الجزء الثابت من الربح الصافي بصرف النظر عن تأثير مدى مناسبة مبلغ الدعم، أي أن المزارع سيحصل على ربح صافي قدره 29828.8 حتى لو كانت مدى مناسبة مبلغ الدعم صفر، وأن ثابت الانحدار معنوي عند درجة معنوية 5% (t=30.006: p- value< 0.05) ويختلف معنوياً عن الصفر، وأن معامل الانحدار معنوي (t=6.201 : p- value< 0.05) مما يؤكد وجود علاقة معنوية بين المتغيرين، حيث أن زيادة العامل (أسلوب الدعم) بمقدار **وحدة** سيؤدي لزيادة الربح الصافي نحو 7297.5 ل.س/هكتار.

- العلاقة بين الربح الصافي والتقليل من المخاطر:

تم دراسة العلاقة بين تقليل المبلغ المخصص للدعم من المخاطر التي يتعرض لها المزارعون وبين الربح الصافي الذي يحصل عليه هؤلاء المزارعون.

بينت النتائج أن معامل الارتباط R=0.768 كان معنوياً بين العامل المستقل (تقليل مبلغ الدعم للمخاطر) والربح الصافي و كان ارتباطاً جيداً، وكان معامل التحديد R^2= 0.6 أي أن 60 % من التباينات تفسرها العلاقة الخطية للنموذج، أي أن تقليل مبلغ الدعم من المخاطر يفسر 60% من الربح الصافي، وأن 40% من التباينات تعود إلى عوامل أخرى.

ويتبين من المعادلة أن 16347 يمثل الجزء الثابت من الربح الصافي بصرف النظر عن تأثير مدى مناسبة مبلغ الدعم، أي أن المزارع سيحصل على ربح صافي قدره 16347 حتى لو كانت مدى تقليل مبلغ الدعم للمخاطر صفر، وأن ثابت الانحدار معنوي عند درجة معنوية 5% (t=20978.092: p- value< 0.05) ويختلف معنوياً عن الصفر، وأن معامل الانحدار معنوي (t=17.688 : p- value< 0.05) مما يؤكد وجود علاقة معنوية بين المتغيرين، حيث أن زيادة العامل (تقليل مبلغ الدعم للمخاطر) بمقدار **وحدة** سيؤدي لزيادة الربح الصافي نحو 20978.1 ل.س/هكتار.

- العلاقة بين الربح الصافي وآلية الحصول على الدعم:

تم دراسة العلاقة بين آلية الحصول على الدعم وبين الربح الصافي الذي يحصل عليه هؤلاء المزارعون.

بينت النتائج أن معامل الارتباط R=0.155 كان معنوياً بين العامل المستقل (آلية منح الدعم) والربح الصافي و كان ارتباطاً ضعيفاً، وكان معامل التحديد R^2= 0.024 أي أن 2.4% من التباينات تفسرها العلاقة الخطية للنموذج، أي أن آلية منح الدعم تفسر 2.4% من الربح الصافي، وأن 97.6% من التباينات تعود إلى عوامل أخرى.

ويتبين من المعادلة أن 34470.2 يمثل الجزء الثابت من الربح الصافي بصرف النظر عن تأثير آلية منح الدعم، أي أن المزارع سيحصل على ربح صافي قدره 34470.2 حتى لو كانت آلية منح الدعم صفر، وأن ثابت الانحدار معنوي عند درجة معنوية 5% (t=55.608: p- value< 0.05) ويختلف معنوياً عن الصفر، وأن معامل الانحدار معنوي (t=2.324 : p- value< 0.05) مما يؤكد وجود علاقة معنوية بين المتغيرين، حيث أن زيادة العامل (آلية منح الدعم) بمقدار **وحدة** سيؤدي لزيادة الربح الصافي نحو 3664.7 ل.س/هكتار.

- العلاقة بين الربح الصافي والاستمرار بزراعة المحصول:

تم دراسة العلاقة بين الاستمرار بزراعة المحصول وبين الربح الصافي الذي يحصل عليه هؤلاء المزارعون.

بينت النتائج أن معامل الارتباط R=0.375 كان معنوياً بين العامل المستقل (الاستمرار بزراعة المحصول) والربح الصافي و كان ارتباطاً ضعيفاً، وكان معامل التحديد R^2= 0.14 أي أن 14% من التباينات تفسرها العلاقة الخطية للنموذج، أي أن الاستمرار بزراعة المحصول تفسر 14% من الربح الصافي، وأن 86% من التباينات تعود إلى عوامل أخرى.

ويتبين من المعادلة أن 30211.5 يمثل الجزء الثابت من الربح الصافي بصرف النظر عن تأثير الاستمرار بزراعة المحصول ، أي أن المزارع سيحصل على ربح صافي قدره 30211.5 حتى لو كانت الاستمرار بزراعة المحصول صفر، وأن ثابت الانحدار معنوي عند درجة معنوية 5% (t=31.168: p- value< 0.05) ويختلف معنوياً عن الصفر، وأن معامل الانحدار معنوي (t=5.969 : p- value< 0.05) مما يؤكد وجود علاقة معنوية بين المتغيرين، حيث أن زيادة العامل (الاستمرار بزراعة المحصول) بمقدار **وحدة** سيؤدي لزيادة الربح الصافي نحو 6937.959 ل.س/هكتار.

- العلاقة بين الربح الصافي وتنفيذ الخطة الزراعية:

تم دراسة العلاقة بين تنفيذ الخطة الزراعية وبين الربح الصافي الذي يحصل عليه هؤلاء المزارعون.

بينت النتائج أن معامل الارتباط R=0.722 كان معنوياً بين العامل المستقل (تنفيذ الخطة الزراعية) والربح الصافي و كان ارتباطاً جيداً، وكان معامل التحديد R^2= 0.5 أي أن 50% من التباينات تفسرها العلاقة الخطية للنموذج، أي أن الاستمرار بزراعة المحصول تفسر 50% من الربح الصافي، وأن 50% من التباينات تعود إلى عوامل أخرى.

ويتبين من المعادلة أن 18595.3 يمثل الجزء الثابت من الربح الصافي بصرف النظر عن تأثير تنفيذ الخطة الزراعية ، أي أن المزارع سيحصل على ربح صافي قدره 18595. 3 حتى لو كان تنفيذ الخطة الزراعية صفر، وأن ثابت الانحدار معنوي عند درجة معنوية 5% (t=16.314: p- value< 0.05) ويختلف معنوياً عن الصفر، وأن معامل الانحدار معنوي (t=15.4 : p- value< 0.05) مما يؤكد وجود علاقة معنوية بين المتغيرين، حيث أن زيادة العامل (تنفيذ الخطة الزراعية) بمقدار **وحدة** سيؤدي لزيادة الربح الصافي نحو 18741.309 ل.س/هكتار.

واستناداً لما سبق وعلى ضوء نتائج التحليل الاقتصادي والإحصائي لتوضيح أثر إحداث صندوق دعم الإنتاج الزراعي في استدامة زراعة وإنتاج محصول القطن، تبين بأن هناك أثر واضح من إحداث صندوق دعم الإنتاج الزراعي لما يقدمه من مبالغ مخصصة لمحصول القطن في زيادة العائد الاقتصادي للمزارعين الذين يتلقون هذا الدعم، مقارنة مع العائد الاقتصادي لهذا المحصول قبل إحداث هذا الصندوق.

- ملخص النتائج:

استناداً إلى نتائج تحليل عينة الدراسة التي هدفت إلى تحليل سياسات دعم الإنتاج الزراعي لمحصول القطن وأثر إحداث صندوق دعم الإنتاج الزراعي في تحسين دخل مزارعي القطن واستدامة زراعة وإنتاج محصول القطن في محافظة الحسكة تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات الهامة، ويمكن تلخيصها بالآتي:

- بلغ وسطي حجم الحيازة الكلية للمزارعين في عينة الدراسة من الأراضي 21.5 هكتار، ووسطي حجم الحيازة المزروعة بمحصول القطن 3.5 هكتار، وأن 92.7% من مزارعي العينة يعملون بالزراعة بشكل أساسي، وأن

أعلى نسبة لشكل الحيازة كانت ملكية خاصة وبلغت 58%، و42% كانت الأرض التي يستثمرونها عبارة عن أراض مستأجرة من الدولة أو من الغير.

– إن 94.5% من المزارعين يعتمدون في ري محصول القطن من الآبار، وباقي المزارعين يروون محصولهم من مياه سطحية (أنهار).

– أفاد 71.8% من مزارعي عينة الدراسة بأن أفضل الخدمات الزراعية ملائمةً لدعم محصول القطن هي تقديم الدعم المباشر.

– بلغت أقل تكلفة لإنتاج محصول القطن لدى مزارعي العينة نحو 185000 ل.س/هكتار، في حين وصلت إلى 243000 ل.س/هكتار لدى بعضهم وسبب ذلك اختلاف مصادر الري ومستوى العناية بالمحصول.

– بلغ الربح الصافي لمزارعي محصول القطن المروي من الآبار الجوفية وسطياً 1740.9 ل.س/هكتار قبل إحداث الصندوق وارتفعت قيمة الربح الصافي إلى 35547.8 ل.س/هكتار بعد إحداث الصندوق أي بزيادة قدرها 33806.9 ل.س/هكتار، و بلغت نسبة الزيادة في قيمة التكاليف مقارنة ما بين قبل وبعد إحداث الصندوق 31.8%.

– بلغ الربح الصافي لمزارعي محصول القطن المروي من الآبار السطحية وسطياً 10494.4 ل.س/هكتار قبل إحداث الصندوق وارتفعت قيمة الربح الصافي إلى 42979.7 ل.س/هكتار بعد إحداث الصندوق أي بزيادة قدرها 32485.3 ل.س/هكتار، و بلغت نسبة الزيادة في قيمة التكاليف مقارنة ما بين قبل وبعد إحداث الصندوق 37%.

– بلغ الربح الصافي لمزارعي محصول القطن المروي من الأنهار والبحيرات والينابيع وسطياً 2837.5 ل.س/هكتار قبل إحداث الصندوق وارتفعت قيمة الربح الصافي إلى 13963.1 ل.س/هكتار بعد إحداث

الصندوق أي بزيادة قدرها 11125.6 ل.س/هكتار، و بلغت نسبة الزيادة في قيمة التكاليف مقارنة ما بين قبل وبعد إحداث الصندوق 25%.

– أن أكثر العوامل المستقلة تأثيراً في العامل التابع (الربح الصافي) كان العامل المستقل (الحصول على الدعم)، ثم شغل المرتبة الثانية العامل المستقل (مبلغ الدعم المخصص لمحصول القطن)، وكان أقل العوامل المستقلة تأثيراً (آلية منح الدعم) في حين كان تأثير العاملين المستقلين (تنفيذ الخطة الزراعية لمحصول القطن) و (تقليل مبلغ الدعم للمخاطر) في العامل التابع متوسطاً، حيث كانت العلاقة معنوية عند مستوى معنوية 5% بين العامل التابع وكافة العوامل المستقلة.

الاستنتاجات:

1– تدني مستوى التعليم بين أفراد العينة حيث كانت نسبة الملمين أعلى نسبة وبلغت 30% من أفراد العينة.
2– نظام الملكية الخاصة للأراضي هو السائد في منطقة الدراسة، وهذا يفيد في استقرار المزارعين في قراهم والاهتمام بأرضهم.
3– الزراعة مصدر الرزق الوحيد لمعظم أفراد العينة كونهم يعملون فيها فقط و بالتالي وجوب الاستمرار بدعمهم وتحسين مستواهم لمساندتهم في الاستمرار بالعمل الزراعي.
4– ارتفاع تكاليف الري لأن معظم مزارعي العينة يستخدمون الآبار كمصدر أساسي للري.

5- وجوب المساعدة في تأمين مستلزمات الإنتاج التي أثرت بشكل كبير في إنتاجية محصول القطن وارتفاع الأسعار.

6- تساعد كافة الخدمات الزراعية المقدمة من الحكومة في دعم المزارع وتأمين مستلزمات العمل الزراعي هو الإجراء الأكثر فعالية في هذا الدعم الحكومي.

7- تقديم الدعم المباشر على شكل دفعات نقدية هو شكل الدعم الأكثر تفضيلاً والأكثر جدوى من وجهة نظر مزارعي القطن.

8- أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة هم الفئة الأقل استفادة من مبلغ الدعم.

9- الري من مياه آبار جوفية تضخ بمحركات تعمل على المازوت هو الأعلى تكلفة بين مصادر مياه الري يليه الآبار السطحية فالأنهار.

10- هناك أثر واضح من إحداث صندوق دعم الإنتاج الزراعي في زيادة العائد الاقتصادي للمزارعين الذين يتلقون هذا الدعم لما يقدمه من مبالغ مخصصة لمحصول القطن، مقارنة مع العائد الاقتصادي لهذا المحصول قبل إحداث هذا الصندوق.

التوصيات:

1- إجراء الدراسات الميدانية من قبل إدارة صندوق دعم الإنتاج الزراعي بهدف الوصول إلى آلية سليمة لاستهداف مستحقي الدعم من منتجي محصول القطن من خلال تحديد التكاليف الإنتاجية لمحصول القطن، بما يحقق الهدف الذي من أجله أحدث هذا الصندوق في تحسن دخول المزارعين واستقرارهم في أرضهم وعملهم الزراعي والمحافظة على إنتاج هذا المحصول الاستراتيجي الهام.

2- الاستمرار في دعم محصول القطن على الآبار الجوفية والسطحية من قبل صندوق دعم الإنتاج الزراعي بمبلغ لا يقل عن المبلغ الممنوح حالياً والبالغ قدره 33000 ل.س/ هكتار وفق شرائح بحيث تتحدد كل شريحة

بما يتوافق مع التكاليف وبماينعكس بربح صافي متساوي لكافة مزارعي القطن في محافظة الحسكة مهما اختلف مصدر الري.

3- تقديم الدعم لمحصول القطن المزروع والمروي من مياه الأنهار والبحيرات والينابيع، وخاصة التي تضخ بمحركات تعمل على المازوت استناداً إلى تكاليف إنتاج المحصول لكل مصدر مائي.

4- الاستمرار في تقديم كافة الخدمات الزراعية المقدمة من الحكومة وبخاصة الدعم النقدي الممنوح لمحصول القطن بحيث يتم زيادة المبلغ الممنوح سنوياً بما يتناسب مع الزيادة المستمرة لتكاليف إنتاجه على مصادر الري المختلفة.

5- منح الدعم بمبالغ أكبر لأصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة نتيجة لارتفاع تكاليف إنتاجهم مقارنة بأصحاب الحيازات المتوسطة والكبيرة، وانخفاض ربحهم الصافي نتيجة لذلك وبالتالي انخفاض دخلهم ومستوى معيشتهم.

المراجع

المراجع العربية

1. منى، نور الدين (1992): اقتصاديات الإنتاج النباتي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، كلية الزراعة، منشورات جامعة حلب، سورية.
2. عبد اللطيف، عبد الغني (1993): تخطيط وتنظيم الإنتاج الزراعي (الجزء النظري)، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، كلية الزراعة، منشورات جامعة حلب، سورية.
3. عبد اللطيف، عبد الغني وآخرون (1998): أثر النفقات على الربح لمحصول الذرة الصفراء في سورية، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الزراعية، العدد(31).
4. ناصر، شباب (1999): تأثير السياسات الاقتصادية الزراعية في زيادة الإنتاج الزراعي في سوريا. إطروحة دكتوراه في الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة حلب، سورية.

5. ساريس، الاكسندر (2001): معلومات عامة حول استراتيجية التنمية الزراعية في سوريا، منظمة الغذاء والزراعة، دمشق، سورية.
6. ويستلك، مايك (2001): التقرير النهائي حول قطاع المحاصيل الإستراتيجية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، دمشق، سورية.
7. هوف، بروس (2004): بدائل تعديل أدوات سياسات دعم الإنتاج الزراعي في سورية في إطار الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، دمشق، سورية.
8. أسبر، ابراهيم (2006): واقع زراعة القطن في سورية(الأفاق والبدائل الممكنة)، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة حلب، سورية.
9. الشويخ، رغد (2006): ورقة عمل حول الميزات النسبية للقطن، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، دمشق، سورية.
10. العيسى، ياسر (2006): لمحة عن القطن في سوريا، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، دمشق، سورية.
11. سليمان، عدنان (1998): تحديات الزراعة السورية في إطار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة جامعة تشرين، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد(1).
12. الهندي، عطية (2007): الدعم الزراعي في سوريا الأدوات والآليات المقترحة، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سورية.
13. الهندي، عطية (2007): الدعم الزراعي في سورية، أشكاله – انعكاساته، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سورية.
14. الحكيم، علا وآخرون (2008): نحو منظومة فعالة لتوصيل الدعم إلى مستحقيه من خلال استهداف الفقراء، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر.
15. غرز الدين، فضل الله وآخرون (2008): الدعم والسياسات الاقتصادية الكلية، هيئة تخطيط الدولة، دمشق، سورية.
16. العطوان، سمعان، ملا خليل أراس (2009): أسس تكثيف الإنتاج الزراعي الجزء العملي.منشورات جامعة دمشق، سورية.
17. السيجري، صفية (2010): التحليل الاقتصادي للنظم الزراعية في منطقة الاستقرار الأولى البعلية في محافظة إدلب، كلية الزراعة، جامعة حلب، سورية.
18. سيد عيسى، مجد الدين (2010): قياس أداء مزارع القمح المروي في محافظة إدلب، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الزراعية لعام 2010.
19. السيوفي، قحطان (2011): الزراعة في سورية بين الواقع والممكن "تحليل الأهمية الاستراتيجية للقطاع الزراعي في

سورية ومعوقات التطوير والضرورة الاقتصادية لمعالجته"، مركز التواصل والأبحاث الاستراتيجية، دمشق، سورية.
20. غنوم، محمد (2012): الأثر الاقتصادي للدورات الزراعية المروية في الإنتاج الزراعي في محافظة إدلب، رسالة ماجستير في الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة حلب، سورية.
21. المكتب المركزي للإحصاء، (2011): المجموعة الإحصائية السنوية. دمشق، سورية.
22. هيئة الأمم لمتحدة، (2014): تقرير حول الزراعة السورية في ظل الأزمة الراهنة، دمشق، سورية.
23. هيئة تخطيط الدولة، (2010): تقرير عن قطاع الزراعة والري، بيانات غير منشورة، دمشق، سورية.
24. وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، (2003): التجارة الزراعية السورية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سورية.
25. وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، (2003): واقع الغذاء والزراعة في الجمهورية العربية السورية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سورية.
26. وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، (2004): التجارة الزراعية السورية. المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سورية.
27. وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، (2010): الزراعة السورية على مفترق الطرق، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سورية.
28. وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، (2010–2011): الخطة الإنتاجية الزراعية السنوية، دمشق، سورية.
29. وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، (2000–2010): المجموعات الإحصائية الزراعية، دمشق، سورية.
30. وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، (2000–2012): النشرات الدورية لميزان استعمالات الأراضي، دمشق، سورية.
31. وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، (2000–2012): النشرات الزراعية السنوية للمحاصيل والخضار الصيفية، دمشق، سورية.

المراجع الأجنبية

1. Fasbender,C (2008): Subsidies in the frame of an efficient economic.
2. Trautftter,A (2008): the transition process from a centrally administered economy into a social market economy.

الملاحق

الملحق 1

استبيان لدراسة أثر توزيع الدعم لمحصول القطن على الفلاحين في محافظة الحسكة

(استمارة خاصة بالبحث العلمي)

- رقم الاستمارة:
تاريخ لإجراء الاستبيان:
المحافظة: المنطقة: الوحدة الإرشادية: القرية:

- عمر الفلاح:
- الجنس:
ذكر أنثى
- الحالة الاجتماعية:
عازب متزوج
- الحالة التعليمية:
أمي ملم تعليم أساسي ثانوي جامعي
- عدد أفراد الأسرة:
ذكور إناث

- المهنة الرئيسية :

مزارع عمل حر موظف .....

- المهنة الثانوية إن وجدت :

مزارع عمل حر موظف .....

◆ - نوع الملكية:

خاصة: مستأجرة بالحصة مختلطة أملاك دولة منتفع من الإصلاح الزراعي .....

- المساحة: ..... دونم.

- المساحة المزروعة بالقطن: ..... دونم.

- المساحة المنظمة: ..... دونم.

- مصدر الري:

آبار: (مازوت: ،كهرباء:)، مشاريع ري حكومية: أنهار:

1- ما هي المحاصيل التي يزرعها بالإضافة لمحصول القطن:

*-..... *-..... *-..... *-..... *-.....

2- ما هي مردودية الدونم من محصول القطن لديك ؟ ..... كغ.

3- ما هي تكلفة الإنتاج للدونم الواحد من القطن لديك ؟ ..... ل.س.

4- ما هي تكلفة الإنتاج للكغ الواحد من القطن لديك ؟ ..... ل.س.

5- ما هو السعر الذي حصلت عليه مقابل 1 كغ من القطن ؟ ..... ل.س .

6- هل هذا السعر مناسب بالنسبة لك ؟

نعم: لا:

7- هل إنتاجية محصول القطن لديك مناسبة ؟

نعم: لا:

- في حال كانت الإجابة لا:

8- ما هي أسباب تدني الإنتاجية ؟

ظروف طبيعية: ظروف شخصية: عدم توفر المستلزمات الزراعية في وقتها:

ارتفاع أسعار المستلزمات الزراعية: أسباب أخرى:..... .....

9- هل سوقت إنتاجك إلى المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان ؟

نعم: لا:

- في حال كانت الإجابة لم أسوق: 10- لماذا ?
.....

.....

11- ما هي مردودية الدونم من المحاصيل الأخرى التي يزرعها ? ..... كغ.

..... كغ.

..... كغ.

12- ما هي تكلفة الإنتاج للدونم الواحد من كل محصول يزرعه ? ..... ل.س

..... ل.س

..... ل.س

13- ما هي بنود التكلفة الأكبر بالنسبة لك ? وكم تمثل كنسبة مئوية % من تكلفتك ?

سماد: .....%،ري: (مازوت: ، كهرباء:)....%، بذار: .....%

مكافحة: .....% ، عمالة: .....%.

..... .

14- هل تعتمد فقط على العمالة الأسرية ?

نعم: لا:

15- كم عاملاً لديك ? ..... .

16- كم عاملاً منهم يعمل في موسم القطن ? ..... .

17- هل تعتقد أن المردود من العمل الزراعي مناسب ?

نعم: لا:

18- ما هي أنواع الخدمة الزراعية التي حصلت عليها من الحكومة:

إرشاد زراعي: مستلزمات زراعية: إقراض حكومي: معلومات تسويقية:

دعم حكومي مباشر: غير ذلك: .

19- هل خفضت الخدمات الزراعية التي حصلت عليها من تكلفة إنتاجك ?

نعم: لا:

20- كم شكلت كنسبة مئوية من إجمالي التكلفة؟

.....%.

21- أي من الإجراءات السابقة مناسبة لك في السؤال رقم (18) ؟

..... .

..... .

22- هل سمعت بصندوق دعم الإنتاج الزراعي ؟

نعم: لا:

23- ماذا قدم لك ؟

....

....

24- هل كان الدعم الذي قدمه لمحصول القطن مناسباً لك ؟

نعم: لا:

- في حال كانت الإجابة لا: 25- لماذا ؟

..... .

..... .

..... .

26- هل كان أسلوب الدعم قبل إحداث الصندوق أفضل ؟

نعم: لا:

27- ما هي أشكال الدعم التي قدمها صندوق الدعم ؟

دعم نقدي: نعم لا:

كم بال.س للدونم:.....ل.س

دعم عيني: نعم لا:

ما هو؟ ....

كم ب الوحدة/ دونم:

28- هل ناسبك أسلوب الدفعات المباشرة التي اعتمدها الصندوق ؟

نعم: لا:

29- هل ساعدك الصندوق على مواجهة الظروف الطبيعية السيئة التي سادت في الفترة الماضية ؟

نعم: لا:

30- هل ستستمر في زراعة محصول القطن في حال ألغي الدعم عنه ؟

نعم: لا:

31- ما هي اقتراحاتك لتطوير عمل الصندوق ?

. .....

. .....

. .....

Abstract:

Aim of the research "Analysis of the agricultural production of cotton crop support in Hasakah province policies" to focus on the impact of the creation of agricultural production in the production of cotton crop support and improve the income of farmers and their continuity in agricultural work Fund, by comparing the actions that have been taken by the agricultural production support fund to support farmers cotton with actions taken in the pre-creation of this fund stage, through the study of the production of this crop costs on various water sources and the impact of a range of factors as the value allocated to the cotton crop and obtained style and support mechanism and continue to agricultural work and the expansion of cultivated cotton on the economic return of the crop area support, I took a sample of farmers Hssah this crop amounted to 220 farmers from 124 villages spread over administrative regions in this province, and was relying on the descriptive approach and quantitative analysis of the sample of the study using the SPSS software to access the search results.

The results of the analysis of research showed that the average size of the college tenure for farmers in the study sample of land about 21.5 hectars, central holding size of cultivated crop cotton about 3.5 hectars, and was 92.7% of whom work in agriculture and that a higher proportion of the quality of the acquisition is for private ownership by 58% and that the main source of irrigation for members sample wells is 94.5% and 4.5% of the surface water tell (rivers), and amounted to less than the cost of the sample 185,000 SP per hectar while reaching 243000 SP per hectar with some of them and the reason for this difference in the level of irrigation sources and crop care and that the best fit of agricultural services to support the cotton crop is to provide direct support and so from the standpoint of 71.8% of respondents, where the percentage increase in the cost value compared between before and after the creation of the fund 31.8% of the wells, groundwater and 37% surface wells and 25% of rivers.

The net income 35547.8 SP per ha for farmers Aalqtun on groundwater wells, after receipt of the cotton farmers support due to cotton crop for areas irrigated on wells that pump engines run on diesel while resulting in the receipt of cotton farmers on shallow wells

support due value to give it a net income of value 32485.3 SP per ha was the net income for the cotton farmers on the rivers 13963.1 SP per ha despite the lack of access to support in that season.

One of the important recommendations of the research conduct field studies by agricultural production support fund management in order to reach the correct mechanism to target beneficiaries in support of the cotton crop producers through the proper study of crop production and costs, and to achieve the purpose for which the latest of this fund to improve farmers' incomes and the standard of living and stability in agricultural land, work and maintain the production of this important strategic crop and continue to support the cotton crop on different water sources, but according to segments vary according to the different costs for each water source and to achieve levels equal to all cotton growers support.

Syrian Arab Republic

Damascus University

Faculty of Agriculture

Department of Agricultural Economics

The Analysis of Agricultural Production Support Polices (Cotton Crop in Alhassake Governorate)

Prepared a study for a master's degree in agricultural economics

Preparation

M. Lama Abdul Wahab AL-Jneidi

Under the supervision of:

Scientific Supervisor	Co-Supervisor
D. Abdul-Karim Mukdad	Prof. Ali Abdul Aziz
Assistant Professor in the Department of Agricultural Economics	professor in the Department of Agricultural Economics

The academic year 2014- 2015